المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية

تخصّص: ادارة النزاعات الدولية

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

النزاعات الدولية و مشكلة الهجرة و اللجوء

دراسة حالة سوريا 2011-2016

إعداد الطّالب:

بوعكاز خالد

إشراف الأستاذ:

أ. لوجاني وسيلة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللّقب	الصّفة	الجامعة
عبير شابي	رئيسا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
وسيلة لوجاني	مشرفا ومقرّرا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
عبد النور زيام	عضوا مناقش	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

السّنة الجامعيّة: 2016-2017

المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السيّاسيّة

قسم الدّراسات العسكريّة و الإستراتيجيّة

تخصّص: إدارة النّزاعات الدّوليّة

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

النّزاعات الدّوليّة و مشكلة الهجرة و اللّجوء

دراسة حالة سوريا 2011-2016

إعداد الطّالب:

خالد بوعكاز

إشراف الأستاذة:

وسيلة لوجاني

السّنة الجامعيّة: 2016-2017

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قال الله عزّ وجلّ:

«وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ»

سورة التوبة الآية (6).

شكر وعرفان

بعد حمد الله عزّ وجلّ على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والعرفان والتّقدير إلى الأستاذة

*«**وسيلة لوجاني**» على قبولها الإشراف على هذا العمل، كما لم تبخل عليّ بنصائحها القيّمة والمتابعة الدوريّة،*

*كلّ الشّكر إلى كلّ أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة، من اساتذة واداريين، على رأسهم مدير الدرّاسات الاستاذ: «**لقمان مغراوي**».*

شكراً لكلّ من قدّم لي الدّعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل.

الشّكرْ مَوصُول الى كُلْ طلبة المدْرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة.

خالد بوعكاز

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي حبًا وحناناً...

أبي عزًا ومجدً...

كلّ العائلة الكريمة عرفانًا وأمتناناً (احسن، عبد القادر، نجاة، عائشة، الشيماء، رابح، وردة)...

أصدقائي وزملائي كلّ باسمه....

*زملاء التخصّص وأخصُ بالذّكر الطالبة والزميلة: «**سعاد معلاوي**»...*

كل من يسكنون قلبي ولم تسعهم حروفي...

إلى كل اللّاجئين في العالم

خالد بوعكاز

المقدمة

مقدمة:

لقد كانت موجة الرّبيع العربي التي ضربت عديد الدّول العربية إحدى أبرز تجليّات النّزاع الإجتماعي الممتّد، فالمُلاحِظ لتطوّرات الرّبيع العربي يرى حجم التّرابطات الإجتماعيّة في المناطق التي شهدت حالات العنف، خاصة الأزمة السّورية الحالية.

وبرزت ظاهرة اللّجوء بصورة كبيرة في النّزاع السّوري الحالي، إذ تختلف أرقام وأعداد اللّاجئين السّوريين في مختلف دول العالم، إلا أنّها في اِرتفاع مستمر نتيجة تزايد حالات العنف في البلد، هذا الأمر جعل المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين بالإضافة إلى المنظّمات الحقوقيّة والدّوليّة تدق ناقوس الخطر من أجل إحتواء هذه الظّاهرة، التي أصبحت تؤرق المجتمع الدّولي والدّول المستقبلة للاجئين، فالتعامل مع هذه الظّاهرة لا يكون إلّا وفق المواثيق الدّوليّة المتمثّلة في القانون الدّولي والإتفاقيّة الدّوليّة الخاصة بشؤون اللّاجئين الموقعة سنة 1951 وبروتوكول 1967، التي تندرج ضمنها شروط اِستقبال اللّاجئين وكيفية التعامل معهم، فصعوبة التّحكم في التدّفق الهائل لأعداد اللّاجئين مع مراقبتهم، يفتح الباب أمام أعداد اخرى من المهاجرين غير الشرعيين من دول أخرى، الأمر الذي يستدعي التّنسيق الفعّال بين مختلف الدّول، خاصة تلك التي لها حدود متاخمة للدّولة السّورية، إلا أنّ التفجيرات التي حدثت في تركيا، فرنسا والمانيا، مثّلت التهديد الحقيقي للأمن الإقليمي الأوربي، الذي أضحى منكشفا أمام التدفق الكبير للاّجئين.

فرغم أنّ حق اللاجئ تكفله جميع الشرائع السّماويّة، بالإضافة إلى القوانين الوضعيّة، إلا أن السّيّاسات الدّوليّة تباينت في تعاملها مع اللّاجئين السّوريين، فإن كانت دول الجوار بحكم التقارب الجغرافي والثقافي، بالإضافة إلى الرّوابط التاريخيّة والدينيّة، أظهرت نوعاً من التّساهل في اِستقبال اللّاجئين، فإن بعض الدّول ولإعتبارات أخرى، (سيّاسيّة، أمنيّة، اجتماعيّة)، تناقضت سيّاساتها الرّسميّة في تعاطيها مع ملّف اللّجوء السّوري، بين مرحبة تارةً، ومنتقية للّاجئين تارةً اخرى.

إنّ هذه الظّاهرة التي رافقت النّزاع السّوري من بدايته سنة 2011 إلى اليوم، كانت محل المباحثات بين كثير من قادة دول العالم وأُبرمت عدّة اِتفاقيّات ثنائيّة بين مختلف الدّول من أجل التّعامل مع هذه الظّاهرة ذات التّأثير الكبير على الدّول المستقبلة، فرغم الجهود والمساعي الدّوليّة الرّاميّة لإحتواء هذه الظّاهرة إلا أنّ أبعادها ظهرت بصورة واضحة في الدّول التي المسّتقبلة للّاجئين .

أمام هذا الوضع الإنساني الكارثي، الذي ميز حركة النّزوح السّوري أول الأمر، ثم حركة الهجرة واللّجوء، بسبب الحرب الدائرة في سوريا، يسعى المجتمع الدّولي والمنظّمات الدّوليّة الحقوقيّة إلى وضع آليات وسبل حثيثة لأجل التعامل مع ظاهرة اللّجوء والهجرة السّورية، على الرّغم من المعيقات والظّروف المحيطة بهذه الحركة، غير أن هذا الأمر مرتبط بقدرة الدّول المضيفة على الإستجابة لأوضاع اللّاجئين، إذ تختلف هذه الإستجابة من دولة إلى أخرى، نظراً للإمكّانيات الإقتصاديّة ومدى تقبّل النسق المجتمعي الدّاخلي لهذا الكم الهائل من اللّاجئين.

أهمية الدّراسة:

تظهر أهمية هذه الدّراسة من طبيعة الموضوع المتناول والاشكالية الرئيسية التي سنطرحها، وكذلك من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في ختام هذه الدّراسة، كما تتجلى بوضوح أهمية هذه الدّراسة من خلال النقاش الذي أثارته بين المفاهيم المتداخلة ضمن إطار هذه الدّراسة، من خلال تأثير النّزاع على ظاهرة اللّجوء كمتغير أساسي في هذه الدّراسة.

أهداف الدّراسة:

الأهداف العلميّة.

_التفريق بين المفاهيم المستعملة في الدّراسة، (الأزمة، النّزاع، اللّجوء، النّزوح، الهجرة).

_تحليل مجموعة من المؤشرات الإقتصاديّة والإجتماعيّة ذات العلاقة بالأزمة السّورية.

_التّعرف على بعض المفاهيم ذات الصلة بالدّراسة.

الأهداف العملية.

_تسليط الضوء على الأسباب التي أدّت إلى تطّور الأزمة السّورية.

_التّعرف على مواقف القوى الكبرى والقوى الاقليميّة ودول الجوار من الأزمة السّورية، خصوصا ما تعلق منها بقضيّة اللّاجئين.

_محاولة فهم الطبيعة الحركية للاجئين السّوريين لدول على حساب دول اخرى.

_معرفة حجم التأثير للاجئين السّوريين على البنية الإقتصاديّة والإجتماعيّة لدّول المقصد ودول العبور، وظروف اللّاجئين السّوريين فيها.

_اسباب اختيار الموضوع:

أ/ الدوافع الذاتية:

_الرّغبة الشّخصيّة في دراسة علاقة النّزاع السّوري بظاهرة اللّجوء، ومحاولة تسليط الضوء على المعاناة الإنسانيّة التي يتعرض لها اللّاجئ السّوري في مخيمات اللّجوء.

_الشّعور بالإنتماء إلى الأمة العربيّة والاسلاميّة، والروابط التّاريخيّة التي تربط بين الشعب السّوري والشعب الجزائري، جعلتني اختار هذا الموضوع للمساهمة بجزء بسيط في اِيصال معاناة اللّاجئين السّوريين.

ب/ الدوافع الموضوعية:

_محاولة فهم تأثير النّزاع السّوري على حركة النزوح الداخليّة، ثم على حركة اللّاجئين السّوريين نحو دول الجوار والدّول الأوربيّة.

_محاولة اِسقاط اتفاقية 1951 المتعلقة بشؤون اللّاجئين والبروتوكول الخاص بها لسنة 1967 على اللّاجئين السّوريين.

_محاولة اثارت اشكالية حول معاملة اللّاجئين السّوريين في دول المقصد، ثم تأثير وجهات نظر هذه الدّول من الأزمة السّورية في كيفية تعاملهم مع اللّاجئين.

_قراءة في مختلف الإستراتيجيّات الاقليميّة والدّوليّة المختلفة في محاولة احتواء أزمة اللّاجئين وإلى أيِ مدى تفاعلت المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين التّابعة للأمم المتحدة مع قضيّة اللّاجئين السّوريين.

الدراسات السابقة:

تعتبر قضيّة اللّاجئين السّورين حديث الساعة وحور المباحثات الدّوليّة بين الزعماء والقادة خصوصاً دول الجوار السّوري ودول المقصد بالنّسبة للّاجئين السّورين، إلا أنّه من الناحيّة العلميّة

الاكاديمية قليلة هي الدراسات أو المواضيع التي تعرّضت للاجئين السّوريين، فمن خلال البحث في الأدبيّات السّابقة وجدنا أن الدّراسات الأتية تقترب من موضوعنا الذي نحن بصدد البحث فيه وهي:

Deplacement et Protection.، LA Crise Syrienne،_ Megrationses Forcees

تتحدث هذه المقالة عن الرّقم المهول من المهاجرين واللّاجئين السّوريين نحو اروبا ودول الجوار الذي قدر بنحو 2.9 مليون لاجئ سنة 2014، و 6.45 مليون نازح داخلي، كما تطرح هذه المقالة مدى قرب نهاية وحل الأزمة السّورية، وتبين مدى إختلاف قضيّة اللّاجئين السّوريين عن قضيّة لاجئي العراق وفلسطين، وقد خلصت هذه الدّراسة إلى أن إختلاف الحركات السببية للاّجئين السّوريين عن غيرهم من اللّاجئين الاخرين، يجعل منهم يصرّون على العودة إلى بلادهم، خاصة وأن هناك بوادر لحل الأزمة السّورية على المدى القريب.

_ابراهيم دراجي، **مشكلات اللّاجئين وسبل معالجتها**، تطرّق الباحث في هذه الدّراسة إلى اللّاجئين في المنطقة العربيّة في ظل غياب منظومة تشريعيّة وقانونيّة مناسبة، حيث طرح الباحث سؤال يتعلق بواقع اللّاجئين والصعوبات التي تواجههم في الدّول المضيفة على حد سواء، بالإضافة إلى هذا، أثرى الباحث دراسته بقراءة أوضاع اللّاجئين السّوريين في دول الجوار على غرار لبنان والأردن.

حدود الدّراسة:

المجال المكاني:

يقتصر المجال المكاني للدراسة على الدّولة السّورية كدراسة حالة لظاهرة اللّاجئين مع الإشارة إلى بعض الدّول التي لها مواقف من الأزمة السّورية، وكذلك دول المقصد بالّنسبة للاجئين.

المجال الزماني:

تم تحديد المجال الزماني للدراسة بين عامي 2011 و2016 أي منذ اِنطلاق ثورات الربيع العربي بصفة عامة والأزمة السّورية بصفة خاصة.

إشكالية الدّراسة:

أدّت الأزمة السّورية المتواصلة بين عاميْ 2011 و2016 إلى نُزوح ما يُقارب 6،7 مليون شخص، فيما فضّل حوالي 4.6 مليون شخص اللّجوء إلى دول الجوار، (لبنان، الاردن، تركيا)، والدّول الأوربيّة بشكل أقل حسب إحصائيات المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين التّابعة للأمم المتحدة، وتعتبِرُ الأمم المتحدة أن أزمة اللّاجئين والمهّجرين السّوريين الأكبر منذ الحرب العالمية الثانيّة، والأخطر على البُنيات السّياسيّة، الإقتصاديّة، والإجتماعيّة للدّول المضيفة، ومن هذا المنطلق يمكن ان نطرح الاشكالية التالية:

إلى أيّ مدى استجابت السياسات الدّوليّة عبر خططها الإقليمية لأوضاع اللّاجئين السّوريين ؟.

وللإجابة على هذه الاشكالية تم وضع التساؤلات التالية:

_كيف ساهم النسق الداخلي السّوري في اندلاع الأزمة الحالية ؟.

_أيُ تدّاعيات للاّجئين السّوريين على دول المقصد، (لبنان، الاردن، تركيا، الإتحاد الأوربي)؟.

_لماذا لجأ السّوريون في خيار اللّجوء إلى دول على حساب أُخرى؟.

_ما هو مُستقبل اللّاجئين السّوريون في ظل اِستمرار الأزمة.؟

للإجابة على هذه التسّاؤُلات نضع الفرّضيات التّالية:

_ تداعيات اللّاجئين على دول المقصد (لبنان، الاردن، تركيا، الاتحاد الأوربي)، شملت المستوى الأمني، الإقتصادي والإجتماعي.

_اِستمرار عمليات العُنف داخِل سوريا ادّى إلى بُروز ظاهرة النُزوح في مرحلة أُولى، ثم ظاهرة اللّجوء في مرحلة ثانيّة.

_استجابة البيْئة الخارجية (الاقليمية والدّوليّة)، ساهم في رفع عدد اللّاجئين السّوريين.

_ مُستقبل ووضعيّة اللّاجئين السّوريين مُرتبط بوجود حل سيّاسي للأزمة السّورية.

الإطار المنهجي والمفاهيمي للدّراسة

أولا: الأدوات المنهجيّة المستعملة في الدراسة:

تفرض علينا طبيعة الدّراسة وموضوع البحث إستعمال مناهج معينة تسير وفقها العمليّة البحثيّة في مختلف مراحلها، لذا رأينا أنّ أفضل المناهج التي يمكن اسقاطها على دراسة النّزاع السّوري ومشكلة اللّاجئين ما يلي:

- **المنهج الوصفي:** هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي محكم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لظاهرة إجتماعيّة أو إنسانيّة، ويلجأ الباحث إلى استخدام هذا المنهج حين يكون على علم بأبعاد وجوانب الظّاهرة التي يريد دراستها، نظراً لتوفر المعرفة بها من خلال البحوث الاستطلاعية السابقة، لكنّه يريد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية، وقد يكون هذا الوصف كيفياً، أو يعبر عنه رقمياً أو كمياً، كما أنه قد يتركز على وضع قائم في وقت معين، أو يكون تتبعياً أي يستمر لفترات طويلة، أو يجري على مرات عديدة.[1]

  من خلال البحث في طبيعة ظاهرة اللّاجئين السّوريين استخدمنا المنهج الوصفي كمستوى اجرائي اساسي نعتمد عليه لدراسة الأزمة السّورية، اسبابها وتطوراتها، وكذا تأثيرها على ظاهرة اللّاجئين.
- **منهج دراسة الحالة:** هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فرداً أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، ويقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.[2]

  من خلال هذا المنهج نسلط الضوء على دولة سوريا التي تشهد أزمة سياسية وأمنيّة منذ مارس 2011، نتج عنها عديد المشاكل لعل ابرزها مشكلة اللّاجئين السّوريين على المستويين الدّولي والاقليمي، هي محور دراستنا.
- **الإقتراب النّسقي:** يفترض هذا الإقتراب أن أي نظام سيّاسي بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائيّة، مادية، بيولوجيّة، إجتماعية، وسيكولوجيّة، فهذا النّسق السيّاسي مفتوح على البيئة التي

---

[1]. عمار بوحوش, محمد محمود الذنيبات, **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, ط1, 2007). ص 137.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص 130.

تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلبُ من أعضاء النّسق الإستجابة لها.[1]، وهو ما يمكن فهمه من خلال تسليط الضوء على طبيعة النّسق الدّاخلي في سوريا، بجزئِه القيادي والإجتماعي، ومدى رضا الشّعب السّوري بمخرجات النّظام القائم.

- **الإقتراب القانوني:** يركز هذا الإقتراب في دراسته للأحداث، المواقف، العلاقات، والأبنيّة، على الجوانب القانونيّة، أي مدى التزام تلك الظّواهر بالمعايير والضوابط القانونيّة المتعارف عليها.[2]، فمن خلال هذا المقترب يمكن فهم الصيغة القانونيّة للظّاهرة التي نحن بصدد دراستها ومدى تطابقها مع القواعد القانونيّة الصادرة بشأنّها، والصفة القانونيّة للّاجئين السّوريين في دول المقصد، (لبنان، الأردن، تركيا، دول الإتحاد الأوربي).

تقسيم الدراسة:

إنطلاقا من الأهداف المسّطرة للدّراسة، واستنادا إلى الاشكّالية المطروحة، يقتضي علينا أنّ نقسم الدراسة وفق اطر منهجية، نتطرق من خلالها إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة، لكن قبل ذلك نحاول تحديد مفاهيم الدراسة أولا، قبل تقسيمها إلى فصول ومباحث ومطالب.

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان « **تطوّرات الأزمة السّورية 2016/2011**»، ثلاث مباحث حاولنا من خلاها إبراز أهمية الموقع الجغرافي لدولة سوريا، ثم تطرقنا إلى تطوّرات الوضع السّوري إنطلاقا من الأوضاع السّيّاسيّة، الإجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى تأثير هذه الأوضاع على التطوّر الذي شهته الأزمة، أيضاً تم تسليط الضوء على اهم المواقف الدّوليّة والإقليميّة من الأزمة السّورية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان «**تداعيات اللّاجئين السّوريين على دول الجوار**»،(لبنان، الاردن، تركيا)، ودول الإتحاد الأوربي، (ألمانيا)، ويتضمن أيضا ثلاث مباحث، نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء بروز ظاهرة النّزوح في المراحل الأولى من عمر الأزمة، ثم ظهور أزمة اللّاجئين السّوريين، بعدها

---

[1]. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والادوات** (الجزائر: كلية العلوم السّيّاسيّة والعلاقات الدّوليّة، 1997)، ص117.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص121.

تطرّقنا إلى تأثير هذه الحركة دول الجوار من الناحيّة الأمنيّة والسّيّاسيّة والإجتماعية، بالنسبة لدول الجوار ودول الإتحاد الأوربي.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان «**الاستجابة الدّوليّة والإقليميّة لمستقبل اللّاجئين السّوريين**»، تضمّن مبحثين، أشرنا فيه إلى الأوضاع الأمنيّة والإجتماعية التي يعيشها اللاجئ السّوري، أيضا عرّجنا على تحديّات اللّاجئين في دول المقصد، وما مدى إستجابة المجتمع الدّولي لأوضاع اللّاجئين، كما تطرقنا أيضا للسناريوهات المستقبليّة الممكنة للّاجئين السّوريين في ظل استمرار الأزمة.

ثانيا: مصطلحات الدراسة:

تحتم علينا طبيعة الموضوع التطرق إلى بعض المفاهيم والمصطّلحات من أجل تفكيكها وشرحها بطريقة يسهل التعامل معها في مختلف مراحل البحث، من حيث المعني الإصطلاحي والمدلول اللّغوي لهذه المصطّلحات، ذلك ان النّزاع ذو طبعة معقدة ومتشابكة ومتداخلة مع بعض المفاهيم الأخرى، التي يُعبر عنها في بعض الأحيان من خلال بعض المفكرين على أنّها تعني النّزاع ايضا.

كما أن طبيعة الدّراسة المعنوّنة بـ «**النّزاعات ومشكلة الهجرة واللّجوء في دراسة حالة سوريا 2016/2011**»، تفرض علينا أن نتّطرق إلى الفرق بين النّزاعات الدّوليّة والنّزاعات الدّاخليّة وكيف يمكن للنّزاعات الدّاخليّة أن تصبح نزاعات دوليّة كما في النّزاع السّوري الحالي.

1_ مفهوم النّزاع: (Conflict.)

إن مصطلح نزاع هو ترجمة لكلمة conflit الفرنسية و conflict الانكليزية، وهما من أصل الكلمة اللاتينية conflictus التي تعني: صراع، نزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال، و تستخدم في الأدبيات السّيّاسيّة و العلمية الإجتماعية و النفسية بمضامين عديدة (تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي، و ما شابه ذلك).[1]

قد ينشأ النّزاع نتيجةً لتعارض المصالح الدّوليّة على الموارد النادرة وأختلافها في وجهات النظر، وهذا الإختلاف يولد الشعور بالإحباط لدى الدّول المتعارضة، ولا يمكن تعريف النّزاع بهذه البساطة ذلك

[1]. غالينا لوبيموفا، **سيكولوجية النّزاع**، ترجمة نزار عيون السود، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2007) ،ص، 7.

أن هذه المواقف الدّوليّة تؤدي إلى العداء والعنف، ويشمل عدم التوافق أيضا والتعارض في قضية الموقف، يقوم هذا التعريف على تفسير الأبعاد السلوكيّة للدول المتعارضة.[1]

يُعرّف النّزاع على أنّه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة، مجموعة عرقية، لغوية، ثقافية، دينية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلاً من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا و قولا أو تبدو أنّها كذلك.[2]

ويعرّف عالم الإجتماع الفرنسي "لويس كوسير" «**Louis Coser**» «**النّزاع على أنّه التنافس على القيم وعلى القوة و الموارد يكون هدف المتنافسين فيها هو تحييد أو ايذاء خصومهم**»[3]

ينتمي النّزاع إلى مجموعة من المفاهيم التي يقتضي تعريفها اخد موقف من طبيعة المجتمع الدّولي، و طبيعة العلاقات بين الدّول و المجتمعات، وحتى من طبيعة الإنسان نفسه، حيث يعتبر النّزاع ظاهرة مرضيّة وغير عقلانيّة، مناقضة لطبيعة الإنسان العميقة ومضرة له.[4]

ويمكن تعريف النّزاع **conflit** حسب **حسين قادري** على انه « تسلسل ينطلق عن نشوء أزمة تتطور إلى نزاع، قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى اشكال اخرى، اقتصادية، أمنيّة أو اعلامية».[5]

كما يعتبر **Coser** أن النّزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو إدعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الأخر.[1]

---

[1] .Mikael S. wassmann. Nikolas L.P swanstrom**. Conflict. Conflict prevention. Conflict mangament and beyond**. (Summer. Concept peper 2005), p 7.

[2]. دأورتي جيمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدّوليّة، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع،ط1. 1985)، ص140.

[3]. دأورتي جيمس، بالستغراف روبرت، ***مرجع سابق***، ص، 140.

[4]. بهجت قرني، **التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي و العشرين أولوية التمكين** (بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، 2014)، ص 320.

[5]. . حسين قادري، **النّزاعات الدّوليّة دراسة و التحليل** (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص.11.

اما النّزاع الدّولي: (International conflict) «فهو ذلك التّصادم لإرادات ومصالح الدّول الوطنيّة، هذا التنّازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدّول وفي تصوراتها واهدافها وفي مواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى تصرفات وسيّاسات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرّغم من هذا تبقى أغلب النّزاعات الدّوليّة بعيدة عن نقطة الحرب».[2]

من خلال هذه التعاريف المذكورة أعلاه نلاحظ ان النّزاع يعبر عن حالة من التعارض بين الأطراف المتنازعة ومحاولة إخضاع الطرف الأخر لإرادته، ألا أنّ ما يهمنا في هذه الدراسة هو النّزاع الدّاخلي الذي يكتسي الصبغة الإجتماعية و طابعها المتأصل ويعد "**ادوارد ازار**" «**Edward Aazar**» أحد أبرز المفكرين الذين تكلموا و حللوا هذا النّمط من النّزاعات، فهو يعرف النّزاعات الداخلية على أنّها «نزاعات إجتماعية ممتدة تتسم بفاصل غير واضح بين المصادر الداخليّة و الخارجيّة من جهة، و الأطراف الفاعلة الداخليّة و الخارجيّة من جهة أخرى».[3]

وعليه فالنّزاعات الداخليّة ايً كانت أسبابها فالعوامل التي أدت اليها لا يمكن أن تنفي العامل الخارجي في هذا النّزاع، نظراً لصعوبة التّحكم فيه في ظل وجود الفوّاعل الإقليميّة والدّوليّة التي لها مصالح في مناطق النّزاع، إضافةً ألى أنّ المنّظمات الدّوليّة والإقليميّة وكذلك الحقوقية التي تعنى بحماية الاقليّات وحقوق الإنسان بإمكانها التّدخل في مناطق النّزاع، كما أنّ وسائل الإعلام العالميّة الحديثة لها دور كبير في تدويل النّزاع الدّولي و هذا ما حدث في النّزاع السّوري الحالي، الذي نحن بصدد دراسته.

وقد حدد **ادوارد ازار**"**Edward Aazar**" اربعة متغيرات تتحكم في عمليّة التصعيد للنزاع الداخلي وهي: [4]

1 _مكونات هوية الجماعة.

2 _الحرمان من الحاجات الإنسانية.

---

[1]. . كمال حماد، ***النّزاعات الدّوليّة***، **(دراسة قانونية دولية في علم النّزاعات)** (لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1. 1998)، ص 11.

[2]. حسين بوقارة، ***تحليل النّزاعات الدّوليّة*** **(مقاربة نظرية)**، سلسلة دراسة دولية 1، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدّوليّة، كلية العلوم السّيّاسيّة و الاعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص، 7.

[3]. . بهجت قرني، ***مرجع سابق***، ص221

[4]. **المكان نفسه.**

3 _الحكم ودور الدّولة في إرضاء حاجات الافراد.

4_ الصلات الدّوليّة التي تعتمد على العلاقات الإقتصاديّة والسّيّاسيّة.

إنّ محاولة اسقاط هذه المتغيرات الأربع على النّزاع السّوري، فإننا نلاحظ أنّ هويّة الجماعات المتناحرة في سوريا تختلف من جماعة إلى أخرى، على حساب الدين و العرق، و كثير من الشعب السّوري يعاني من الحرمان، و لعبت الصلات الدّوليّة دورا هاما في النّزاع السّوري ذلك ان الموقع الجغرافي السّوري يعتبر بالنّسبة للدّول الكبرى ذو بعد استراتيجي هام.

التعريف الاجرائي للنزاع: إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نقول: "أنّ النّزاع هو عبارة عن مجموع التّراكمات السّيّاسيّة، الإقتصادية والإجتماعية التي تتطور لتصل إلى درجة لا يمكن التعامل معها وهذا على المستوى النّسق الدّاخلي للدّول، أما النّزاع بين الدّول فهي عدم تطابق وجهات النّظر حول مسألة معينة لا يتم حلها وفق الضوابط القانونيّة والسلميّة لتتطور إلى مرحلة النّزاع والتصادم".

2_ مفهوم الأزمة: (the Crisis)

خلال الدّراسة قد يلاحظ تكرر مصطلح الأزمة بصورة كبيرة، وفي كثير من الأحيان قد نعبر عنها بصيغة النّزاع، وعلية سنحاول تقديم مفهوم للأزمة كالتالي:

حسب قاموس بن قوين للعلاقات الدّوليّة فالأزمة هي: «نقطة تحول مدركة في العلاقات بين فاعلين أو بين فاعلين وبيئتهم».[1]

أما الأزمة الدّوليّة فهي نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين الأطراف، حيث ترتفع الصّراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدّول، ففي حال الأزمات التي تقع بين الحلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة إنشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء قد تتحول العلاقات إلى حالة حرب.[2]

---

[1]. غراهام ايفانز ، ***جيفري نوينهام، قاموس بانغوين للعلاقات الدّوليّة*** (مركز الخليج للابحاث،ط1، 2004) ص140.

[2]. خليل عرنوس سليمان، ***الأزمة الدّوليّة و النظام الدّولي*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)2011، ص،6.

ويواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه، حسب (**James Robinson**)، "مفهوما عاما يبحث عن تعريف، «فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط Stress ، أو الانهيارPanic ، أو الكارثةDisater ، أو العنف Violence ، أو الكامن Potential Violence.» أما في مجال الطب، فإن استخدام مفهوم الأزمة من قبل المنتمين إلى المدرسة الطبيّة إنما يتم للّدلالة على حالة الكائن الحي، أي بين الحياة والموت، فخصوصيّة مفهوم الأزمة يزداد صعوبة إذا أُخذ في الإعتبار الإستعمال المتعدد له من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس، علم الاجتماع، علم السياسة، علم التاريخ، وفى غيرها من مجالات العلوم الإجتماعيّة.[1]

كما تُعرّف الأزمة أيضاً «بأنّها تحول فجائي عن السلوك المعتاد» بمعنى تداعى سلسلة من التّفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهريّة لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)، مما يستلزم إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفى ظروف يميزها عدم التأكد بالإضافة إلى تضارب المعلومات، ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولا).[2]

التعريف الإجرائي للأزمة: من خلال التّعاريف النّسقية للأزمة يمكن إعتماد التعريف الإجرائي التالي: تعبر الأزمة عن الشعور بأن الوضع ليس على ما يرام، ينتج عن ذلك الشّعور مجموعة من القرارات التي قد يكتسيها طابع سوء الإدراك، مما يؤدي إلى نتائج لم تكن متوقعة قد تؤدي إلى تطور الأوضاع على نحوٍ سيء.

3_ مفهوم اللّجوء: (seek refuge)

اللّجوء لغة: مصدر الفعل لجأ، يقال لجأ إلى الشيء والمكان، يلجأ لجأً ولجوءً وملجأ، بمعنى لاذ به وأعتصم، قال ابن فارس: «**اللام والجيم والهمزة، وهي اللّجأ والملجأ المكان الذي يلْتجئ إليهِ الإنسان**»، يُقال لجأ وألتجأت ويُقال ألجأتُ أمري إلى الله، أي أسندتُ، ولجأتُ إلى فلان وعنه وألتجأتُ

[1]. منير محمود بدوي، ***مفهوم الصراع*: دراسة في الاصول النظرية، الاسباب و الانواع** (مجلة دراسات مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة اسيوط، العدد الثالث)، ص44.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص، 45

وتلجأتُ إذًا استندتُ اليهِ وأعتضدتُ به، أو عدلتُ عنهُ إلى غيرهِ، وألجأهُ إلى الشيءِ أي إضطرهُ اليهِ، وألجأهُ أي عصمه' والتّلجِئة: الإكراه، والملّجأ واللّجأ: المعقل والملاذ.[1]

اللّجوء اصطلاحا: عرّف معهد القانون الدّولي اللّجوء السّيّاسي بأنه: «الحماية التي تقدمها أو توفرها دولة ما فوق أراضيها، أو فوق أيٍ مكان أخر تابع لسلطتها، لفرد طلب منها هذه الحماية أي ألتجأ إليها لحماية نفسه من العقاب والقتل».[2]

اللّاجئون:(Refugees) هم الذين يلجؤون إلى بلد أخر بسبب الإضطهاد في بلدهم، ويكون ذلك في الكثير من الأحيان فراراً من السّجن أو الموت، وقد أصبح الخروج الجماعي للّاجئين شائعاً جرّاء الكراهية الإثنيّة التي تؤدي إلى المذابح، وفي سنة 1951 توّصلت الأمم المتّحدة إلى إنشاء المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين اعترافاً منها بأن اللّاجئين يعبرّون عن مشكلة عالميّة تنتظر الحلول.[3]

على امتداد الوقت اِكتسب عالم اللّجوء قدراً كبيراً من التعقيد، ذلك بسبب تزايد عدد اللّاجئين الذين يفرّون من الإضطهاد الذي يهدد حياتهم، لذا اقتضت الضرورة إنشاء المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين التّابعة للأُمم المتحدة، لأجل توفير الحماية الدّوليّة للاّجئين، ثم الوصول إلى وضع حد لمعاناتهم، وتعد الإتفاقيّة الدّوليّة التي تم إبرامها عام 1951 بشأن وضع اللّاجئين مع وضع البروتوكول الخاص بها لسنة 1967، هما الأساس الشرعي الذي يُحدد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللّاجئين، وتمثل الآليّة الشاملة على الإطلاق دولياً لحماية الحقوق الأساسيّة للّاجئين، وتنظيم أوضاعهم داخل الدّول التي يستوطنون بها.[4]

في عام 1951 عند الإعلان عن إنشاء المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، عبرت العديد من الدّول عن ترحيبها الكامل بهذه الهيئة، إلى جانب ذلك عبر العديد من الاشخاص المضطهدين واللّاجئين في أوربا عن تفاؤلهم بوضع حد لمعاناتهم، خاصةً أولئك اللّاجئين المضطهدين جراء التمييز العرقي، وجاء

---

[1]. وليد خالد الربيع، ***اللّجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانوني***، **دراسة مقارنة** (جامعة الكويت: كلية الشريعة والدراسات الاسلامية)، ص 8.

[2]. ***المكان نفسه.***

[3]. فرانك بيلي، ***معجم بلاكويل للعلوم السّيّاسيّة*** (الامارات: مركز الخليج للأبحاث والترجمة، ط1، 2004)، ص 570.

[4]. اناس محمد البهجي، ***الاسس الدّوليّة لحق اللّجوء السياسي والإنساني بين الدّول*** (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،ط1، 2013)، ص 13.

الإعلان عن إنشاء المفوضيّة في الأعوام الأولى للحرب الباردة، لتضع إستراتيجيّة حماية اللّاجئين، فرّغم أنّ المفوضية العليا لشؤون اللّاجئين قد ساعدت في توفير الحماية الدّوليّة للّاجئين، إلا أنّها تبقى عاجزة عن التكفل بجميع اللّاجئين نظراً لتزايد عددهم في كثير من الدّول بصورة كبيرة.[1]

التعريف الإجرائي للّجوء: من خلال التّعاريف النّسقية السابقة يمكن تعريف اللّجوء أو اللّاجئ، بأنه ذلك الشّخص الذي غادر بلاده مرغماً، بسبب الخوف من التّعرض للقتل أو التصفية، بسبب الظّروف الحاصلة في بلاده التي يميزها عدم الإستقرار، أو بسبب اِنتمائِه لمجوعة عرقية، دينية، أو إثنيّة.

4_ مفهوم الهجرة:(Migration)

قبل أن نتطّرق إلى تعريف الهجرة لغةُ واصطلاحاُ، نشير هنا إلى أنّ ظاهرة الهجرة السّورية كانت معروفة قبل إندلاع الأزمة في 2011، وأكثر ما يردُ في هذه الدراسة هو اللّجوء، أما الهجرة فهي بنسبٍ قليلة، إرتبطت بميسوري الحال من الشعب السّوري.

تعريف الهجرة لغة: إنتقال شخص من بلدٍ إلى اخر هو ليس مواطناً فيه، ليعيش هناك بصفة دائمة، فالهجرة: رحيل من بلد إلى أخر والعيش هناك إما مقيم دائم أو بصفة مؤقتة.[2]

الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" **Démographe** كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما في علم الإجتماع تدل على تغير الحالة الإجتماعية، فالهجرة ظاهرة متّصلة بأكثر من علم، لها صلة بعلم التاريخ، علم الاقتصاد، علم السياسة، علمي النفس والاجتماع وعلم السكان، وهناك هجرة الجماد كرؤوس الأموال، النبات والحيوان، هجرة الاسماك والطيور، لكن هجرة الإنسان هي الأهم والأعم.[3]

---

[1]. Erika Feller. **The Evolution Of The International Refugee Protection Regime**. P 129. **http://law.wastl.edu**

[2]. معجم المعاني الجامع، **معجم عربي عربي**، في: **www.almaany.com/ar/dict/ar** (2017/04/09).

[3]. عبد الوهاب الكيالي، ***موسوعة السياسة*** (بيروت: لبنان، دار الفارس للنشر والتوزيع. ط5، ج7، 1994)، ص67.

وأيضاً تُعرّفُ الهجرة على أنّها الإنتقال الجماعي أو الفردي من موقع إلى أخر، بحثا عن وضع إقتصادي، إجتماعي، سيّاسي، أو ديني أفضل من الواقع المعاش، فهذا التعريف يتمحور اساساً حول المحفّزات الأساسيّة للهجرة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي وذلك للبحث عن سبل للعيش الكريم.[1]

وحسب معجم **بلاكويل** للعلوم السّيّاسيّة فان الهجرة هي: «اِنتقال الناس من بلد إلى أخر بسبب التوتر الدّولي، بل قد تكون الهجرة ضمن البلد ذاته مشكلةً سياسيّة، ويبحثُ المهاجرون عادةً عن سلامتهم الشخصيّة أو الازدهار الإقتصادي في الغالب، وفي كثير من الأحيان ينظرُ إليهم السكان الأصليون نظرة إحتقار وازدراء، إما بسبب اللون أو العرق واختلاف الثقافات والاديان».[2]

كما ينطوِي مفهوم الهجرة على عاملي الزمان والمكان، وكذلك تكّرُرْ الشّعور مرتين، مرة عند مغادرة المكان ومرةً أخرى عند الوصول إلى مكان الهجرة، كما تشترك الهجرة مع جميع الحركات البشريّة، وللهجرة أيضاً جزءُ من الإرتباط مع المفاهيم القانونيّة والإداريّة خاصة تلك المتعلقة بالإقامة.[3]

التعريف الإجرائي للهجرة: من خلال ما سبق من تعاريف نسقيّة لمفهوم الهجرة، يمكن القول أنّ الهجرة تتعلق ببحث الإنسان عن حياة أفضل للعيش، سواء تعلق ذلك بالهجرة الدّاخليّة داخل البلد الواحد، أو الهجرة الخارجيّة، أي أنْ يغير الإنسان إقامته من بلدٍ إلى أخر في سبيل أو تحقيق هدف ما هاجر اليه.

5_ مفهوم الربيع العربي:

أول من استعمل مفردة ومصطلح "الرّبيع العربي" الباحث الأكاديمي الأمريكي"**Marc Lynch**" في مقال له في مجلة سيّاسة خارجيّة **foreign policy** بتاريخ 6 كانون الثاني سنة 2011، بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس والمعروفة بثورة الياسمين، أي قبل سقوط نظام بن علي، وكانت المقالة تحت عنوان "**الرّبيع العربي الأوبامي**" وهو عنوان لافت، وقد ربط الباحث في مضمون المقال بين الرّبيع العربي الحالي وأحداث عام 2005 التي بدأت مع تصاعد التّجمعات

[1]. عبد القادر رزيق المخادمي، ***الهجرة السّيّاسيّة واللّجوء السياسي*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2012)، ص15.

[2]. فرانك بيلي، *مرجع سابق*، ص413.

[3] . Joint Ece, **Is the measurement of international Migration flows improving in Europe**. statistical office of The UN Economic Commission For Europe European Communities (Eurostat). Working Paper No.12. 16 May 2001.

والمظاهرات التي قامت بها حركة 14آدار اللبنانية لإسقاط النظام في عهد "**جورج بوش**" ونُقلت مباشرة على القنوات التليفزيونيّة.[1]

وتكرّرت مفردة "الرّبيع العربي" عشرات المرات في الدراسات والمقالات الأمريكيّة، فنشرت مؤسسة راند للأبحاث **RAND** التابعة للبنتاغون عام 2012 دراسة من 250 صفحة تحت عنوان "أفاق الديمقراطيّة في العالم العربي"، أعدها الباحث الأمريكي الشهير "**لوريل ميللر**" بالتعاون مع ستة باحثين أخرين، أكثرو من استعمال مفردة "الرّبيع العربي" ورُبطت بالتّحولات الديمقراطية الحالية في العالم، أي أنّ الرّبيع العربي هو حالة من حالات التغيرات التي يشهدها المناخ السّيّاسي في العالم ككل وليس ظاهرة عربيّة كما يقر العديد من المفكرين.[2]

[1]. حسن محمد الزين، ***الرّبيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير*** (بيروت: لبنان، دار القلم للنشر، ط1، 2013)، ص59.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص61.

الفصل الأوّل:

تطّورات الأزمة السّوريّة، 2016/2011

الفصل الاول: تطّورات الأزمة السّوريّة،2016/2011

تحتلّ سوريا موقع جيو استراتيجي هام في السّيّاسة الدّوليّة و الإقتصادية، خاصة على مستوى التفاعل في الشرق الأوسط، ولطالما اعتبّرت سوريا منطقة تقاطع النفود و تضارب المصالح بين القوى الكبرى و القوى الإقليميّة في الشرق الأوسط، هو ما جعلها محل أطماع كثيرة عبر التاريخ، قديما وحديثا، أما في وقتنا الحالي تشهد سوريا عدة تجاذبات بين القوى الكبرى من أجل بسط النفود وإيجاد موطئ قدم لها، كل هذه الاطماع جعلت من التاريخ السّيّاسي للدّولة السّوريّة حافلا بالانقلابات على مستوى نظام الحكم من قبل الإستقلال، وقد شكل حافظ الأسد الاستثناء الوحيد بتوريثه الحكم لابنه بشار الأسد.

وقد عرفت فترة حكم بشار الأسد عديد المشكلات السيّاسيّة، الإقتصادية، الإجتماعية، خاصةً فيما تعلّق بتنامي الشّعور بالإنتماء لطائفة على أخرى، خاصة بين الشيعة العلويّة و السّنة، إذ نلاحظ أنّ الطائفة العلوية و هي الأقليّة في سوريا التي تسيطر على الحياة السّيّاسة، الجيش، أمّا الأغلبيّة السنيّة مضطهدة منذ مجزرة حماة سنة 1982 التي نفدها حافظ الأسد.

غير أنّ بداية موجة الرّبيع العربي التي شهدتها بعض البلدان العربيّة في سنة 2011، جعلت النّظام القائم في سوريا يعمل على مباشرة بعض الإصلاحات السيّاسيّة و الإقتصادية من أجل التصدي لموجة الرّبيع العربي، إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تغير من الواقع في شيء، حيث بدأت أولى الإنتفاضات في سوريا في فبراير 2011، بين المتظاهرين و الجيش ووحدات حفظ النظام، فقدِ أستلهم الشعب السّوري من التجربة التونسيّة من أجل اسقاط النظام، ثم ازدادت حدة المواجهات لتتطور إلى حرب أهلية، هذا الصدام أدى إلى تطوّر النزاع إلى درجة النزاع المُدوّل، فكان تدخل روسيا من أجل حماية النظام القائم مارس 2015 بمثابة تطوّر جديد في الأزمة، فأصبحت سوريا بلدا يعيش الخراب و الدمار، مئات الألاف من القتلى، ملايين اللّاجئين و تهديم البنية التحتيّة الإقتصادية مع تنامي خطاب الكراهيّة و العنصريّة، بل أصبحت سوريا مسرحاً لعديد الفواعل الدّوليّة بحثاً عن إقتسام مناطق النفود و المصالح، ولعل عدم التوافق هو ما أثّر على كل المبادرات السيّاسيّة السلميّة من أجل إيجاد تسويّة للنّزاع في سوريا.

المبحث الاول: الأوضاع السيّاسيّة، الإقتصادية، والإجتماعية في سوريا ما قبل الأزمة

لِعدة اعتبارات جيوسيّاسيّة، اقتصاديّة، والرّهانات المستقبليّة الدّوليّة للقوى الكبرى، حظيّت سوريا باهتمام كبير من طرف هذه القوى، فطالما كانت محطة استقطاب، وعليه سنتحدث في هذا المبحث المكون من ثلاث مطالب عن الأهميّة الجيوسيّاسيّة لسوريا في منطقة الشّرق الأوسط، ونسلط الضوء على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في سوريا ما قبل النّزاع، ثم نتحدث عن دور النّظام القائم و تفاعله مع طبيعة المجتمع السّوري.

المطلب الأول: الأهميّة الجيوسيّاسيّة لسوريا في منطقة الشرق الأوسط

تحتّل سوريا موقعا إستراتيجيا هاماً في الشّرق الأوسط، فوقوعها في الهلال الخصيب يعطيها أهميّة كبرى واستثنائية، خاصة بالنسبة لمشاريع القوى الإقليميّة و الدّوليّة، فسوريا من منطلق موقعها الجغرافي المتميز، لها عدة أبواب مفتوحة على أبعاد جيوسيّاسيّة متباعدة، لكنها متفاعلة، بالإضافة إلى أنّها تعدّ عقدة مواصلات وتقاطع النفود في منطقة الهلال الخصيب شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، فضلا عن وقوعها في جبهة متقدمة مع إسرائيل ما يعطيها صفة الفاعل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

فأهميّة الهلال الخصيب تكمن في موقعه الإستراتيجي الذي يشكّل عقدة الإتصال للعالم القديم والحديث ومفترقا للطرق التجاريّة، فسوريا المتميزة بوحدتها الجغرافية الزراعية الإقتصادية، تمتاز أيضا بموقعها الإستراتيجي الذي تطل منه على أهم البحار، فتشكل نقطة الإلتقاء والرّابط بين أسيا، اروبا، وافريقيا، هذا الموقع الإستراتيجي الحضاري الذي جرت عليه أهم حوادث التاريخ القديم إذ أنطلقت منه مشاعل الحضارة الإنسانيّة التي أطلقها السّوريون شرقا إلى إيران، الهند، الصين وأسيا وغربا إلى الشّمال الإفريقي، الإغريق، الرّومان وأوربا، كما أنّ هذا الموقع الذي تتربع عليه سوريا يعتبر خزانا من

[1]. علي حسين باكير، **الأبعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا**، في: http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0f .(2017/03/09)

الموارد الطبيعيّة و الغذائيّة، جعله محل أطماع أكبر الإمبراطوريّات التي قامت قديماً ثم محل أطماع القوى الكبرى العالميّة حالياً، ذلك من أجل ضمان أمنها الغذائي و الإقتصادي.[1]

الخريطة رقم 01): توضح الخريطة السيّاسيّة لسوريا.

المصدر: **/http://arabic.mapsofworld.com/syria** (2017/04/27).

نلاحظ من خلال هذه الخريطة مدى أهميّة الموقع السّيّاسي لسوريا، من خلال أنّها منطقة ربط استراتيجية لدّول الجوار، كما أنّها تتوسط العراق وتركيا أي الحضارات القديمة، كما أنّ حدود سوريا مع الكيان الإسرائيلي يلعب دورا بالغ الأهميّة في التّفاعلات الدّوليّة خاصةً وأنّ سوريا أحد أعضاء ما يعرف بجبهة الصمود وإحدى دول الممانعة والمقاومة للإمبرياليّة الغربيّة.

ولموقع سوريا الجغرافي أهميّة خاصة، إذ أنّها تتوسط قارات العالم القديم (إفريقيا، أوربا، أسيا)، فالحدود الجغرافيّة للدّولة السّوريّة إبتداءً من الشّمال حيث تحدها جبال طوروس وشرقا خط

[1]. الامين إدمون ملحم، **الصراع على سوريا، ابعاده الإستراتيجية**، في: **/http://www.ssnpstudents.com/wp** (2017/03/09).

وهمي ينطلق من جبال سنجار فيجتاز نهر الفرات عند أبو كامل إلى العقبة جنوبا، ومن الجنوب خط وهمي أخر من العقبة إلى رفح ليفصلها عن سيناء، وغربا البحر الابيض المتوسط، وبذلك تعتبر الامتداد الطبيعي لما يسمى بشبه الجزيرة العربيّة، حيث تعرف لدى الغرب بسوريا الطبيعيّة وعند العرب تعرف بالشام لأنّها تقع على ميسرة القبلة.[1]

ويعد تقرير لجنة "**King crane**" الأمريكيّة أفضل شاهد موثق على الأهميّة الإستراتيجية والجيوسيّاسيّة لدّولة سوريا، لمّا كانت سوريا جزءا من رأس الجسر الذي يربط بين، أوربا، أسيا وافريقيا، حيث يلتقي الشّرق و الغرب بصورة فريدة، وهو ما يبرز الوجه الحضاري، الإستراتيجي، السّيّاسي والتجاري لها.[2]، حيث تمثل سوريا همزة الوصل بين المناطق الجغرافية التالية: [3]

- العراق في الشرق
- البحر الابيض المتوسط في الغرب
- جنوب سوريا (الأردن، فلسطين، لبنان) في الجنوب
- تركيا في الشّمال

أما حضارياً تحتل سوريا قلب العالم المتحضر لما لها من ثقل في الحضارة الإنسانيّة منذ العهد القديم، فمن هنا نشأت الكتابة، ومن هنا كانت البداية لاستخدام الأرقام والترميز والصفقات التجاريّة، ومن هنا أنتشرت الديانات السّماويّة الثلاث نحو كل أصقاع العالم، فلا يوجد في العالم كله تنوع ديني وثقافي وبعد حضاري متناغم كالذي يوجد في سوريا.[4]

---

[1]. ثروت الحنكاوي، ***الاطماع الاجنبية في بلاد الشام سوريا تحت الانتداب الفرنسي*** (الأردن: دار دجلة، ط1، 2014)، ص23 .

[2]. ***المرجع نفسه***، ص24.

[3]. ابراهيم احمد سعيد، ***الجيوبولتيك السّوري وقوة الجغرافيا السّيّاسية السّوريّة*** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السّوريّة، وزراة الثقافة)، ص29 .

[4]. ***المرجع نفسه***، ص 30 .

الخريطة رقم 02): توضح أهميّة سوريا في خارطة الشرق الأوسط

المصدر : http://rawabetcenter.com/archives/15051 (2017/04/27).

تبين خريطة الشرق الأوسط الأهميّة الإستراتيجية للدّولة السّوريّة بالنسبة لهذا الكيان، من منطقة عبور للتجارة الدّوليّة في القديم، إلى نقطة عبور بالنسبة لبعض الدّول على غرار إيران وسوريا نحو البحر الأبيض المتوسط، وتمثل سوريا إحدى الدّول التي تدخل ضمن تفاعل الأنساق الإقليميّة والدّوليّة في الوقت الحالي، ذلك أنّها تمثل مركز عبور للنفط والغاز القادم من بحر قزوين نحو أوربا، أو الغاز الروسي مستقبلا نحو أوربا.

إنّ كل هذه الأبعاد التي كانت سوريا محورها منذ العهد القديم إلى يومنا الحالي، مكنتها من أن تتبوأ مكانة جد هامة في السّياسات العالميّة الإقتصادية، الأمنيّة، الحضارية، والإنسانيّة جعلت من سوريا قديما مركزاً للإشعاع الفكري الحضاري و التعايش السلمي خلق تناغماً بين الأديان و الثقافات قديماً، إلا أنّها جعلت منها اليوم مسرحاً للنّزاعات الدّوليّة بين القوى الكبرى الطامعة في الإستحواذ على هذا الموقع في منطقة الشرق الأوسط ككل، وهذا ما يفسر التغير الكبير الذي طرا على مستوى التفاعل بين الدّول وتغير الأولويات بالنسبة للدّول المهيمنة.

ولطالما أحتلت سوريا محوراً هاماً في نظّريات الجيوبولتيك، ففي نظرية "**Mackinder**" البريّة، تمثل سوريا منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط أسيا وشرق أوربا، وبين القلب الصغير في وسط أسيا الممتّد من مصر مروراً ببلاد الشام.[1]

الخريطة رقم 03): توضح أهميّة سوريا في نظرية قلب الأرض لـ "Mackinder"

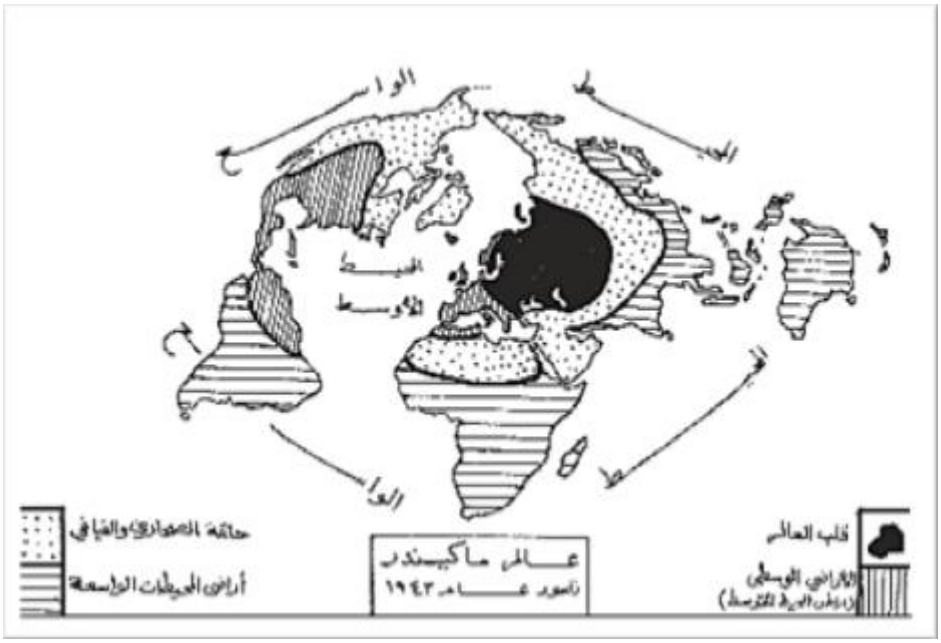

المصدر: http://www.almerja.com/reading.php?idm=35683 (2017/04/27).

نلاحظ من خلال الخريطة الأهميّة الجيوسيّاسيّة والإستراتيجيّة لسوريا في النّظريات الجيوبولتيكيّة وخاصةً نظّرية القوة البريّة والخريطة التي قدمها ماكندر لنظريّة قلب الأرض.

أما في نظريّة "**Speakman**"، تمثل سوريا المنطقة الوسطى في "**Rimeland** "، الممتدّة من هولندا وحتى جزيرة **كمتشاكا**، فمن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العام كله في النهاية، وهو ما يعطي سوريا أهميّة في الجيوستراتيجيّة العالمية.[2]

[1]. احمد ابراهيم سعيد، ***مرجع سابق***، ص 31.

[2]. ***المكان نفسه***.

الخريطة رقم 04): توضح أهميّة سوريا في نظرية قلب العالم لـ "Speakman".

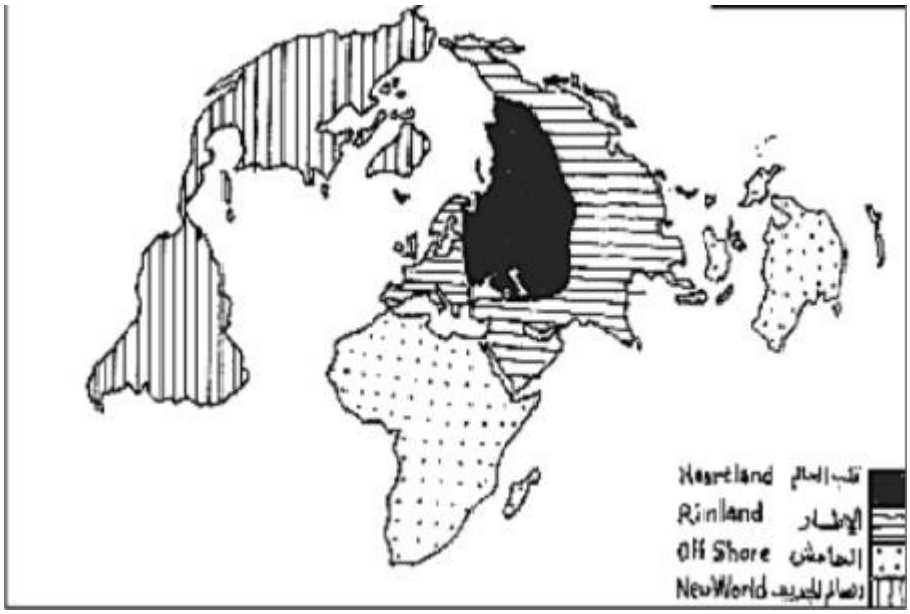

المصدر: http://almerja.net/reading.php?i=2&ida=1869&id=1845&idm=34937 (2017/04/27).

نلاحظ أيضاً من خلال الخريطة التي قدمها عالم الجيوبولتيك الالماني "**سبيكمان**" أنّ سوريا تحتّل دائماً موقعاً هاماً داخل نظريّة قلب العالم، بذلك تكون سوريا البوّابة الرئيسيّة لنظريّة قلب العالم نحو البحر الأبيض المتوسط ونحو الهامش.

المطلب الثاني: الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في سوريا قبل الأزمة

1_ **الوضع الإقتصادي**: بالرّغم من أنّ تاريخ سوريا السّيّاسي منذ الإستقلال، تميز بعدم الإستقرار، فإنّ ذلك ينعكس على وضعها الإقتصادي العام، فسوريا اليوم هي وأحدة من الدّول العربيّة ودول العالم الثالث التي استطاعت أن تحقق نمواً إقتصادياً في ظروف معقدة و صعبة، ليس أقلها الصراع العربي الإسرائيلي و ما يفرضه من أعباء تثقل كاهل الإقتصاد السّوري.[1]

[1].عبد الوهاب الكيالي، ***موسوعة السّيّاسة*** (بيروت: دار الهدى للنشر و التوزيع، ج 3)، ص 303.

وتعد سوريا من أغنى الدّول في المنطقة بمواردها الطبيعيّة، حيث يُعتقد أن فرص الإستثمار في الإقتصاد السّوري فيما لو توفرت البُنية الإقتصاديّة، والحالة الأمنيّة الملائمة، من بين أفضل الفرص في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للموقع الجغرافي وتنوع الموارد للدّولة السّوريّة.[1]

جدول رقم01): مساهمة القطاعات في ناتج الدخل المحلي. 2010

القطاع	النسبة المؤوية
الزراعة	%17.1
الصناعة	%27.3
التجارة والخدمات	%55

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات المرجع: الواقع الإقتصادي والإجتماعي في ظل الأزمة السّوريّة، http://www.syriasc.net/

لكن، هذا الوضع الإقتصادي لم ينعكس بصورة إيجابيّة على التّنميّة الإقتصاديّة، ومعيشة السكان بصورة إيجابيّة، إذ تقدر الإحصائيات الخاصة بسنة 2010 أنّ نسبة التضخم بلغت أكثر من 30%، ونسبة البطالة بلغت 8%، فيما زادت قيمة الأسعار بنسبة 4.4%، هذا ما يعبر عن وجود خلل في التوزيع العادل للثروات. [2]

وقد مرّ الإقتصاد السّوري منذ إعلان الإستقلال من الإنتداب الفرنسي عام 1946 حتى عام 2010 بالعديد من المرّاحل المختلفة، بسبب الظروف السيّاسيّة و الإقتصادية التي حلّت بالبلاد، فتارة مزدهراً و تارةً أخرى منكمشاً، وقد شهدت الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2010 تغيراً في القيادة السيّاسيّة، وانفتاحاً في الخطة الإقتصاديّة، إلا أنّ النمو الإقتصادي الذي شهدته سوريا قبل الأزمة كان يشهد توزيعاً غير عادل للثروة على جميع شرائح المجتمع، ما نتج عنه طبقة واسعة من الفقراء و العاطلين عن العمل الذين يكابدون إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بسبب سيّاسات الحكومة الإنفتاحيّة في العقد الاخير.[3] الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدّلات البطالة ما بين العام 2001 و2010.

---

[1]. **الواقع الإقتصادي والإجتماعي في ظل الأزمة السّوريّة**، مركز سوريا للبحوث والدراسات، في: http://www.syriasc.net/ (2017/05/09).

[2]. ***المكان نفسه.***

[3]. **التحديات الإقتصادية في سوريا الثورة** (مركز بحوث الدراسات، 2015.)

الجدول رقم02): معدلات المشاركة في العمل في سوريا، (2010/2001)

	2001	2002	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الذكور	81.3	80.1	**76.3**	**72.8**	74.1	74	72.5	71.7	72.2
الاناث	21.3	23.2	**19**	**14.5**	14.9	14.4	14.6	13	12.9
الحضر	48.5	5،47	**45.7**	**43.7**	45.2	43.9	43.8	43.3	43
الريف	56.4	58	**50.7**	**46.5**	46.4	46	44.2	42.7	42.4
الإجمالي	52.3	52.5	**48**	**44.9**	45.8	44.9	44	43	42.7

المصدر: **http://antoun-saadeh.com/articles/1514** (2017/05/09).

من خلال الجدول نلاحظ الإنخفاض الواضح لنسبة المشاركة في قوة العمل السّوريّة، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على الدّخل الفردي، كما أنّ نسبة المشاركة في الريف أعلى نسبيا منها في الحضر، وذلك للسيّاسة الحكوميّة الرّامية إلى إعطاء فرصة أكبر لسكان الأرياف، إلا أنّ السّيّاسة الإقتصادية والتوجه الأيديولوجي للنّظام ساهم في تراجع نسبة المشاركة طيلة العقد الماضي على التوالي.

2_ **الوضع الإجتماعي:** لاشك في أنّ الطّابع الإستبدادي الشّمولي للسّلطة التي تشكلت عقب إنقلاب الثامن من مارس 1963، وخصوصاً بعد إنقلاب حافظ الأسد في 16 نوفمبر 1980، فرض هيمنة شاملة على المؤسّسات المجتمعيّة وأُخضِعت النقابات و الإتحادات العُمّاليّة لسلطة الأجهزة الأمنيّة وللسّيطرة الحزبيّة، فقد سيطر حزب البعث الذي كان الغطاء لتحكّم أمني أكثر مما كان تعبيراً عن حكم حزب، فعمل على التّحكم في صيرورة تشكيل المؤسّسات التي تُخضِع الشّباب و الطُلاب، ثم ضبط الحراك السّيّاسي في جبهة مُتحكم فيها، هي الجبهة الوطنية التقدَميّة، التي ضمّت أحزابا شيوعيّة قوميّة تحت قيادة حزب البعث، الذي بات وفق الدستور المقرر عام 1983 هو القائد للدّولة و المجتمع من خلال جبهة وطنية تقدمية، رغم أنّ السلطة كانت فرديّة مطلقة يتحكم فيها الرئيس من خلال تعدد الأجهزة الأمنيّة التي تسيطر على الجيش والمؤسّسات المُجتمعيّة.[1]

[1]. عمرو الشبكي وأخرون، ***الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي***، "**مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الأردن**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1، 2014)، ص، 339.

لكن الأمر لم يكن متعلق بهذا الأساس فقط، بل تعلق بأمر أساسي أخر، كان هذا الشكل السّلطوي الشمولي نِتاجاً له، نقصد هنا التغيرات الكبرى التي جرت في زمن الوحدة السّوريّة المصرية.، وتعززت كثيرا بعد سيطرت حزب البعث على السلطة، فقد حُلّت أزمة الريف عبر تطبيق الاصلاح الزراعي الذي وسع الطبقة الوسطى، فقلّص من حجم الفقراء، كذلك مجانية التعليم التي عززت من الارتقاء الطبقي لسكان الارياف، وتحقيق الضمان الصحي والإجتماعي، كل هذا كان يؤسس لاستقرار طبقي وميل إلى قبول السلطة و التكيف معها وليس الصراع ضدها، فكان من الطبيعي تحت ظل هذا النمو أن يقبل الشعب السّوري بالطابع المهيمن عليه، فكان عليه أن يتكيف مع الطابع الإستبدادي و الشمولي للسلطة.[1]

المطلب الثالث: نظام الحكم في سوريا قبل اندلاع الأزمة

تُعرِفُ المادة الأولى من دستور الجُمهُوريّة العربيّة السّوريّة دولة سوريا حاليا بأنّها: [2]

دولة ديمقراطيّة شعبيّة وإشتراكيّة وأنّ القطر العربي السّوري جزءً لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب السّوري فيه جزء من الامة العربيّة يعمل ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة، حيث تنص المادة الثانية من الدستور على أنّ نظام الحكم في سوريا هو نظام جمهوري، وتنص المادة الثالثة على أنّ دين رئيس الجُمهُوريّة هو الاسلام، وأنّ الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتّشريع.

أما فيما يخص الحياة السيّاسيّة و الأحزاب في سوريا قبل الأزمة، لا وجود للأحزاب السيّاسيّة إلاّ تلك المنضويّة تحت لواء الجبهة الوطنيّة التقدمية التي تمثل حزب البعث الحاكم في البلاد، وتضم هذه الجبهة تحت قيادة الحزب الحاكم أربعة أحزاب سيّاسيّة هي الحزب الشيوعي السّوري، الإتحاد الإشتراكي العربي، منظمة الوحدويين الإشتراكيين، حركة الإشتراكيين العرب، ويشغل رئيس الجُمهُوريّة أمين عام الحزب منصب رئيس هذه الجبهة، وتتكون هذه الجبهة من قيادة مركزيّة متكونة من 17 عضوا 9 من الحزب الحاكم وإثنان عن كل تنظيم، ثم قيادات إقليميّة ومكاتب ولجان تشمل كل أنحاء القطر السّوري.[3]

---

[1]. عمرو الشبكي وأخرون، ***مرجع سابق***، ص 340.

[2]. عبد الوهاب الكيالي، ***مرجع سابق***، ص 301.

[3]. ***المرجع نفسه***، ص ص 301-302.

وبالعودة إلى نص الدستور السّوري فإنّه يكرس الشمولية من خلال نظام رئاسي بعيداً عن النظام البرلماني، فبموجب أحكام الدستور، يتمتع رئيس الجُمهُوريّة بصلاحيّات شمولية في غياب تام لأي رقابة على السّيّاسات الحكومية و البرامج التنموية المنتهجة من قبل مجلس الشعب المنتخب، كل هذه الممارسات اكدت الطابع الرئاسي لهذا النّظام بشكل كبير، من خلال الإرتباط المباشر بين قرارات حزب البعث بشخص رئيس الجُمهُوريّة كأمين عام الحزب، حيث أن الرئيس الحالي لسوريا بشار الأسد قد تولى الحكم مباشرة عقب وفات أبيه حافظ الأسد مباشرة سنة 2000 في شكل توريث نظام الحكم.[1]

وبالنّظر إلى الدستور السّوري فإنّ الإطار المرجعي للديمقراطيّة مركزيا، لتبقى تجليّات الديمقراطيّة محصورة بالقرار المركزي للحزب الحاكم، هذا الأمر سمح بتدخل كبار الشخصيات في حزب البعث في كل مناحي الحياة بدءا من الادارة العامة، وربطها الشأن العام بقرارات الحزب الحاكم ومؤتمراته العامة، واذا كانت المساءلة داخل الحزب متاحة بعض الشيء، فإن السّواد الأعظم من الشّعب السّوري بقي خارج إطار المشاركة في عمليّة صنع القرار، فعلى المستوى النظري والعلمي يملك المؤتمر العام لحزب البعث سلطة أكبر من سلطة الشعب المنتخب على القرار الإداري في سوريا، كل هذا جعل من حزب البعث منصة للإرتقاء المهني داخل مؤسسات الدّولة، وساعد على انتشار الفساد بكل انواعه وتفشى في جميع مناحي الحياة.[2]

---

[1]. الخطة الوطنية لمستقبل سورية، تقرير: ***التحول نحو الديمقراطية أسس الحوكمة الرشيدة و بناء المؤسسات***، كانون الأول 2012، ص5.

[2]. عبد الرزاق بوزيدي، ***التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة سوريا 2010 /2014***، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السّيّاسية فرع العلاقات الدّوليّة، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السّيّاسية، 2015/2014)، ص 115.

المبحث الثاني: الرّبيع العربي و الأزمة السّوريّة.

من خلال هذا المبحث سنتحدث عن مفهوم الرّبيع العربي الذي لم يكن متوقعا، فلا مكاتب الدّراسات السيّاسيّة توقعت هذه الإنتقاضات، أما في المطلب الثاني نحاول أن نحصي المؤشرات للأزمة السّوريّة، ثم نسلط الضوء في المطلب الثالث على التطّورات التي حصلت في الأزمة السّوريّة منذ بدايتها في فبراير 2011.

المطلب الاول: الرّبيع العربي، ومؤشرات الأزمة في سوريا

أول من استعمل مفردة ومصطلح "الرّبيع العربي" الباحث الأكاديمي الأمريكي"**Marc Lynch**" في مقال له في مجلة سيّاسة خارجيّة **foreign policy** بتاريخ 6 كانون الثاني سنة 2011، بعد مرور أقل من أسبوع على بداية شرارة الاحتجاجات في تونس والمعروفة بثورة الياسمين، أي قبل سقوط نظام بن علي، وكانت المقالة تحت عنوان "**الرّبيع العربي الأوبامي**" وهو عنوان لافت، وقد ربط الباحث في مضمون المقال بين الرّبيع العربي الحالي وأحداث عام 2005 التي بدأت مع تصاعد التّجمعات والمظاهرات التي قامت بها حركة 14آذار اللبنانية لإسقاط النظام في عهد "**جورج بوش**" ونُقلت مباشرة على القنوات التليفزيونيّة.[1]

وتكرّرت مفردة "الرّبيع العربي" عشرات المرات في الدراسات والمقالات الأمريكيّة، فنشرت مؤسسة راند للأبحاث **RAND** التابعة للبنتاغون عام 2012 دراسة من 250 صفحة تحت عنوان "أفاق الديمقراطيّة في العالم العربي"، أعدها الباحث الأمريكي الشهير "**لوريل ميللر**" بالتعاون مع ستة باحثين أخرين، أكثرو من استعمال مفردة "الرّبيع العربي" ورُبطت بالتّحولات الديمقراطية الحالية في العالم، أي أنّ الرّبيع العربي هو حالة من حالات التغيرات التي يشهدها المناخ السّيّاسي في العالم ككل وليس ظاهرة عربيّة كما يقر العديد من المفكرين.[2]

---

[1]. حسن محمد الزين، ***الرّبيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير*** (بيروت: لبنان، دار القلم للنشر، ط1، 2013)، ص59.

[2]. ***المرجع نفسه***، ص61.

وفي سياق أخر يرتبط مفهوم الرّبيع العربي بثورات الغرب وفق الصحيفة الانجليزية " **The Independent**" في تاريخه القديم، ومنها ما عرف في خمسينيات القرن الماضي بـ ربيع براغ، للتعبير عن إنتفاضة الشعب التشيكوسلوفاكي سنة 1965.[1]

أما بخصوص الرّبيع في سوريا، بدأت الإنتفاضة في شباط /فبراير 2011، حيث تصاعدت المواجهات بشكل تدريجي حتى وصل حجم الخسائر في الأرواح والعتاد إلى مستويات عالية، إذ تحولت الإنتفاضة الشعبيّة إلى نزاع مسلح بين الجيش وقوات حفظ النّظام من جهة، والمتظاهرين والجيش السّوري الحر من جهة أخرى، ففي 15 مارس 2011، طالب عدد من المتظاهرين في دمشق بمزيد من الحريات السيّاسيّة والإفراج عن المعتقلين السّيّاسيين في سجون النظام، ثم أنتقلت عدوى الإحتجاجات إلى درعا، حماة، حمص، حلب، دير الزور وعديد المحافظات السّوريّة، دفعت بالنّظام الحاكم في البلاد إلى استعمال القوة العسكرة المفرطة من أجل تفريق المتظاهرين ، ما دفع ببعض عناصر الجيش النظامي إلى الإنشقاق لرفضهم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، والالتحاق بالجيش السّوري الحر للدفاع عن المتظاهرين المدنيين العزل.[2]

لخمسين عاما، عانى الشعب السّوري من إنعدام الأمل وغياب الثقة، ضد حالة الشقاء والظلم ثار شباب الثورة السّوريّة ونزلوا إلى الشوارع تعبيراً منهم عن رفضهم لحياة البؤس ، فهذا الوضع ليس قدراً محتوما على الشّعب السّوري العريق، وطالبوا النّظام بضرورة إنتهاج سيّاسة أخرى غير تلك المنتهجة منذ مجيء الأسد الأب، من خلال مزيد من الحقوق والحريّات والمشاركة في الحياة السيّاسيّة، وتمكين القضاء، ثم السماح بالتّداول على السلطة التي تضمن الشفافية في مساءلة ومحاسبة الحكومة، كل هاته المطالب التي غابت عن دساتير سوريا المتلاحقة منذ خمسين عاما، فالسلطات الثلاث التي كان من المفروض أن تكون في خدمة الشعب السّوري، كان دورها المزيد من التمكين للنظام عن طريق إرهاب الشعب وتخويفه، بدل أن تضمن له الحقوق و الحياة الكريمة.[3]

---

[1]. مصلح خضر شرقي الجبوري، ***جذور الإستبداد و الرّبيع العربي*** (عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط 1. 2014)، ص 185.

[2]. بهجت قرني وأخرون، **مرجع سابق**، ص ص 335- 336.

[3]. فهد معن، ***الثورة السّوريّة، قصة البداية، قصة البداية***، (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 22_07_2014)، ص9.

المطلب الثاني: مؤشرات الأزمة السّوريّة

1_ على الصعيد السّيّاسي

نمو المجتمع السّوري خلال الخمسين سنة الماضية كمياً وكيفياً، مما أثّر على عمليّة البناء الإجتماعي والتغير، إذ أنّ الوعي الذي تشكل لدى شريحة كبيرة من الشّعب السّوري من خلال مجانيّة التعليم قابله بقاء النظام على حاله، فلم يغير الأسّس التي قام عليها، بل زاده إنغلاقاً ، وهو ما يبرز خوف الحزب الحاكم في سوريا من الجيل الجديد الواعي، غير أنّ فترة بشار الأسد شهدت بعض التغيرات الطفيفة من خلال طريقة تعامله مع الشّعب السّوري محاولاً إحتواء كل المشّاكل التي كانت تطفوا على السطح بين الحين والأخر[1].

2_ على الصعيد الإقتصادي:

تشكّل الأرقام دلالات مختصرة عن بعض مؤشرات الوضع الإقتصادي السّوري، إذ تم استهلاك أغلب إحتياطات النقد الأجنبي الذي بلغ في ربيع 2011 أكثر من 20 مليار دولار، وتراجعت الإرادات العامة للدّولة، وتقلّصت التحويلات الماليّة للسّوريين في الخارج البالغة سنوياً نحو 800 مليون دولار سنويا، وسجل الإقتصاد السّوري انكماشا قدر من 30 إلى 40%.[2]

---

[1]. عبد الإله بلقزيز، ***رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر–المغرب–سورية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط1. 2011)، ص 188 .

[2]. الواقع الإقتصادي والإجتماعي في ظل الأزمة السّوريّة، ***مرجع سابق***.

الشكل رقم 01): يوضح الوضع العام للاقتصاد السّوري ما بين (2015/2011).

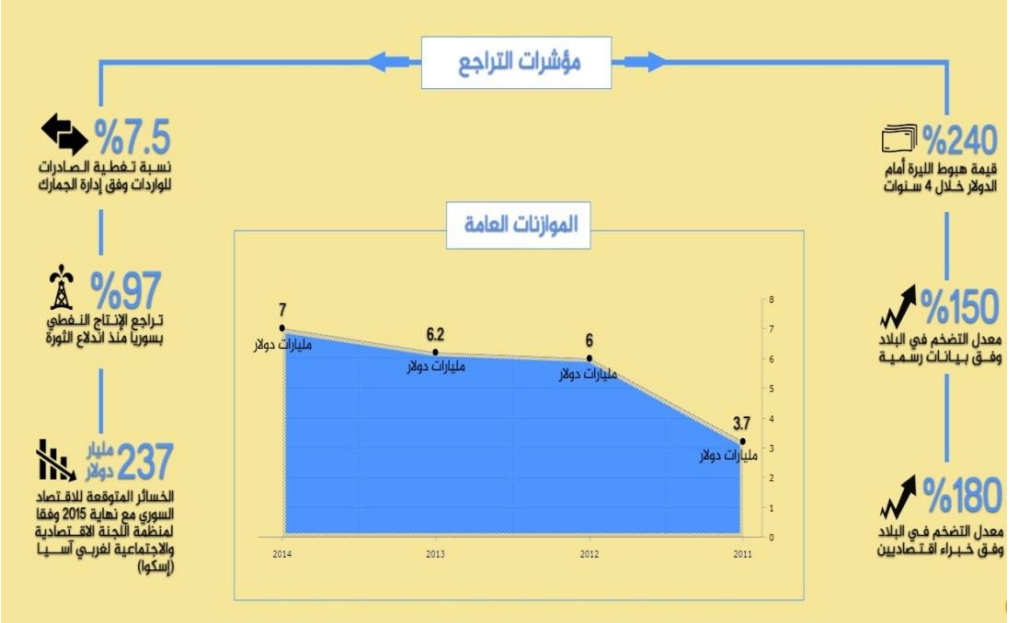

المصدر: **/http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2015/10/14** (2017/05/09).

يوضح هذا الشكل مؤشرات التراجع للإقتصاد السّوري وهبوط قيمة العملة السّوريين، بسبب تراجع الصّادرات، هذا كسبب غير مباشر، إلا أنّ السبب المباشر في هذا التراجع الكبير كان سببه تحويل الإقتصاد السّوري إلى إقتصاد حربي، ما جعل كل القطاعات الأخرى تتأثّر.

وبلغت الخسائر الإقتصاديّة منذ 2011 إلى نهاية 2015، ما يقارب 254.7 مليار دولار، تتضمن خسارة الناتج المحلي الإجمالي 64.1%، ويقدر مجموع الخسائر الإقتصاديّة ما يعادل 468% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010، أما حجم خسارة الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة فتقدر بنحو 163.3 مليار دولار.[1]

ويتوقع تقرير المرصد الإقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "ربيع2016" إستمرار تراجع النمو في سوريا، ويستند هذا التوقع إلى استمرار الحرب وعدم وجود أي تسويّة سيّاسيّة على

[1]. مناف محمود قومان، ***اسباب ونتائج التضخم الإقتصادي في سوريا قبل وبعد 2011***، (مركز ادراك للدراسات والاستشارات). ص 14.

المدى القريب، ما يجعل الإقتصاد الكلي السّوري في إطار الإقتصاد الحربي، وتشير التقديرات إلى أنّ إجمالي الناتج المحلي قد تقلّص بمتوسط سنوي بلغ 19% في سنة 2015 و8% في سنة 2016.[1]

3_ على الصعيد الإجتماعي

لا يمكن إغفال العامل الإجتماعي ببعديه الإقتصادي والثقافي في الأزمة السّوريّة، فسوريا على غرار كل دول المنطقة التي شهدت انتفاضات، شهدت تكريسا للفجوة الإجتماعية بين طبقات المجتمع وشرائحه حيث انقسم المجتمع إلى فئات متناقضة، إضافة لتلك الإستقطابات الثنائيّة التي نقلت النّسق الإجتماعي والثقافي العربي عامة والسّوري خاصة من حالة تجانس واتساق مع الذات إلى حالة التوتر والتفكّك، بالتالي القابلية للصراع والانفجار.[2]

إنّ النمو الإجتماعي الذي قابله جمود وتراجع في الفعل السّيّاسي، مقابل التّدهور الكبير في المستوى المعيشي، خاصة بعد تطبيق سيّاسّة "إقتصاد السوق" قد عكس التوجه الليبيرالي الجديد للإقتصاد السّوري الذي قلّص موارد أعداد هائلة من السكان، خاصة العائلات الصغيرة والمتوسطة التي تتّخذ من الإقتصاد الريفي مصدراً للرزق لها، قد دفع بهذه العائلات إلى ترك مناطق سكنها منذ عقود طويلة للنّزوح نحو المدن بحثا عن سبل احسن للعيش، فبنموْ قطاعات واسعة من المجتمع كمًا وكيفًا على المستوى المعرفي قابله تدهور قطاعات واسعة أخرى على المستوى الإجتماعي والإقتصادي، إضافةً إلى تفشي الفساد وتعاظم الهوّة الإجتماعية وتنامي الكراهية بسبب تركز الثروة في يد أقليّة طائفيّة.[3]

وقد شكلّت الأبعاد الإجتماعيّة مقرونة بالأبعاد الإقتصادية مدخلاً توضيحياً لفهم طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة في سوريا، وتوضح مؤشرات الفقر والبطالة أن لحظة قيام الإنتفاضة أصبح وشيكا، إذ أنّها كانت تنتظر أي خلل أخر يُضاف إلى قائمة الفشل التي ميزت إدارة بشار الأسد للبلد، أما بخصوص المؤشرات هي:

---

[1]. سوريا: الافاق الإقتصادية "ربيع2016"، في:
http://pubdocs.worldbank.org/en/624291460468958149/Syria-MEM-ara.pdf
.(2017/05/09)

[2]. مصلح خضر شرقي الجبوري، ***مرجع سابق***، ص189.

[3]. عبد الاله بلقزيز، ***مرجع سابق***، ص.190.

1_ **الفقر وعدالة التوزيع:** وفق إحصائيات 2010 فان حوالي 7مليون نسمة أي ما بعادل (34.30%) من إجمالي عدد السّكان أصبحوا تحت خط الفقر، وقدره أحد خبراء الإقتصاد بـ (37%) في حال تم احتساب عتبة الفقر بـ 3دولارات للفرد الواحد في اليوم وبـ (52%) في حال تم حساب عتبة الفقر بـ 2دولار يوميا للفرد الواحد.

2_ **البطالة:** وصل معدل البطالة إلى 16.5% أي ما يعادل (3.7 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان عام 2009).

3_ **القدرة الشرائية والاستهلاك:** انخفضت قدرة المواطن الشرائيّة بحوالي (28%) خلال العشرة أعوام الماضية وتدنّت نسبة إستهلاك القوى العاملة (16مليون سوري) إلى (24%) من الدخل الوطني،(2009).[1]

وأثّر معدل النمو بصورة كبيرة على الوضع الإجتماعي العام الذي شهد تراجعا كبيرا بين العام 2011 ونهاية 2015، كما يلي:

الجدول رقم 03): تغيرات معدل النمو الإقتصادي، (2015/2011)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	%1.1+	%16-	%22-	%3.5-	%1.94-

المصدر: مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

المطلب الثالث: مستوي تطّورات الأزمة السّوريّة

تطوّرت الأزمة السّوريّة منذ إندلاعها سنة 2011، على مستويين كالأتي:

1_ **على المستوى الداخلي:** لقد كان لتحويل الحركة الإحتجاجيّة مسارها، دورا هاما في تطور الأزمة السّوريّة، من خلال إثارة العامل الطائفي خاصة في المدن والمحافظات المختلطة كما سنوضحها.

أ_ إنقسام بنيوي عن طريق تفريغ بعض المدن من سكّانها وتدمير المجتمع المدني من خلال التّطهير المتبادل من قبل التيّارات الفكرية المتناحرة، ويتّضح ذلك من خلال قول الدكتور **عزمي بشارة**

[1]. فهد معن، ***مرجع سابق***، ص7.

«إنّ ثورة تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي بشكل عام، وينقسم من خلالها المجتمع إلى هويات لن تقود إلى تعدديّة سيّاسيّة وفكرية في إطار المجتمع ككل، بل تقسيم المجتمع المجتمعات، ولا يلبث ان يأخذ هذا التشرذم شكل مجتمعات تفضي إلى إنقسام في كيانات سيّاسيّة مفدرّلة في الاحتمال الاسوأ»

ب_ نقل الأزمة من الاطراف إلى المركز، عن طرق تزييّف المدن ، مما أدى إلى انعدام الاستقرار السّيّاسي في بعض المناطق السّوريّة وانتشار ظاهرة الاختطاف المسّيس من قبل النظام والمعارضة.

ج_ إنحسار سلطة الدّولة وغياب دور الحكومة المركزيّة على أجزاء واسعة من البلاد، وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجبها في حفظ الأمن.[1]

د_ تعدد الاطراف المتحاربة في سوريا، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

الجدول رقم04): يوضح الكتائب والفصائل المتحاربة في سوريا حتى سنة 2016

الرقم	الجيش	الرقم	مجموعات مستقلة
01	الجيش العربي السّوري	12	لواء التوحيد
02	الجيش السّوري الحر	13	لواء الفتح
03	جبهة تحرير سوريا الاسلامية	14	لواء الاسلام
04	الجبهة الاسلامية السّوريّة	15	الوية احفاد الرسول
05	حركة احرار الشام الاسلامية	16	جبهة الاصالة والتنمية
06	جيش الاسلام	17	هيئة دروع الثورة
07	جبهة النصرى	18	لواء شهداء اليرموك
08	جند الاقصى	19	تجمع انصار الاسلام
09	الجيش الكردي	20	كتائب الوحدة الوطنية
10	حزب الله	21	لواء الحق
11	جيش الدّولة الاسلامية	22	جيش المجاهدين والانصار

المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/131213_syria_rebels_background

[1]. سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***الأزمة السّوريّة في ظل التوازنات الأقليميّة والدّوليّة2011/2013***، (رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، 2015)، ص_ ص 53 54.

نلاحظ من خلال الجدول العدد الكبير للفصائل والكتائب المتحاربة في الواقع السّوري، وهو ما ساهم في إزدياد درجة العنف في مراحل الأزمة السّوريّة المختلفة.

خريطة رقم: 05): توضح منطق السيطرة بالنسبة للأطراف المتحاربة في سوريا.

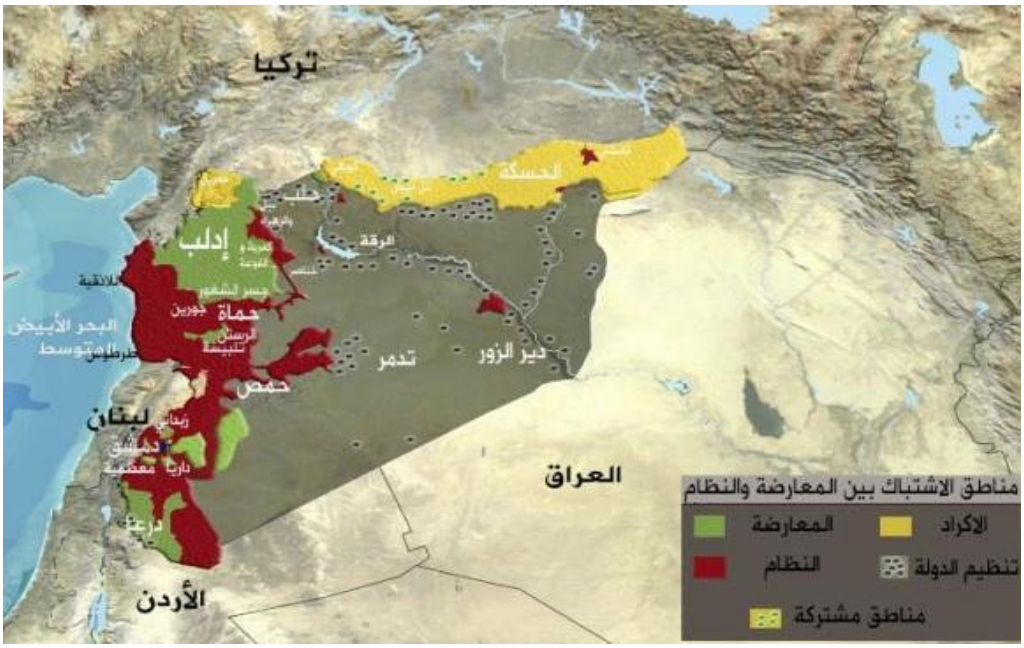

المصدر: [/http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/27](http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/27) (2017/05/09).

توّضح الخريطة التداخل الكبير في مناطق السيطرة بين النظام والمعارضة، اِنحسرت معظمها في الشّمال الشرقي لسوريا، إذ أن محافظة حماة تمثّل المعقل لقوّات المعارضة لاعتبارات تاريخيّة مرتبطّة بمجازر حماة 1982.

2_ **على المستوى الخارجي:** إنّ استمرار دائرة العنف والعنف المضاد في سوريا كان في حد ذاته أحد أسباب فشل جهود التسوية السيّاسيّة، فضلا عن تضارب مصالح القوى الإقليميّة والدّوليّة فيما يخص أسلوب التعاطي مع تطّورات الأزمة، وادى العدوان الاسرائيلي على سوريا وارتباط بعض التنظيمات المسلحة بتنظيم القاعدة، إلى مزيد من تعقيد الصورة وحرّف مطالب الثورة عن مسارها على نحو لا يجعل ثمة أي حل قريب يلوح في الأفق للأزمة السّوريّة، خاصة بعد التحولات الميدانيّة التي غيرت موازين القوى العسكريّة على الأرض بعد تدخل قوات حزب الله والتدخل السّوري وتسليح

المعارضة من أطراف أخرى داعمة لها، ما جعل من الأزمة تشهد تطّورات صعّبت من أي تسوية سيّاسيّة للأزمة.[1]

المبحث الثالث: المواقف الدّوليّة من الأزمة في سوريا

إن درجة تعقيد الأزمة السّوريّة، وتداعياتها على المستوى الداخلي، الإقليمي والدّولي، إضافةً إلى أن سوريا ذات موقع جيوسياسي هام بالنسبة للقوى الإقليميّة والكبرى، فإن المواقف الإقليميّة والدّوليّة قد تباينت من فترة إلى أخرى تجاه الوضع في سوريا، كلٌ بما يضمن مصالحه ونفوذه في المنطقة، بين دول حليفة مساندة للنّظام وأخرى مناوئة له، إنطلاقاً من هذا المبحث نستعرض في المطلب الأول مواقف الدّول الكبرى المتمثلة في روسيا بالدرجة الأولى ثم الولايات المتحدة الأمريكيّة والصين، أمّا في المطلب الثاني نتناول مواقف الدّول الإقليميّة والعربيّة، نستعرض في المطلب الثالث موقف منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الاول: موقف الدّول الكبرى من الأزمة السّوريّة

أولاً: الموقف الروسي من الأزمة السّوريّة: لم تعلن روسيا تأييداً واضحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، خلافاً لما كانت عليه في العهد السوفياتي الذي كانت تدعم فيه الثورات والحركات التحرريّة في العالم.[2]

نتيجةً للعلاقات الثنائيّة التاريخيّة بين سوريا وروسيا، يتبين أنّ الدعم الروسي لنظام الرئيس بشار الأسد ضد شعبه تجسيدا لهذه العلاقات الطويلة المبنية على مصالح لا تزول إلّا بزوال نظام بشار الأسد عن سدة الحكم، يتضح ذلك من خلال الدّعم الذي قدّمته موسكو لنظام الأسد على

[1]. **حالة الامة العربيّة2012/2013** ***مستقبل التغيير في الوطن العربي*****: مخاطر داهمة، تقرير**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة).

[2]. احمد سعيد نوفل وأخرون، ***التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربيّة*** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص. 291.

الصعيد العسكري من خلال تزويد النظام بالأسلحة، وإيفاد مجموعة من الخبراء العسكريين والمخططين الحربيين للنظام في سوريا منذ بداية الأزمة في مارس 2011.[1]

فمن الواضح أنّ روسيا من خلال تدّخلها العسكري في سوريا بطلب من النّظام، ليس مكافاةً له على دعمه التّدخل الرّوسي في جورجيا سنة 2008، فلدى روسيا دوافع أخرى شبيهة بتلك التي دفعتها إلى التدخل في جورجيا، لكن ضمن دائرة أكبر وأوسع للنفوذ في مواجهة إدارة أمريكيّة محبطة من التطّورات الحاصلة في العراق.[2]

لقد كانت الحالة السّوريّة عزوفا عن الخط العام للسياسة السّوريّة ازاء موجة الرّبيع العربي، اذ كانت أسرع إستجابة وأكثر حزما في مواقفها من الثورة السّوريّة، فعقب إندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه وقفت الحكومة في موسكو على نفس المسافة بين النظام والمعارضة، منطلقة من حق الشعب السّوري في التغيير، فحذّرت عبر وزير خارجيتها نظام الأسد من عدم فتح قنوات الإتصال والحوار مع المعارضة ومباشرة الإصلاحات السيّاسيّة والإقتصادية حتى لا تتأزم الأوضاع.[3]

ومع التطّورات التي عرفتها الأزمة السّوريّة، إتّهمت الولايات المتحدة الأمريكيّة النظام السّوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين وصنفته في خانة جرائم الحرب، حيث عبرت عن إستعدادها للتدخل العسكري الحاسم ضد النظام السّوري، قابله رفض روسي وتحذير من مغبة إتخاد هذه الخطوة في رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة والمجتمع الدّولي أنّ كل تدخل عسكري ستكون عواقبه وخيمة، وفي سياق هذه التحذيرات أعلن نائب وزير الدفاع الروسي أنّ سفن الأسطول الحربي الروسي سترابط بصفة منتظمة في البحر الأبيض المتوسط على مقربة من السواحل السّوريّة.[4]

---

[1]. هيثم المالح، ***روسيا والثورة السّوريّة من دعم القاتل إلى شريك في القتل*** (عمان: مركز امية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2014)، ص. 17.

[2]. عزمي بشارة، **روسيا**، ***الإستراتيجية فوق الايديولوجيا وفوق كل شيء***"، سياسات عربية، العدد 17، (نوفمبر 2015)، ص.7.

[3]. احمد سعيد نوفل وأخرون، ***مرجع سابق***، ص.294.

[4]. عبد الرزاق بوزيدي، ***مرجع سابق***، ص. 131.

"إنّ سقوط نظام بشار الأسد لا يعني لروسيا خسارة حليفها الإستراتيجي الوحيد في الوطن العربي فحسب، بل يعني أيضا تهديد وجودها ونفودها الإستراتيجي في المنطقة، من خلال قواعدها العسكرية على موانئ البحر المتوسط (ميناء طرطوس) خصوصا في ضوء العلاقات السلبية التي تطورت بينها وبين المعارضة السّوريّة بكل أطيافها منذ اندلاع الأزمة".[1]

ثانيا: موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة من الأزمة السّوريّة

كان لمحدودية وسائل الضغط على التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكيّة على النظام في سوريا أنّ جعل هذا الأخير مبهما لديها، مما أدى بها إلى الاستعانة بحليفها التركي من أجل الضغط والتأثير في كل من المعارضة والنظام نظرا لما تملكه تركيا من أدوات التأثير على الطرفين، إلا أنّ فشل الخارجية التركية في احتواء الأزمة طالبت الولايات المتحدة الأمريكيّة الرئيس السّوري بشار الأسد التنحي عن منصبه لأنه فشل في إنجاز التحول الديمقراطي المطلوب، وفرضت حزمة من العقوبات الإقتصاديّة بتاريخ 18 يونيو 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسؤولين السّيّاسيين والأمنيين.[2]

عملت الولايات المتحدة الأمريكيّة في موقفها إزاء الأزمة السّوريّة على ستة خيارات محتملة، تمارسها ضمن إدارتها للملف السّوري أو وفق تحالفات إقليميّة مع شركائها في المنطقة كما يلي:

أ- مسايرة الوضع: ويقتضي هذا الخيار في ترك سوريا تحترق بالحرب الدائرة فيها أي تركها لمصيرها، وبالتالي أيقاف الضربات الجوية ضد عناصر الدّولة الاسلامية، وكذلك وقف برامج التدريب ودعم المعارضة.

ب- التنسيق مع الحلفاء في محاربة "داعش": يرتكز هذا الخيار على توجيه ضربات جوية ضد "داعش" وهذا يحتاج لاجتياح بري للمناطق التي تتمركز بها عناصر الدّولة الاسلامية، وهذا الاجتياح تقوم به قوات حليفة موالية لواشنطن.

ت- العمل مع الأسد: وفي هذا السياق اشار الدبلوماسي الأمريكي الكبير " **رايان كروكر**" إلى أنّ العمل مع الأسد يمثل فرصة حقيقية وبديلا للفوضى والدّولة الإسلاميّة.

---

[1]. احمد سعيد نوفل وأخرون، ***مرجع سابق***، ص. 258.

[2]. سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص، ص 115-117.

ث- حظر الطيران وإنشاء مناطق أمنة: تبنت هذا الخيار وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكيّة "**هيلاري كلينتون**" يمكّن هذا الخيار من توفير مناطق أمنة وملاذا للّمهجرين قسرا.

ج- إحتواء العنف: رغم قلة الداعين إلى هذا الخيار إلا أنّه يبقى الخيار الأمثل والممكن والأقل من حيث التكاليف الماليّة بالنسبة للإدارة الأمريكيّة.[1]

ثالثا: الموقف الصيني من الأزمة السّوريّة

لطالما اعتبرت الصين منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة منطقة ذات أهميّة إقتصاديّة، إستراتيجيّة وأمنية لها، فتاريخ العلاقات بين البلدين يعود إلى مئات السنين وقد شكلت سوريا دائما الطريق التجاري الذي ربط الصين بالبلاد العربيّة الذي عرف بطريق الحرير قديما، فمنذ نشأة جمهوريّة الصين الشعبيّة ظلت بكين تعتبر أنّ سوريا هي نقطة ضعف النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع المحوري عن المصالح الحيويّة للصين في أسيا الوسطى والقوقاز، ومنطقة عبور النفط العراقي والسعودي.[2]

لقد كشف السلوك الصيني إزاء التحولات الجاريّة في الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا، عن ثلاث محطات مهمة يجب أخدها في عين الإعتبار مقارنةً بالسّيّاسة التقليديّة للصين تجاه المنطقة.

ـ الملاحظة الأولى: تطور على خلفية موجة الرّبيع العربي بشكل عام، والأزمة السّوريّة بشكل خاص، حضور سياسي وعسكري واضح للصين في منطقة الشرق الأوسط عكس العقود السابقة التي ارتكزت على الحضور الإقتصادي فقط.

ـ الملاحظة الثانية: قيام الصين بإرسال قطع حربية بحرية إلى البحر الابيض المتوسط خلال اغسطس2012 هي المرة الثالثة التي ترسل فيها الصين قطعا حربية بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط خلال عام2012، حيث كانت أول مرة عندما أرسلت سفنا وطائرات حربية لأجلاء رعاياها من ليبيا، وهو مؤشر قوي على الحضور السّيّاسي والعسكري الصيني في المنطقة.

---

[1]. ***سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية***، (مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، العدد 3، جانفي 2016)، ص. ص 8-7.

[2]. ساشا العلو، **الدور الصيني في الملف السّوري: الأسباب والدوافع**، في **https://www.omrandirasat.org/** (2017/04/30).

ـ الملاحظة الثالثة: وجود درجة عاليّة من التنسيق بين الصين وروسيا في الأزمات الإقليميّة التي ارتبطت بموجة الرّبيع العربي خصوصا الأزمة السّوريّة، من خلال تكرار إستخدام الفيتو في حالة الأزمة السّوريّة.[1]

المطلب الثاني: موقف القوى الإقليميّة ودول الجوار من الأزمة السّوريّة

اولا: الموقف التركي من الأزمة السّوريّة

بحكم الجوار الجغرافي بين سوريا وتركيا والبالغ نحو 900 كم والمصالح الإقتصاديّة التي تربط أنقرة بدمشق، واحتمالات تأثّر الدّولة التركيّة بما يحدث في الدّاخل السّوري، من خلال تعزيز النّزاعات القوميّة، العرقيّة والطائفيّة وتأجيج الحركات الإنفصاليّة، حاولت تركيا منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة السّوريّة البحث عن حلول توافقيّة بين النظام السّوري والمعارضة، إلا أنّ محاولاتها باءت بالفشل لعدة أسباب منها ما تعلق بالمواقف الدّوليّة الأخرى.[2]

غير أنّ السّيّاسة التركية لم تتوان في إدانة العنف في كل المناطق السّوريّة، إنطلاقا من حرية التعبير وحفاظا على الحقوق الفرديّة والإجتماعيّة للمواطن العربي المسلم، وهو ما دفعها إلى استعمال عديد أدوات الضغط على بشار الأسد من أجل وقف العنف المفرط ضد الشعب السّوري، وذلك لقطع الطريق أمام التدخل الغربي في الشأن السّوري، وما يفسر الاضطراب الذي حدث في الموقف التركي هي الاعتبارات التالية: [3]

ـ جوار سوريا مع الحدود التركية وهو ما يعني ان أي تحرك غير مدروس قد يهدد الأمن القومي التركي.

ـ وجود عدد من الأكراد السّورين الذين قد يُستخدموا ضد تركيا بالتنسيق مع الأكراد في تركيا، الأمر الذي يعني فتح قضيّة قديمة جديدة تعمل القيادة التركيّة على إغلاقها.

ـ تخوف تركيا من الدخول في صدام مع الحليف الإستراتيجي للنظام السّوري المتمثل في إيران.

كشفت الأزمة السّوريّة عن الإرتباك الكبير في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تؤثر سلبا على استثماراته السيّاسيّة والإقتصاديّة في سوريا، إلى جانب أخر إرتبط مأزق الموقف

---

[1]. احمد سعيد نوفل وأخرون، مرجع سابق، ص. ص 260-261

[2]. **خيارات تركيا الصعبة في شمال سوريا**، سلسلة تقدير موقف (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات) ص 2.

[3] . بولنت آرس وأخرون، ***التحول التركي تجاه المنطقة العربيّة*** (عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012)، ص 52.

التركي بالمعضلات الأمنيّة الذي قد تنتج عن تطور في سوريا، قد تؤدي إلى تزايد عدد اللّاجئين بصورة كبيرة داخل الأراضي التركية وما يمثله من تهديد للأمن القومي التركي، إضافة إلى خوف تركيا من تصادمها مع حلفاء النظام السّوري على غرار كل من روسيا وإيران، هو ما يفسر عدم دخول الجيش التركي في مواجهات مباشرة مع الجيش النظامي السّوري، والتزمت تركيا بتطبيق العقوبات الإقتصادية التي أقرها كل من دول الإتحاد الأوربي وجامعة الدّول العربيّة، كسبيل للضغط على النظام السّوري.[1]

وعموما يمكن القول ان الموقف التركي من الأزمة السّوريّة قد مرّ بثلاث مراحل كالتالي: [2]

1_ مرحلة التواصل المباشر: كان ذلك نتيجةً للعلاقات الثنائيّة التي قامت بين البلدين في السنوات القليلة الماضية، وجدت تركيا أنّ من مصلحتها التواصل مع النظام السّوري.

2_ مرحلة التراجع: نتيجةً لاستمرار النظام السّوري في العمليات العسكرية والسلوك الإستبدادي لقمع المتظاهرين، وبالتالي إرتفاع عدد القتل من المدنيين وعدم استجابة النظام السّوري للنصائح التركية.

3_ جاءت هذه المرحلة نتيجة لإدراك القيادة التركية في أنقرة أنّه لا جدوى من التواصل مع هذا النظام.

ثانيا: الموقف الإيراني من الأزمة السّوريّة.

أمام موجات التغير التي اجتاحت المنطقة العربيّة منذ ديسمبر 2010، أربكت أوراق وحسابات إيران لدورها الإقليمي في المنطقة، من هنا نرى الموقف الإيراني قد اتسّم بعدة سيّاسات تجاه التحوّلات السيّاسيّة في المنطقة العربيّة، ذلك أنّ إيران رحبت أول الأمر بالتحوّلات الجارية في المنطقة اعتباراً أنّ ما يحدث في كل من تونس، ليبيا، ومصر هو بمثابة صحوة وامتداد للثورة الاسلامية الإيرانية، إلا أنّ موقفها من الأزمة السّوريّة اختلف عن موقفها من الدّول العربيّة الأخرى، حيث اتسم الموقف الرسمي الإيراني بالإنحياز الكامل للنظام السّوري بكل الوسائل المتاحة سيّاسيّا، عسكريا وإعلاميا ضد الإحتجاجات الشعبيّة.[3]

---

[1] . سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص 82.

[2] . **العلاقات التركية–السّوريّة "البعد التاريخي والرؤية المستقبلية" 1923–2013**، المركز السّوري للعلاقات الدّوليّة والدراسات الإستراتيجية، في **/http://scirsr.org/userfiles/files** (2017/04/30).

[3] . سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص ص 93–94.

وقد اتخذ النظام الإيراني وتيارها المحافظ موقفا حازما مؤيدا للنظام السّوري في مواجهة الإنتفاضة الشعبية منذ إنطلاقها في مارس 2011، ظهر ذلك من خلال التّبني الكامل لرؤية النظام السّوري للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة لتلك التي تشنها القنوات الإعلامية الرّسمية السّوريّة، التي وصفت الإنتفاضة الشعبية بالمؤامرة الخارجيّة التي تستهدف صمود ومقاومة سوريا من قبل الغرب وإسرائيل، وقد صوّر النظام الإيراني الأحداث الجارية في سوريا بتلك التي حدثت في إيران عام 2012.[1]

على الرّغم من تبني إيران للموقف الرسمي السّوري الدّاعم للنظام في دمشق إزاء الإنتفاضة الشعبية، الّا أنّها سعت للتوّاصل مع المعارضة السّوريّة خاصة الإسلاميين منهم لتخفيف الضغط الدّولي المفروض على النظام السّوري، هذه المساعي الإيرانيّة لم تلقى الترحيب من طرف النظام السّوري نفسه الذي يرى أنّه لا تقارب مع الإسلاميين، خصوصا الإخوان المسلمين.[2]

ترى طهران أنّه لابد من وضع خطوط حمراء أمام تطّور الأحداث في سوريا، من أهّم هذه الخطوط عدم السماح بأي تدخل للقوى الغربيّة في الشأن السّوري تجنباً لتكرار التجربة الليبيّة، ذلك أنّ مثل هذه الخطوة من شأنّها فتح المجال أمام تقسيم الأراضي السّوريّة إلى دويلات صغيرة قد تخلُق **كانتونات** سيّاسيّة، قوميّة، وطائفيّة، لا تخدم المستقبل السّوري وإنما تخدم الأجندات الغربيّة والإسرائيليّة الساعيّة إلى تقسيم المقسّم وتجزئة المجزأ في الدّول الاسلامية.[3]

ثالثا: الموقف الأردني من الأزمة السّوريّة

تميزت الدبلوماسيّة الأردنيّة في موقفها من الأزمة السّوريّة بحالة من الغموض والجدل الذي لم ينقطع حتى السنوات الحالية من عمر الأزمة السّوريّة، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار في عمان يتمثل في الحل السلمي والسيّاسي للأزمة السّوريّة ورفض أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، وقد أيد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربيّة متحفظا على مسألة العقوبات الإقتصاديّة فقط، رغم ذلك حافظت القيادة الأردنيّة على العلاقات الدبلوماسيّة مع سوريا ولم تطرد السفير السّوري في عمان، فمع تصاعد حدّة المواجهات بين قوى النظام وقوى المعارضة، حرصت الأردن على فتح

---

[1]. فراس ابو هلال، ***ايران والثورات العربيّة: المواقف والتداعيات***، **تقييم حالة** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011)، ص 9.

[2]. محجوب الزويري، ***إيران"الثورة"و الثورات العربيّة*: ملاحظات بشأن السّيّاسة الخارجية الإيرانية ومالاتها** (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016) ص 5.

[3]. احمد سعيد نوفل وأخرون، ***مرجع سابق***، ص ص 591-592.

الحدود للّاجئين السّوريين للنّزول إلى مخيم تلّ الزّعتري شمال الأردن، كما أبدى النظام الأردني تحفظاً نسبيا في السماح بتهريب الأسلحة إلى سوريا.[1]

إنّ تخوف النظام الأردني من سقوط النظام في سوريا أو بقائه، قد أسهم بشكل كبير في إرباك المشهد السّيّاسي في الدّاخل الأردني، فاحتمالات سقوط النظام وإنشاء حكومة ديمقراطيّة قد تفرض تحولات جديدة على المنطقة العربيّة ومن ضمنها الأردن، غير أنّ بقاء النظام قد يعرقل هذه التحولات، الّا أنّه يشكّل تهديدا حقيقيا للأمن الإقتصادي الأردني الذي يفرض عليه أعباء إضافيّة أخرى من أجل التكفل باللّاجئين السّوريين الذين بلغ عددهم نحو نصف مليون.[2]

رابعا: الموقف العراقي من الأزمة السّوريّة

لا يمكن فصل مواقف القوى السيّاسيّة العراقيّة من الثورة السّوريّة عن طبيعة الصراع الذي يحكم القوى السيّاسيّة العراقيّة، خصوصا بين أكبر تكتّلين سياسيين، هما دولة القانون المتحالفة مع بعض الأحزاب السيّاسيّة ذات الطابع المذهبي والقائمة العراقيّة ذات الطابع العلماني، لذا حاولت الحكومة العراقيّة في تصريحاتها الصحفية وخطاباتها الإعلاميّة أن تصوّر موقفها للرأي العام المحلي والدّولي بأنّها تقف على نفس المسافة من النظام السّوري والمعارضة، ذلك من خلال دعوتها الدائمة إلى ضرورة إيجاد حل سلمي توافقي وتسوية سيّاسيّة للأزمة، أما على صعيد العمل ضمن إطار الجامعة العربيّة، امتنع العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربيّة الذي الغى مقعد الجُمهُوريّة العربيّة السّوريّة في الجامعة العربيّة وتعويضه بالمعارضة، فتحفظ العراق أيضا على قرار مجلس الجامعة العربيّة في 28 نوفمبر 2011 الخاص بالعقوبات المسلطة على الحكومة السّوريّة.[3]

يمكن تفسير الموقف العراقي الداعم للنظام السّوري داخل أسوار الجامعة العربيّة، بتخوف الحكومة العراقيّة من سيطرة المعارضة على المناطق الحدودية بين العراق وسوريا، قد تؤدي إلى تزايد نفود الجماعات الإرهابية المسّلحة وخلق بيئة حاضنة لها، وتخشى العراق من سقوط نظام بشار الأسد

---

[1]. خالد وليد محمود، نيروز ساتيك،***الأزمة السّوريّة: قراءة في مواقف الدّول العربيّة المجاورة***" (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013) ص ص 19-21.

[2]. سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص 104.

[3] . خالد وليد محمود، نيروزساتيك، ***مرجع سابق***، ص ص 12-14.

وقيام حكومة سنيّة معتدلة في دمشق من شأن ذلك أن تمتد الأزمة إلى العراق وتؤثر على الأوضاع الدّاخليّة وقيام حرب أهليّة في العراق.[1]

خامسا: الموقف اللبناني من الأزمة السّوريّة.

أكدت الوثيقة التي قدمتها حكومة الرئيس نجيب ميقاتي إلى المجلس النيابي اللبناني في الخامس من يوليو 2011، على أنّ الحكومة اللبنانيّة سوف تعمل على تطوير العلاقات مع سوريا، بتطبيق الإتفاقيات التي تربط الطرفين، وقد أنقسم فرقاء السّيّاسة اللبنانيّة إزاء الدعوة إلى النأي بالنفس عن الصراع في سوريا وتداعياته على لبنان إلى فريقين: [2]

1_ فريق الوسط: وقد ضم هذا الفريق كل من الرئيس اللبناني **ميشال سليمان** ورئيس الحكومة **نجيب ميقاتي**، بالإضافة إلى زعيم جبهة النّضال الوطني **وليد جنبلاط**، وكان كلٌ من هؤلاء الزعماء حريصاً على إبقاء العلاقات التعاونيّة مع الحكومية السّوريّة وتأكيدهم على دعم اللّاجئين السّوريين.

2_ فريق الآذاريون: هم الذين لم يكونوا فريقا وأحداً، بل فريقين إثنين مختلفين، هما تكتلا 8 آذار وتكتل 14 آذار، وقد اتفق كلٌ من موقعه على إتخاد موقف تجاه الصراع في سوريا تُحتمه العوامل الأخلاقيّة والواقعيّة في آنٍ واحد، وذلك على الرّغم من وجود تيارات داخل كل طرف يميل إلى سيّاسة النأي بالنفس.

المطلب الثالث: موقف المنّظمات الدّوليّة والإقليميّة من الأزمة السّوريّة

لم تقتصر ردود الفعل حيال الأزمة السّوريّة على القوى الكبرى والإقليميّة ودول الجوار فقط، بل تعدتها إلى المنّظمات الدّوليّة والإقليميّة، في هذا المطلب سنتحدث عن موقف كل من منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية ودولية، ثم نتطرق إلى الحديث عن موقف جامعة الدّول العربيّة كمنظمة إقليميّة باعتبار سوريا عضوا في هذه الجامعة وجزء لا يتجزأ من المنطقة العربيّة.

اولا: موقف منظمة الأمم المتحدة من الأزمة السّوريّة.

كان موقف الأمم المتحدة حيال الوضع في سوريا متوافق مع القناعة الروسية الأمريكيّة المشتركة القائلة بأن لا حل عسكري للوضع القائم، وهذا ما اتضح جليا بداية من بيان جنيف، الذي أُعلن عنه في يونيو/حزيران من العام 2012، وباعتبار مجلس الأمن الأداة الأساسية في منظمة الأمم المتحدة المنوط بحفظ السلم والأمن الدّوليين، أصدر أربع بيانات حول الوضع في سوريا، في 3

[1] . سهام فتحي سليمان ابو مصطفى، ***مرجع سابق***، ص 105.

[2] . خالد وليد محمود، نيروز ساتيك، ***مرجع سابق***، ص .ص، 3-5.

آب/اغسطس 2011، و21 مارس/آذار 2012، و5 ابريل/نيسان 2012، و2 اكتوبر/تشرين الاول 2013.[1]

أشار مجلس الأمن في كل هذه القرارات إلى دعمه الكامل للمبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربيّة، "**كوفي انان**"، وللعمل الذي يقوم به وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RSE/253، المؤرخ في 16 شباط/فبراير 2012، وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجامعة العربيّة، كما يؤكد مجلس الأمن التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة وحدتها الترابيّة، واستنكر مجلس الأمن في قراره كل أشكال الإنتهاكات الواسعة لحقوق الانسان من طرف النظام والجماعات المسلحة الأخرى، لذلك وجب محاسبة المسؤولين عن هذه الإنتهاكات، وأعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود المبذولة من طرف دول الجوار لمساعدة اللّاجئين السّوريين الفارين نتيجة تزايد درجة العنف، وقدم طلب رسمي للمفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين من أجل تقديم المساعدة حسب طلب الدّول المستقبلة لهؤلاء اللّاجئين.[2]

وفي 10 آذار/مارس 2012، قدم "**كوفي انان**" المبعوث المشترك لدى الأمم المتحدة والجامعة العربيّة إقتراحا من ست نقاط، يدعوا إلى الإلتزام بالقيام بعمليّة سيّاسيّة ووقف أعمال العنف بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف، من خلال قيام الحكومة بالكّف عن إستخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانيّة، ثم البدء في سحب الحشود العسكريّة منها، وتشمل الخطة أيضا قيام الحكومة السّوريّة باتخاذ مجموعة من الخطوات للتخفيف من حدة الأزمة، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانيّة، وكفالة الوصول إلى المعتقلين السّيّاسيين واطلاق سراحهم، حرية الصحافة، حرية إنشاء الجمعيات، والحق في التظاهر السلمي.[3]

ثانيا: موقف الجامعة العربيّة من الأزمة السّوريّة

شهدت عدّة دول عربيّة حركات إحتجاجيّة سرعان ما تحولت إلى إنتفاضات وثورات شعبيّة، أدّت إلى تغير الخريطة السيّاسيّة في المنطقة، وما يلاحظ في هذه الثورات أنّ الجامعة العربيّة لم تلعب دورها كما يجب كمنظمة إقليميّة مهتمة بشأن الدّول الأعضاء داخلها، إلا أنّ الحراك السّوري عجل

---

[1]. عبد الجليل المرهون، **الامم المتحدة والمسالة السّوريّة**، في **/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/7** ، (2017/4/5).

[2]. منظمة الامم المتحدة، **القرار**: 2043، (2012)، ص 1.

[3]. منظمة الامم المتحدة، **تقرير** الامين العام في تنفيذ قرار مجلس الامن 2034، (2012)، ص 2.

بتغير سلوك الجامعة العربيّة، إذ حرّكت الأزمة السّوريّة الجامعة العربيّة مدعومة بمجلس التعاون الخليجي، وأعلنت عن تمسكها التام بمبدأ السيادة المطلقة للدّولة العربيّة السّوريّة وخصوصيّة شؤونها الدّاخليّة، وبذلت عدة مساعي من أجل التوافق السّيّاسي السلمي بين المعارضة والنظام السّوري بتشكيلها مبعوثا مشتركا مع منظمة الأمم المتحدة.[1]

«لقد شغل النزاع السّوري حيزا كبيرا من التفكير والإهتمام في الوطن العربي، فمنذ اندلاعه في 15 اذآر مارس من العام الماضي، وعلى مدار عام كامل، بذلت جامعة الدّول العربيّة جهودا مضنيّة لوقف نزيف الدماء ومنع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب يوميا، ومنحت الحكومة السّوريّة الفرصة تلو الأخرى للتجاوب مع المبادرة العربيّة لحل النّزاع، بما في ذلك تجربة إرسال المراقبين العرب، وناشدت جامعة الدّول العربيّة الحكومة السّوريّة مرارا وتكرارا تحمُل مسؤولياتها لوقف جميع أعمال العنف و التحرك الجدي نحو الحوار مع المعارضة للاتفاق على تنفيد الإصلاحات السيّاسيّة المطلوبة التي تحقق آمال وتطلعات الشعب السّوري، ووضعت الجامعة الاولوية القصوى لحماية المواطنين السّوريين العزّل والمحافظة على مقدرات الدّولة السّوريّة ووحدة أراضيها، وسلامة مكونات نسيجها الإجتماعي، وكذلك تجنيبها مخاطر الفتن الأهلية والتدخل الأجنبي، وثم اللجوء مؤخرا إلى الأمم المتحدة وفقا لهذه الثوابت، إلا أنّه وحتى اللحظة، وبكل أسف، لم تصل الجهود العربيّة، ولا الجهود الدّوليّة المبذولة إلى مبتغاها».[2]

[1]. ابراهيم منشاوي، **سؤال المستقبل: جامعة الدّول العربيّة إلى اين؟**، في: www.acrseg.org ، (2017/04/05)،

[2]. جامعة الدّول العربيّة، **القرار رقم:** 7460، (الدورة العادية 23، بغداد، العراق، 29آذار/مارس 2012)

ملخص الفصل الاول:

على مرّ التاريخ، كانت سوريا محل أطماع عديد الإمبراطوريات التي قامت في كل من أوربا وأسيا، نظرا لما تمثله سوريا من منطقة ربط بين القارتين، وقد عانت سوريا من ويلات الإنتداب الفرنسي الذي عمل على تقسيم المنطقة، فعمل على تداخل الطوائف بين دول الهلال الخصيب حتى يضمن عدم الإستقرار في هذه الدّول ضمانا للولاء، رغم كل هذا ظلت سوريا تتمتع بمقومات إقتصاديّة وسيّاسيّة لما يفرضه الموقع الجيوستراتيجي لها، حيث تلعب سوريا دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى.

إنّ الحركات الإحتجاجيّة التي مست عديد الدّول العربيّة، أربكت النظام السّوري وجعلته يسابق الزمن من أجل مباشرة إصلاحات سيّاسيّة وإقتصاديّة حتى يتفادى موجة الرّبيع العربي، إلا أنّ الإرادات الدّوليّة ورياح التغيير في الوطن العربي وصلت إلى سوريا في مارس من العام 2012، حيث دخلت سوريا في مرحلة جديدة من تاريخها، عصفت بالبناء الإجتماعي والسّيّاسي لها.

لقد تباينت المواقف الدّوليّة والعالميّة إزاء النّزاع في سوريا، وتشكلت على إثّر هذه المواقف عدة أحلاف فروسيا التي تعتبر سوريا منطقة مهمة في سياستها الخارجيّة المناهضة للسيّاسيّة الأمريكيّة تدخلت عسكريا من أجل حماية النظام السّوري من السقوط، حيث عبرت عديد الأطراف الدّوليّة والإقليميّة عن إمتعاضها من هذا التدخل العسكري، ومع تفاقم الوضع وتزايد درجة العنف برزت إلى العلن ظاهرة اللّاجئين السّوريين واحتلت مكانا مهما في اللقاءات والمباحثات الدّوليّة حول الوضع السّوري، هذا ما أدى بالدّولة التركية إلى التهديد بالتدخل العسكري من أجل إسقاط النظام السّوري.

ورغم المساعي الدّوليّة والجهود المبذولة من أجل تسويّة سيّاسيّة للأزمة السّوريّة، إلا أنّها فشلت في إيجاد مخرج للمأزق السّوري الذي تعدى حدود الدّولة الوطنية إلى خارجها، ما فرض عدة تحديات على دول الجوار السّوري التي حاولت جاهدة لأجل إيجاد صيغة سيّاسيّة ومقاربة شاملة تهدف لتقريب وجهات النظر بين القوى المتحاربة على الأراضي السّوريّة، ومحاولة البحث عن الدعم الكامل من أجل التصدي لظاهرة اللّاجئين من جهة والتكفل الأحسن بهم من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

تداعيات حركة اللّاجئين السّوريين على دول المقصد، (لبنان، الأردن، تركيا، ألمانيا)، 2016/2011

الفصل الثاني: تداعيات حركة اللّاجئين السّوريين على دول المقصد.

مع استمرار عمليّات العنف في الأراضي السّوريّة، لجأ الشعب السّوري إلى النّزوح نحو المناطق الآمنة نسبيا بالنسبة للعائلات المتوسطة الدخل، فيما لجأت العائلات ميسورة الحال إلى الهجرة أو طلب اللّجوء نحو الدوّل الأوربيّة، إلّا أنّ التدخل العسكري الروسي فاقم الوضع أكثر، إذ تشير التقارير أن أكثر من 9 ملاين سوري نزح نحو مناطق مختلفة ما بين عام 2011 وهو تاريخ اندلاع الأزمة السّوريّة وعام 2016، وزاد عدد اللّاجئين وطالبي اللّجوء إلى أكثر من 4 ملايين لاجئ، ما بين لاجئ قانوني ومهاجر شرعي بسبب التماطل في الإستجابة لطلب اللّجوء.

وبعد التحولات التي شهدتها الأزمة السّوريّة واستعمال السّلاح الكيمياوي، إزدادت نسبة النّزوح وتفاقمت أزمة اللّاجئين، حيث استجابت الدوّل المجاورة للأزمة على غرار تركيا التي فتحت الحدود للّاجئين بدون شروط، كما أعلن كل من لبنان والأردن إستعدادهما لاستقبال اللّاجئين رغم التداعيّات السيّاسيّة، الأمنيّة، الإقتصاديّة التي رافقت عمليّة اللّجوء.

في نفس السياق إستقبلت بعض الدوّل الأوربيّة أعداداً معتبرة من اللّاجئين السّوريين على أراضيها مع توفير الحماية الدوّليّة وتقديم الخدمات الضرورية وفقا لمبادئ إتفاقية جنيف 1951 لشؤون اللّاجئين، غير أنّ السّيّاسة الأوربيّة شهدت منعطفا أخر بعد تفجيرات باريس 2015، وهو المشهد الذي جعل اللاجئ السّوري يواجه خطاب العنصريّة والكراهيّة في بعض الدوّل الأوربيّة.

فرغم الإستجابة الأولية من طرف الدوّل المانحة والمفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، إلّا أنّ أزمة اللّاجئين لازالت تتصاعد، حيث ترفض العديد من الدوّل قبول طلبات اللّجوء المرتفعة من طرف السّوريين، بسبب الظروف الأمنيّة المتدهورة في الداخل السّوري وعدم بزوغ أي أمل بقرب إنفراج الأزمة السّوريّة رغم المساعي الدوّليّة المبذولة لذلك.

المبحث الأول: بروز ظاهرة اللّاجئين السّوريين وتداعياتها

برزت ظاهرة اللّاجئين السّوريين عقب التّطورات التي شهدتها الأزمة السّوريّة منذ انطلاقها في مارس 2011، ومع اشتداد عمليات العنف والتهديد بين الجيش النظامي من جهة والحركات المسلحة الأخرى من جهة ثانية، برزت ظاهرة اللّجوء بصورة كبيرة حركت المجتمع الدوّلي وهيئاته من اجل التعامل مع هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق على وجه الخصوص دول المقصد اي الدوّل المستقبلة للّاجئين، نظرا لما تفرضه من تحديات على كافة المستويات، وتأتي أزمة اللّاجئين السّوريين لتعبر عن الوجه الاخر للنّزاع في المنطقة، ليضيف أعباء إقتصاديّة كبيرة على الدوّل التي تستقبل اللّاجئين قد لا تطيقها الدوّل وتهدد أمنها الإقتصادي والإجتماعي على غرار الدوّلة اللّبنانيّة، كما أنّ المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين قد لا تتمكن من إحتواء اللّاجئين السّوريين الذين يتوزعون على مناطق مختلفة من العالم، نظرا لتزايد عددهم بصورة كبيرة، وعدم التوصل إلى تسوية سيّاسيّة للأزمة السّوريّة على المدى القريب.

سنتطرق في هذا المبحث الذي جاء في أربع مطالب إلى بروز ظاهرة اللّاجئين السّوريين، ببروز حركة النّزوح الرئيسيّة وأوضاعهم داخليا منذ بداية الأزمة السّورية، ثم نتكلم عن خيار اللّجوء وعدم البقاء في الدّاخل السّوري.

المطلب الأول: أزمة النّزوح الداخلي

إنّ المشردين داخليا هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص اضطروا أو أُجبروا على الفرار ومغادرة ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة، لتفادي أثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام تشهد إنتهاكات لحقوق الإنسان، أو النّزوح بسبب الكوارث الطبيعيّة أو كوارث بفعل الإنسان، هؤلاء المشردون لم يعبروا حدود الدوّلة نحو الخارج أي إلى دولة أخرى معترف بها.[1] وهذا ما يمكن إسقاطه على النّازحين الذين أُجبروا على ترك أماكنهم المعتادة جراء حالات العنف المتزايدة في الأراضي السّوريّة.

[1]. اللجنة الدوّليّة للصليب الاحمر، ***النّزوح الداخلي في النّزاعات المسلحة، مواجهة التحديات*** (القاهرة: المركز الاقليمي للإعلام، ماي 2010)، ص 6.

خريطة رقم 06): خريطة توضح النّازحين الداخلين في سوريا بالأرقام ومناطق النّزوح.

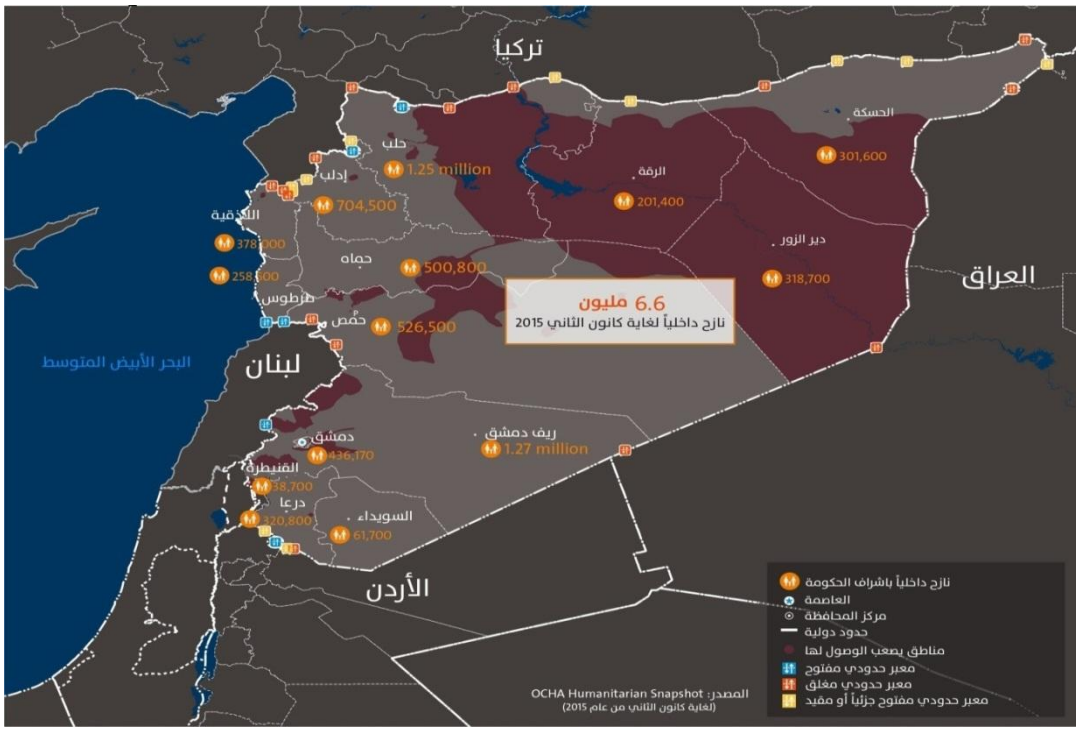

المصدر: https://s-media.cach-ak0.pinimg.com/originals/ : (2017/04/10)

منذ العام الرّابع للثورة السّوريّة (2015)، ساءت الحالة الإنسانية وتدهورت بشكل كبير، فكان الجزء الأكبر من الإهتمام الدوّلي يركز على اللّاجئين وأوضاعهم، ونتيجةً لغلق الحدود من طرف الدوّل المجاورة وتضّخم الأعباء الإقتصادية لديها، فان مئات الالاف من المدنيين المحاصرين داخل البلاد في المخيمات الحدوديّة، يعيشون أوضاعا مزرية وظروفا إنسانية سيئة، وقد أحصت الأمم المتحدة أكثر من 4.5 مليون شخص يعيشون في مناطق من الصعب الوصول اليهم، وأكثر من 500الف شخص لا يتلقون أكثر من 1% من المساعدات الإنسانية.[1]

وقد تصدرت قائمة النّزوح منطقة ريف دمشق، حيث تجاوزت عتبة الـ 2.2 مليون نسمة من النّازحين (2014)، بسبب الدمار الواسع التي طال أحياء منطقة ريف دمشق، ولاعتبارات سيّاسيّة وأمنيّة تعرض ريف دمشق لعدة عمليات عسكريّة واسعة النطاق، دفعت بالأهالي إلى النّزوح نحو محافظة الرّقة التي تعتبر من أكبر المحافظات إحتضانا للنّازحين، حيث يتواجد فيها ما لا يقل عن 1.4 مليون نازح،

[1]. **خريطة النّازحين داخليا في سوريا**، في https://s-media.cach-ak0.pinimg.com/originals/ (2017/04/10)

معظمهم من حلب وإدلب، تليها مدينة دمشق باحتضان ما لا يقل عن 1.2 مليون نازح، معظمهم نزحوا من الأحياء الجنوبية ومن مدن الغوطة الشرقيّة، داريا، دوما، وجوبر، القابون، برزة، ومن منطقة القلمون مؤخراً بسبب المعارك التي تشهدها هذه المنطقة، واستقروا بدايةً في منطقة التّل ومساكن برزة، ضاحية قدسيا، جرمانا، صحنايا، الشاغور، تليها محافظة حماة التي تحتضن ما لا يقل عن 650 ألف نازح، أغلبهم من محافظة حمص ومن مدينتي الرستن، تلبيسة، وأحياء حمص المدّمرة بشكل شبه كامل، تليها محافظة السويداء التي تحتضن ما لا يقل عن 300 ألف نازح أغلبهم من محافظة درعا.[1]

وتشير الأرقام المنشورة إلى أن محافظة إدلب هي المنطقة التي سجّلت حركة النّزوح الأكثر كثافة خلال الفترة المذكورة، إذ بلغ عدد النّازحين الجدد 666،358 ألفاً، تلتها الحسكة بـ481،222 ألفاً ودرعا بـ990،199 ألفاً ثم الرقّة التي سجّلت 075،155 ألفاً وحمص 205،104 آلاف وحلب 295،60 ألف نازح.[2]

الجدول رقم05): جدول يوضح اعداد النّازحين حسب المناطق الأكثر تضررا 2013

	المحافظة	الرقم	النسبة المؤوية
01	ريف دمشق	2.2 مليون نازح	32.35%
02	حلب	1.7 مليون نازح	25%
03	حمص	1.210 مليون نازح	17.79%
04	دير الزور	390 الف نازح	5.73%
05	اللاذقية	300 الف نازح	4.41%
06	درعا	245 الف نازح	3.60%
07	حماة	235 الف نازح	3.45%
08	ادلب	200 الف نازح	2.94%
09	دمشق	180 الف نازح	2.64%
10	الحسكة	140 الف نازح	2.05%
	المجموع	6.8 مليون نازح	

المصدر: مأساة النّزوح الداخلي في سوريا. www.aminestymena.org (2017/04/10).

[1]. علاء الدين رشوان، **مأساة النّزوح الداخلي في سوريا، في www.aminestymena.org**, (2017/04/10).

[2]. خريطة النّزوح الداخلي، في **www.al-akhbar.com/site/default/**, (2017/04/10).

من خلال هذا الجدول والخريطة أعلاه، نلاحظ أنّ المناطق الواقعة على الحدود المختلفة تشهد عمليّة نزوح كبيرة، ويحتل ريف دمشق المرتبة الأولى بنسبة 32.35% من إجمالي عدد النّازحين لسنة 2014، وهذا بسبب إزدياد درجة العنف واشتداد المعارك بين الجماعات المسلحة المختلفة والجيش النظامي السّوري، حيث وتقل عمليّة النّزوح في كل من دمشق والحسكة بنسبة 2.64% و2.05% على التوالي من إجمالي عدد النّازحين، إمّا لسيطرة النظام على هذه المناطق بكاملها، وإمّا أنّ درجة العنف فيها قليلة، كما أنّ التغير في سيّاسات الدوّل تجاه أزمة اللّاجئين السّوريين وغلق الحدود أمامهم أدّى إلى تزايد عدد النّازحين في المناطق الحدودية، ما فتح الباب نحو الهجرة غير الشرعيّة إلى دول أوربا ودول الجوار السّوري.

صورة رقم 01) توضح مأساة النّازحين السّوريين

المصدر: www.rwdow.net/arabic/middleeast/140620151 : (2017/04/15).

المطلب الثاني: حركات النّزوح الرئيسية

تعتبر سوريا اليوم أكبر موقع نزوح داخلي في العالم اليوم، ذلك أنّ أربع سنوات من النّزوح السكاني المستمر بسبب تصاعد عمليّات العنف مع غياب أحصاء موثوق للتعداد السكاني، يجعل من التقديرات غير رسميّة ومتضاربة، فقد رفعت الخطة الإستراتيجيّة لسوريا في كانون الأول من علم 2014

التقديرات إلى7.6 مليون نازح، بزيادة قدرت بنحو 1.2 مليون نازح عن التقديرات المقدمة في كانون الثاني من نفس العام.[1]

في بداية عام 2015 ساءت الأحوال بشكل كبير في الداخل السّوري، ودخل النّزاع عامه السادس وسط الرهانات الدوّليّة للقوى الكبرى والاقليمية في سوريا، وبحسب التقرير الذي اعده "**مركز رصد النّزوح الداخلي**" التابع للمجلس النرويجي للّاجئين، فقد تسبب النّزاع السّوري بأسوأ أزمة نزوح داخلي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اجبرت أعمال العنف المتواصلة نصف عدد سكان سوريا قبل سنة 2011 على النّزوح والهجرة واللّجوء، قدر عددهم حسب المركز النرويجي بنحو 10.9 مليون نسمة، اي ما يعادل 50 عائلة تتشرد كل ساعة منذ عام 2011.[2]

وقد قدرت المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين ان 7.6 مليون نازح سوري نزحوا داخليا و 12.2 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة في عام 2015، في نفس العام شهدت وكالة الاغاثة الدوّليّة تحديات كبيرة في إيصال المساعدات للنّازحين والمهجرين من النّزاع بسبب الحصار الذي تفرضه الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء.[3]

وتشير التقديرات الاخيرة إلى أنّ محافظة إدلب تشهد عمليّة نزوح كبيرة بالمقارنة مع المحافظات الأخرى، وتراوحت التّقديرات من 47%إلى 61% من التعداد السكاني للمحافظة ما قبل الحرب وتستضيف المحافظة أيضا نحو 1 مليون نازح، فقد تميزت كل من حلب، دير الزور، درعا وحمص بمستويات عالية للنّزوح اذ بلغت التقديرات لسنة 2014 نحو 30% من التعداد السكاني للمحافظات ما قبل الحرب.[4]

---

[1]. التحليل الاقليمي في سوريا, نظرة عامة وتحليل القطاعات، في: https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/9_part_b_host_countries_oct_dec_2014_arabic.pdf

[2]. هلا البلجي, خريطة النّزوح الداخلي، في: http://rozana.fm/ar/taxonomy/term/10785 (2017/04/15).

[3]. منظمة رصد حقوق الإنسان، في: https://www.hrw.org/ar/world-report/2016?_ga=1.264726031.1426644598.1487000631 (2017/04/15)

[4]. التحليل الاقليمي في سوريا، نظرة عامة وتحليل القطاعات، مرجع سابق.

إنّ التضارب في الإحصائيّات والأرقام لعدد النّازحين السّوريين دليل على تصاعد أعمال العنف واشتدادها من فترة إلى أخرى، فالفترات التي تكون فيها الاشتباكات أقل حدّة تجعل الإحصائيّات ممكنة، غير أنّ بعض الفترات تشهد إرتفاع في وتيرة العنف ما يجعل من عمليّة الاحصاء الدقيقة صعبا.

الخريطة رقم 07): توضح الطرق الرئيسية التي يسلكها النّازحون السّوريون. (2014).

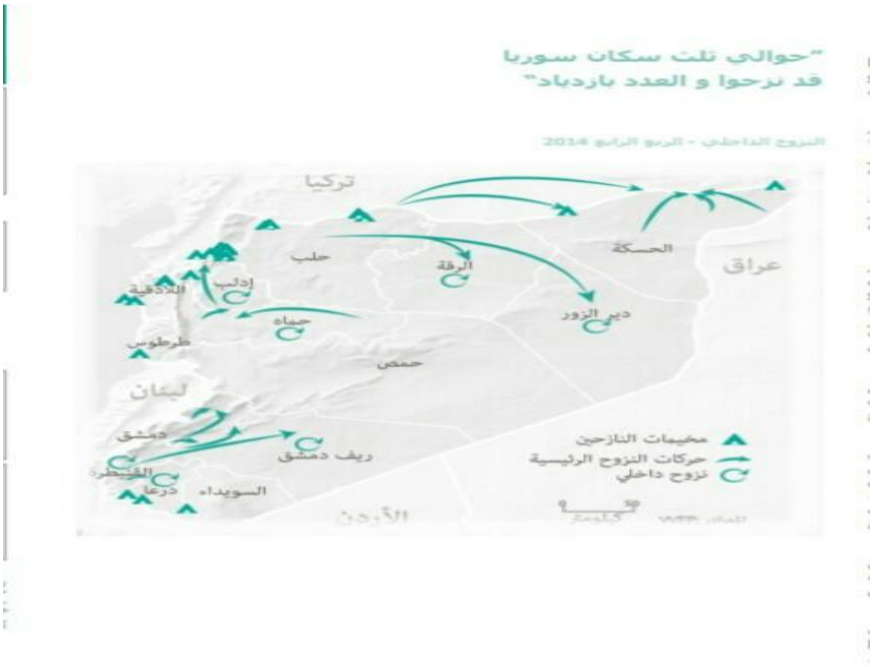

المصدر: https://www.acaps.org/sites/acaps/files

نلاحظ من خلال الخريطة الحركات الرئيسية للنّازحين، وينقسم النّازحون إلى قسمين، القسم الأول نازح خارج المحافظة إلى محافظة أخرى، والقسم الثاني يتمثل في النّزوح الداخلي اي داخل المحافظة نفسها، وهو ما يفسر أنّ الاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلحة قد يستثني بعض المناطق في المحافظة الواحدة.

المطلب الثالث: الأوضاع الإجتماعيّة والأمنيّة للنّازحين السّوريين

بعد أربع سنوات من بدء النّزاع في سوريا، لا يزال الوضع آخذٌ في التدهور على المستويين الإجتماعي والأمني بالنسبة للنّازحين السّوريين، إذ يحتاج أكثر من 12.2 مليون شخص للمساعدات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك أكثر من 5 مليون طفل، حيث يُعاني حوالي 9.8 مليون شخص من

إنعدام الأمن الغذائي، و11.6 مليون شخص في حاجة إلى المياه الصّالحة للشرب والصرف الصحي، كما أدّى الخراب الذي مسّ معظم المستشفيّات السّوريّة إلى ضعف التغطيّة الصحيّة في أغلب المحافظات ومناطق النّزوح، بهذا تبقى سوريا أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم حاليا، كما قتل أكثر من 191 الف شخص وأصيب حوالي 1 مليون شخص إصابات مختلفة بما في ذلك من لقوا حتفهم بسبب البراميل المتفجرة، كما تتواصل إنتهاكات القانون الدوّلي وحقوق الإنسان بصفة يومية.[1]

إنّ استمرار العمليّات العسكريّة من قبل النظام والقوى المسّلحة المختلفة، سوف يؤدي إلى إجبار المزيد من الأشخاص والعائلات للنّزوح إلى المناطق الأكثر امنا، خاصة في المناطق الأكثر تأثرا من هذا النّزاع، ونتيجةً لذلك، أصبحت المناطق المختّلطة سكّانيا أكثر تأثراً من غيرها، مما أدّى إلى بداية تشكيل تجمّعات طائفية في مناطق حمص، ادلب، وحماه، واختفاء الاحياء والقرى المختلطة بشكل نسبي.[2]

تشّكل مناطق النّزوح المختّلطة أحد أخطر أنواع النّزوح في سوريا خاصة في مدينة حمص بما تحمله من إنتكاسات مجتمعيّة ونفسية على الواقع السّوري المعاش، إذ أنّ إرتفاع حدّة العنف في المدينة بشكل متسارع، أدّى إلى نزوح قسم كبير من السكان عدة مرات إلى مناطق مختلفة، فكان للعنف الطائفي اضافة إلى عنف السلطة والجماعات المسلحة دور كبير في النّزوح والتهجير الطائفي بفعل العنف بين مختلف التيارات الطائفية السنية، الشيعية، والمسيحية.[3]

وكمثال واحد فقط على تأثير التغير السريع في الأوضاع الأمنيّة، فان النّازحين داخليا كثيرو التحرك ذهابا وايابا من دمشق وريف دمشق إلى عدرا العمالية، والتي تقع شمال مدينة دمشق، وقد تسببت الإشتباكات العنيفة التي وقعت بالقرب من منطقة المشروعات المنظمة غير الحكوميّة الدوّليّة "**هيلب**" في أوائل فبراير 2013 في وصول وافدين جدد إلى عدرا العَماليّة قادمين من عدرا البلد، المنطقة الصناعية والمناطق المجاورة، ليصل إجمالي عدد النّازحين داخليا في المنطقة إلى أكثر من 300 الف، فعلى الرّغم من مغادرة معظم النّازحين لمدينة عدرا العمالية مؤخرا، لايزال هناك حوالي 100 الف يقيمون فيها في

---

[1]. **نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العالم 2015**، في www.humanitariamresponse.info

[2]. . ناصر الغزالي، ***النّازحون في سورية واللّاجئون السّوريين في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر*** (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية- واللجنة العربية لحقوق الإنسان)، ص 8.

[3]. ***المرجع نفسه***، ص 9.

ظروف إجتماعيّة صعبة وأوضاع أمنيّة غير مستقرة في ظل تجدد الإشتباكات بين الجيش النظامي والجماعات المسّلحة من جهة وبين الجماعات الأخرى والدوّلة الاسلامية من جهة أخرى.[1]

المطلب الرابع: خيار الهجرة واللّجوء

دفعت تطوّرات الأزمة السّوريّة وعدم وجود حل يلوح في الأفق الشعب السّوري إلى خيار الهجرة واللّجوء للدوّل المجاورة كمرحلة أولى، ثم إلى مختلف الدوّل الأوربيّة ودول العالم الأخرى.

احتل السّوريون لأوّل مرّة في التّاريخ المرتبة الأولى عالمياً في طلبات اللّجوء، كما احتلت سوريا المرتبة الأولى عالميا في عدد النّازحين داخليا، وتأتي مرحلة طلب اللّجوء بعد اللّجوء المؤقت في دول الجوار، غير أنّ اللّاجئين السّوريين في دول الجوار لم يحصلوا على اعتراف قانوني صريح غير مذكرة التفاهم التي تم إبرامها من طرف الدوّل المستقبلة للّاجئين (لبنان، الأردن، العراق)، وهذه الدوّل لم تعترف بالإتفاقية الخاصة بشؤون اللّاجئين سنة 1951، غير أنّ تركيا منحت الصّفة القانونيّة للّاجئين فيها نظراً لمصادقتها على هذه إتفاقية اللّاجئين.[2]

الصورة رقم02): توضح معاناة اللّاجئين السّوريين على الحدود مع دول الجوار

المصدر: www.rwdow.net/arabic/middleeast/140620151

[1]. **الأزمة في سوريا تدخل عامها الثالث مع تزايد تحمل المدنيين العبء الأكبر**، (مجلة النشرة الإنسانية، العدد 5، مارس 2013)، في: www.unocha.org/crisis/syria

[2]. الجنة السّوريّة لحقوق الإنسان، **رحلة اللّجوء السّوري، انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب** (نوفمبر 2014)، ص 2, في: www.shcr.org

إلّا أنّ رحلة الهجرة السّوريّة لم تبدأ منذ إندلاع الأزمة، إنما عرفت منذ الأيام الأولى لإستقلال سوريا سنة 1946، فرغم أنّ هذه الموجة تعتبر الأكبر في تاريخ سوريا وحسب تقديرات الإتحاد الأوربي فان هناك حوالي 400 الف شخص سوري يعيشون خارج البلد، منهم 120 الف في دول الخليج، و112 ألف في دوّل الإتحاد الأوربي، و80 الف بين أمريكا وأستراليا، حوالي 28 ألف منهم يعدّون من الأشخاص الذين يدخلون ضمن رعاية المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين.[1]

مع نهاية 2013 أصبحت سوريا البلد الأول عالميا ولأول مرة في عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات لجوء سيّاسي إنساني، حيت تقدم 56400 شخص سوري بطلبات لجوء في 44 دولة حول العالم، مقارنة مع 25200 شخص في 2012، و8500 شخص في 2011،[2] كما سنوضحها في الشكل الاتي:

الشكل رقم02): يوضح النسبة المئوية لطالبي اللّجوء من العالم بما فيها سوريا

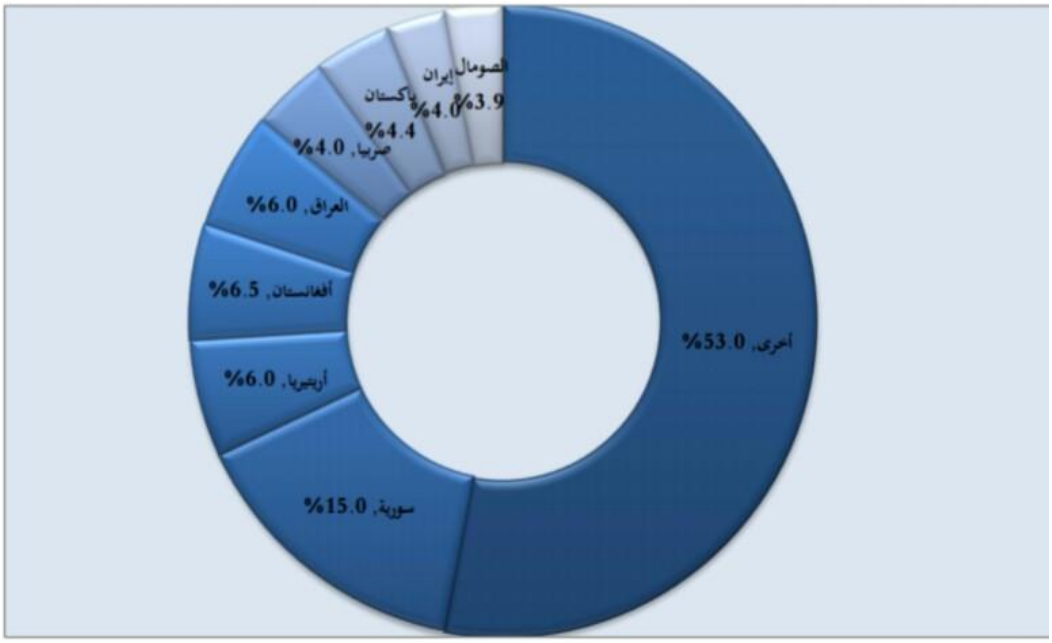

المصدر: http://www.unhcr.org/5423f9699.pdf

وقد إرتفع عداد السّوريين الطالبين اللّجوء حول العالم بشكل مضطر منذ عام 2012، حيث تم تسجيل 2914 طلب لجوء في 44 دولة مستقبلة للّاجئين في الربع الأول من عام 2012، ليرتفع عدد

[1]. الجنة السّوريّة لحقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص 3.

[2]. ***المرجع نفسه.***

السّوريين طالبي اللّجوء في نهاية الربع الثاني من عام 2014 إلى 26486، أي أن عدد طالبي اللّجوء قد تضاعف 9 مرات،[1] كما سنبينه في الشكل التالي:

الشكل رقم03): يوضح إرتفاع عدد طالبي اللّجوء السّوريين بين عامي (2014/2012)

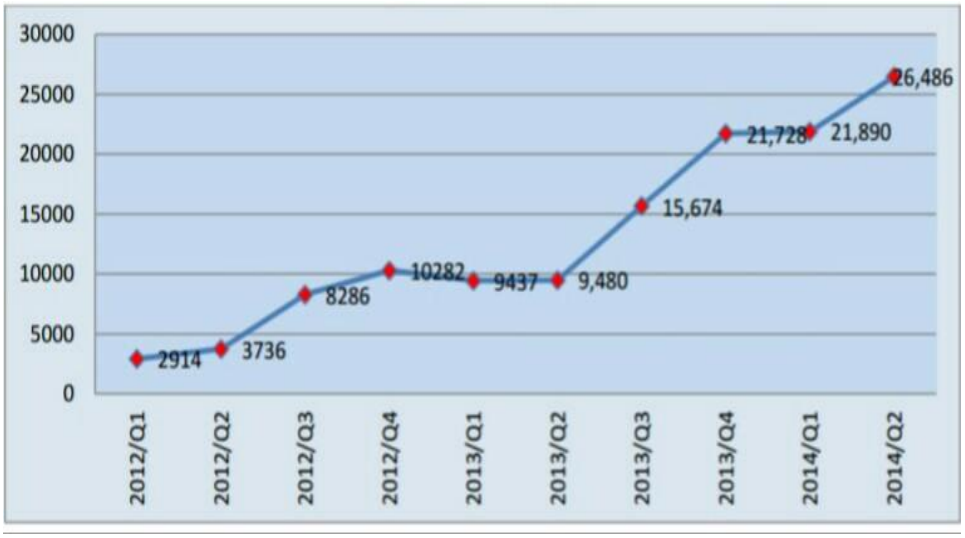

المصدر: http://www.unhcr.org/5423f9699.pdf

دفعت تطوّرات الأزمة عديد النّازحين السّوريين إلى خيار الهجرة وطلب اللّجوء، فرغم أنّ بعض دول الجوار لا تعترف بالإتفاقية الدوّليّة لشؤون اللّاجئين، ما يجعل اللّاجئين السّوريين يوّاجهون صعوبة كبيرة في إثبات وضعيّتهم القانونيّة، إلّا أنّهم فضلوا اللّجوء على البقاء في الداخل السّوري، فالبعض دُفع إلى الهجرة القسريّة تحت الضغط، فكانت وجهة اللّاجئين السّوريين نحو دول الجوار كبيرة جدا بالإضافة إلى دول أوربا، دول شمال أفريقيا، كندا وبعض الدوّل الأخرى من العالم.

[1]. اللجنة السّوريّة لحقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص 4.

المبحث الثاني: تأثير حركة اللّاجئين السّوريين على دول الجوار

في هذا المبحث الذي جاء في ثلاث مطالب، نستعرض فيه حجم التأثير الذي خلّفته حركة اللّاجئين على دول الجوار السّوري بالدرجة الأولى، وكذا مختلف الأرقام الخاصة باللّاجئين السّوريين في هذه الدوّل، (تركيا، الأردن، لبنان).

المطلب الأول: تداعيات اللّاجئين السّوريين على تركيا

رغم أن تركيا قد صادقت على إتفاقية جنيف لشؤون اللّاجئين عام 1951 والبروتوكول الخاص بها لسنة 1967 بشروط جغرافيّة، تمنح بمقتضاها "صفة لاجئ" للنّازحين من الدوّل الأوربيّة فقط، إلّا أنّها تبّنت سيّاسة الباب المفتوح في أعقاب التدفق الجماعي للّاجئين السّوريين، حيث قدمت حق اللّجوء الفوري إلى ملايين السّوريين، ثم أعدت الإطار القانوني الذي وصف السّوريين بأنهم أجانب تحت الحماية المؤقتة، وفق اللائحة التركيّة التي أعدّتها في أكتوبر 2014، ويحق للّاجئين السّورين وفق هذه اللائحة الإستفادة من عديد الخدمات التي تقدمها الدوّلة التركيّة لمواطنيها.[1]

أبقت تركيا على سياسة الأبواب المفتوحة خلال خمس سنوات من الحرب الأهلية في سوريا، وتستضيف حاليا 2.8 مليون لاجئ سوري، غير أنّ هذه السّيّاسة عرضت تركيا لعديد الضغوطات الدوّليّة خاصة من جانب دول الإتحاد الأوربي كي تمنع تدفق المزيد من اللّاجئين إلى أراضيها باعتبارها الطريق الأيسر للوصول إلى أوربا، أو من جانب اخر متعلق بتطّورات الأزمة السّوريّة، حيث فرضت الأوضاع هناك وعمليات العنف المتصاعدة نتيجة التّدخل العسكري الروسي إلى تدفق كبير للّاجئين نحو الأراضي التركيّة.[2]

دفعت الضغوط الدوّليّة تركيا التوجه نحو إبرام إتفاقية مشتركة مع الإتحاد الأوربي تقضي بالسماح للدول الأوربيّة بإعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إليها عبر تركيا، في مقابل ذلك إعفاء الأتراك

---

[1]. Omar Kadkoy , Timur Kaymaz ، **أزمة اللّاجئين السّوريين في تركيا ومراحل الاندماج الإقتصادي داخل المجتمع التركي**، في **http://sharqforum.org/2016/09/26/** (2017/04/18).

[2]. رشيد حوراني، **المسألة السّوريّة ما بعد الانقلاب الفاشل في تركيا**، (المؤسسة السّوريّة للدراسات وابحاث الراي العام، 2016). في **http://www.syriainside.com/file/20958524252190151254.pdf**

من الحصول على تأشيرة للدخول إلى دول الإتحاد الأوربي.[1] وهذا ما يجعل من تركيا تتحمل أعباءً إضافيّة جراء هذه الإتفاقية المشتركة، حيث أنفقت تركيا أكثر من 6 مليار دولار على أستقبال أكثر من 1.7 مليون لاجئ سوري، ثم تضخم الرقم ليصل إلى 10 مليار دولار مع بلوغ عدد اللّاجئين حوالي 2.8 مليون لاجئ سوري بنهاية عام 2015.[2]

تواجه تركيا عدة صعوبات للتعامل مع الكم الهائل من اللّاجئين السّوريين الذي يبلغ حوالي أكثر من 2.8 مليون لاجئ، إلّا أنّهم يساهمون في النمو الإقتصادي للدولة التركيّة، وحسب الخبراء الإقتصاديون والمسؤولون الحكوميون الاتراك فإن أكبر عدد من اللّاجئين في العالم كان له اثر ايجابي على الانتاج التركي، إذ يُتوقع أن تشهد تركيا إرتفاعاً محسوسا في النمو في الربع الثالث من العام 2016 وهو التحدي الذي ترفعه الدوّلة التركيّة لأجل خفض نسبة البطالة في البلاد، ثم قطع الطريق أمام اللّاجئين السّورين من محاولة الهجرة السرية إلى أوربا، ما يعني بداية تفعيل الإتفاقية الموقعة مع الإتحاد الأوربي.[3]

وتسعى الحكومة التركيّة من خلال الإتفاقية المشتركة مع الإتحاد الأوربي تخفيف الأعباء الإقتصادية، ذلك أن العدد الكبير من اللّاجئين رافقته اثار سلبية أيضا، أهمها التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية والإيجارات خصوصا في المناطق التي يقطنها اللّاجئون، حيث تشير الدّراسات أنّ إرتفاع المواد الغذائية زاد بنسبة 9.58% في تركيا بشكل عام، و 10.67% في المناطق الحدوديّة بشكل خاص، رغم أنّ صندوق النقد الدوّلي قد أكد في دراسة حديثة مطلع عام 2016 نّ تدفق اللّاجئين أدّى إلى أثر إيجابي طفيف في الناتج المحلي على المدى القصير عن طريق الإنفاق الحكومي.[4]

---

[1]. سامية صهيوني، **إتفاقية تركية اوربية للحد من الهجرة غير الشرعيّة للسورين**، في:
http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2014/7/30/turkish-european-agreement-to-reduce-illegal-immigration-to-the-syrians

[2] . Peter Reisenauer , Implications of the EU Turkish refugee deal, (15 March 2016), http://globalriskinsights.com/2016/03/implications-eu-turkish-refugee-deal/

[3] . Nevzat Devranoglu, **Fridges and flour : Syrian refugees boost Turkish economy**. http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-economy-idUSKCN0VS1XR

[4]. ايهم خادم الاربعين، الاثار الإقتصادية للانفاق التركي الأوربي بشأن اللّاجئين، (الباحثون السّوريون)، في:
https://www.syr-res.com/pdf.php?id=9704&token

فقد شمل التوزيع الجغرافي للّاجئين السّوريين تقريبا كل الولايات التركيّة البالغ عددها 81 ولاية، حيث تناولت مؤسسة الإحصاء التركيّة في تقريرها عن "أيُ المدن التركيّة أكثر ايواءً للّاجئين السّوريين" التوزيع الجغرافي للّاجئين وكذا تمركزهم الكبير خلال العام 2015.[1]

وسنوضح تمركز اللّاجئين السّورين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06) يوضح أكثر المدن التركيّة ايواءً اللّاجئين السّورين.(2015)

المدينة	عدد اللّاجئين	النسبة المؤوية
هناي	385180 لاجئ	28.81%
اسطنبول	377181 لاجئ	28.21%
غازي عنتاب	325000 لاجئ	24.31%
أضنة	142816 لاجئ	10.68%
أنقرة	56049 لاجئ	4.19%
أدي يمان	23522 لاجئ	1.75%
بورصة	9565 لاجئ	0.71%
بردور	6546 لاجئ	0.48%
ايدين	6133 لاجئ	0.45%
مناطق أخرى	4646 لاجئ	0.34%

المصدر: إعتمادا على معطيات الرابط التالي: **http://www.turkpress.co/node/18969**

بحكم الجوار الجغرافي بين سوريا وتركيا، وسياسة الباب المفتوح الذي انتهجته تركيا، بالإضافة إلى إمكانية الهجرة نحو أوربا انطلاقا من تركيا، يمكن تفسير العدد الكبير للّاجئين السّوريين المتدفقين على تركيا، غير أن الحكومة التركيّة استغلت ورقة اللّاجئين السّوريين للضغط على الإتحاد الأوربي من أجل مكسب سيّاسي يتمثل في إعادة بعث المباحثات من جديد حول عضويتها في الإتحاد الأوربي.

[1]. صحيفة ترك برس، **التوزيع الجغرافي للّاجئين السّورين في بعض المدن التركيّة**، في: **http://www.turkpress.co/node/18969** (2017/04/18)

المطلب الثاني: تداعيات اللّاجئين السّوريين على لبنان

لا يوجد في لبنان قانون للّاجئين يمكن الإستفادة منه، ذلك أنّ لبنان لم يصادق على إتفاقية جنيف 1951 الخاصة باللّاجئين ولا البروتوكول الخاص بها لسنة 1967، ما يعني محدوديّة الحماية القانونيّة الممنوحة للّاجئين وطالبي اللّجوء في لبنان، حيث لا يوجد في لبنان أي إجراءات للحصول على اللّجوء، وتصر الدوّلة اللّبنانيّة على حقها في ترحيل أي شخص موجود على أراضيها متى شاءت، غير أنّ الحكومة اللّبنانيّة نتيجةً للظروف التي تعيشها المنطقة أوكلت لمفوضيّة شؤون اللّاجئين التابعة للأمم المتحدة تسجيل من يرغب اللّجوء إلى أراضيها،[1] مع ذلك تبقى الحماية التي يمنحها ذلك التسجيل محدودة جدا، لكّنها تتيح بعض الحماية القانونيّة وهو مهم في تمكين الوصول إلى الخدمات، دون الحق في طلب اللّجوء أو الحصول على الإقامة القانونيّة، أو صفة اللّجوء، ما يجعل اللّاجئين في وضع لا يخلوا من التحديات.[2]

وقد أدّى النّزاع الذي طال أمده في سوريا، إلى فرار أعداد هائلة من السّوريين من وطنهم، فأصبح الكثير منهم لاجئين مشرّدين في لبنان البلد المجاور، وترتب عن التدفق الهائل للنّازحين السّوريين نحو لبنان (أكثر من مليون شخص) إلى عواقب كبيرة على لبنان، فوفقا لما يقوله "**مادس الماس**" المدير القطري للمعهد النرويجي للّاجئين، فإن أكثر من 80% من اللّاجئين السّوريين ينتمون للطائفة السنية، والباقي من الطّائفة العلوية والمسيحية.[3]

وحذر رئيس المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين التابعة للأمم المتحدة، من تفاقم أزمة اللّاجئين السّوريين النّاجمة عن الأوضاع المأساوية في الداخل السّوري، قد شكل تهديدا حقيقيا على أمن واستقرار لبنان ما لم تتحمل الدوّل المانحة مسؤولياتها الكاملة، في توفير الموارد الماليّة للدّولة اللّبنانيّة من أجل تغطية تكاليف الإحتياجات للأزمة للّاجئين السّوريين، والمقدرة بـ 3.74 مليار دولار.[4]

---

[1]. ناصر الغزالي، ***مرجع سابق***، ص 31.

[2]. اوليفيا كاليس. داليا عرنكي، ***محدودية الصفة القانونيّة للّاجئين من سوريا في لبنان*** (نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللّاجئين، العدد 47)، ص 17.

[3]. منى علمي، تجنب أزمة: اللّاجئون السّوريون في لبنان، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، في:**http://carnegie-mec.org/2013/05/28/ar-pub-51910**

[4]. أ ش أ، لبنان وتداعيات اللّاجئين السّوريين (لندن، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجيّة)، في: **http://www.asharqalarabi.org.uk**/لبنان-وتدعيات-أزمة-اللّاجئين-السّوريين-372014 (2017/04/22).

تجمع الدّراسات التي أجريت على واقع اللّجوء السّوري في لبنان بهذا العدد لكبير، جعل لبنان يواجه معضلة كبرى لم يسبق له أن شهدها في تاريخه، وما يزيد من تعقيدات ملف اللّجوء ترافقه مع تداعيات طائفيّة، مذهبيّة، وسيّاسيّة، بالإضافة إلى المخاطر التي تتعلق بالأمن، الاقتصاد، والبناء الإجتماعي للدولة للبنانية، وله امتدادات إقليميّة دوليّة، فاللّجوء السّوري إلى لبنان أصاب أيضا الديموغرافيا اللّبنانيّة في الصميم، حيث تحول إلى مادة تجادب سياسي ومذهبي بين الساسة اللبنانيين، وتشير المفوضيّة العليا للّاجئين إلى عدد قليل من اللّاجئين السّوريين في لبنان، إلّا أنّ الرقم الحقيقي قد تعدى مليون لاجئ سوري دخلوا إلى الأراضي اللّبنانيّة.[1]

وبلغ عدد اللّاجئين السّوريين في لبنان وفق أخر الإحصائيّات للمديريّة العامة للأمن العام اللّبنانيّة حوالي 1.55 مليون لاجئ، في الوقت الذي تقّر فيه المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين بوجود أكثر من 1.8 مليون لاجئ، ويعود الفرق الظاهر بين الأرقام المسجلة من الهيئتين، أنّ المفوضيّة لم تطرح من حساباتها أولئك اللّاجئين الذين غادروا لبنان في مراحل مختلفة إلى دول أخرى نتيجة الأوضاع الإجتماعيّة التي يعيشونها في لبنان، التي مازالت تتفاقم تحت تأثير شح المساعدات من طرف المجتمع الدوّلي للّاجئين بصفة خاصة ولبنان بصفة عامة.[2]

حتى أوائل عام 2015 سُمح للّاجئين السّوريين في لبنان بالعمل، إلّا أنّ الإضطرابات الإجتماعيّة المتزايدة والمشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات، جعلت اللّاجئين السّورين مطالبين بالتوقيع على تعهد بعدم العمل، في المقابل تتعهد الحكومة اللّبنانيّة بدعم من المجتمع الدوّلي بتمكين اللّاجئين السّوريين من الحصول على الرعايّة والعمل، وأن يسمح بتغير وضعهم القانوني من لاجئين إلى عمال مهاجرين، على الرغم من أنّ المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين تبقى تعاملهم كلاجئين.[3]

ويقيم أغلب اللّاجئين السّورين في مناطق شمال لبنان ووسط لبنان، فيما يتوزع بقية اللّاجئين في المناطق الأخرى من لبنان، حيث يعيشون ظروفا ربما هي الأصعب بين ما يواجه اللّاجئون السّوريون في بلدان اللّجوء، بفعل ظروف وشروط معقدة لا تتعلق بعددهم وظروفهم فقط، إنما بظروف لبنان السيّاسيّة،

---

[1]. محمود زيات، النّزوح السّوري : **انتشار عشوائي.. وأزمات وتداعيات طائفيّة وسيّاسيّة**، في:
http://www.addiyar.com/article/1012739 (2017/04/19)

[2]. عبد القادر نزار، **تداعيات أزمة اللّاجئين السّوريين قد تؤدي إلى توطين يهدد النظام اللبناني**، في:
/http://www.alhayat.com/Articles/16195890 (2017/04/19)

[3]. Jorn Griesse , Lorenza Errrighi, **The syrian crisis : Labour Market Implication In Jorden and Lebanon**, (European commission, discussion paper), p 11.

الإقتصادية، الإجتماعيّة، والأمنيّة والانقسام بين الطبقة السيّاسيّة اللّبنانيّة حول الأزمة في سوريا، ويبقى خيار عودة اللّاجئين السّوريين من لبنان إلى سوريا مستبعدا جدا في ظل نظام الحكم الذي لا يزال قائما، ليس بفعل فقدانهم لممتلكاتهم أو لازدياد عمليات العنف الناتج عن التدخل العسكري الروسي، إنما غالبية اللّاجئين السّوريين إلى لبنان هم من المطلوبين لدى أجهزة الأمن في دمشق، ما يعني أن عودتهم تعني القتل،[1] وسنوضح خريطة توزيع اللّاجئين السّوريين على الأراضي اللّبنانيّة كما يلي:

الخريطة رقم 08): توضح توزع اللّاجئين السّوريين على الأراضي اللّبنانيّة

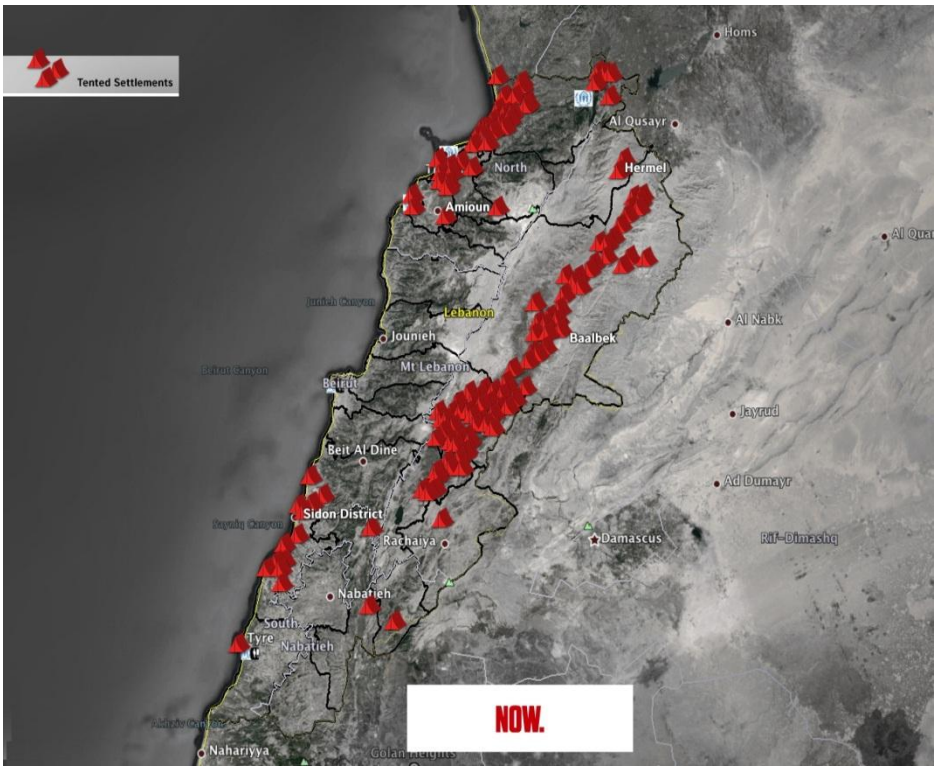

المصدر : https://now.mmedia.me/Pages/ImageStreamer/param/MediaID

نلاحظ من خلال الخريطة، أنّ غالبيّة اللّاجئين السّورين في لبنان يتمركزون في المناطق الحدوديّة المجاورة لبلدهم، نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشها النسق الدّاخلي اللبناني، كما تؤكد أغلب الدّراسات أن اللّاجئين السّوريين في لبنان يعيشون في ظل ظروف صعبة مرتبطة بالوضع الذي يعيشه لبنان نفسه، الذي يستضيف في أرضه عددا كبير من اللّاجئين الفلسطينيين أيضا.

[1]. فايز سارة، **أين يذهب اللّاجئون السّوريون في لبنان**، (الشرق الاوسط، جريدة العرب الدوّليّة، فبراير 2015، العدد رقم، 13214). في: /http://aawsat.com/home/article/279001 (2017/04/20).

الشكل رقم 03): يوضح معاناة اللّاجئين السّوريين في لبنان.

المصدر: **/http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2016/9/27**

توضح هذه الأرقام الموجودة في الشكل، معاناة اللّاجئين السّوريين والظروف الصعبة التي يعيشونها، فمعظم اللّاجئين يعيشون تحت خط الفقر، كما أنّ خطة الإستجابة المقدمة من طرف الدوّل المانحة، فالمفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين غير قادرة على إحتواء الأزمة وتغطية التكاليف الكبيرة التي يحتاجها اللّاجئون السّوريون.

إلّا أنّ ما يواجه اللّاجئون السّوريين في دول المقصد أو دول العبور خاصة تركيا التي صادقت على إتفاقية اللّاجئين بشروط جغرافيّة، أو لبنان والأردن اللذان لم يصادقا على هذه الإتفاقية، هو الوضعية القانونيّة لهم، بين افراد تحت الحماية أو مهاجرين غير شرعيين.

المطلب الثالث: تأثير اللّاجئين السّوريين على الأردن

على غرار لبنان، لا يوجد قانون خاص باللّاجئين في الأردن يمكن الاستفادة منه، ذلك أن الأردن لم يوقع على إتفاقية جنيف الخاصة بشؤون اللّاجئين الموقعة سنة 1951 ولا على البروتوكول الخاص بها لسنة 1967، ولهذا يصر الأردن على حقه في ترحيل أي شخص بضيافته وقت ما شاء، وكلّف الأردن مهمة تحديد فئة اللّاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللّاجئين، وبدورها تسجل المفوضيّة جميع

الأشخاص الذين يودون اللّجوء إلى الأراضي الأردنيّة، وبالفعل بدأت المفوضيّة بإصدار بطاقات للّاجئين السّوريين في الأردن، حيث تحصي المفوضيّة حاليا حوالي 1.04 مليون بين لاجئ وطالب لجوء سوري.[1]

إنطلاقا من 2 ديسمبر 2014 سجلت المفوضيّة السامية لشؤون اللّاجئين أكثر من 618615 لاجئا سوريا يتوزعون في الأردن حسب الشكل التالي:

الجدول رقم 07): يوضح اعداد اللّاجئين السّوريين في مخيمات الأردن (2015)

المخيم	عدد اللّاجئين
الزعتري	81776 لاجئ
الزرقاء	11197لاجئ
المخيم الأردني الاماراتي	3995 لاجئ

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المرجع: ناصر الغزالي، مرجع سابق.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ هناك عدد قليل من اللّاجئين السّورين يقطنون في المخيمات على الأراضي الأردنيّة، ويبقى 521647 من اللّاجئين المسجلين رسميا يعيشون في أوساط المجتمع الأردني من إربد والمفرق في الشمال إلى العقبة في الجنوب.[2]

وعلى الرّغم من إتفاقية تعاون القوى العاملة السّوريّة الأردنيّة الموقعة سنة 2001، إلّا أنّ اللّاجئين والمهاجرين السّوريين يواجهون عدّة تحديات في الحصول على فرص عمل، فالدستور الأردني يحفظ حق العمل للمواطنين الأردنيين فقط، فرغم السّماح للسّوريين في الحصول على تصاريح إقامة مشاريعهم التجاريّة والصناعيّة على غرار كل المهاجرين في الأردن، فإنه نادرا ما يتم الحصول على مثل هذه التصاريح، رغم أن اللّاجئين السّوريين هم الفئة الأكبر من المهاجرين داخل الأردن، إلّا أنّ نسبة الذين حصلوا على تصاريح انشاء مؤسساتهم لا يتعدى 1.7% سنة 2014، بالإضافة إلى الضغوط التنافسية بين العمال المهاجرين، فإن اللّاجئين السّوريين غير قادرين على مواجهة تكاليف المنافسة.[3]

[1]. ناصر الغزالي، ***مرجع سابق***، ص 38.

[2]. Ben Connable, **Form Negative to Positive, How the Syrian Refugee Crisis Can Improve Jordan's Outlook** (Rand Corporation, 2015), p4.

[3]. Jorn Griesse , Lorenza Errrighi, ***Op.Ct***, p 12.

لقد أدّى اللّجوء المفاجئ والتدفق غير المنّظم إلى إرباك وصدمة في آن واحد للمجتمعات المحليّة في المملكة الأردنيّة، مما أنعكس بشكل سلبي على النّمط والسلوك التقليدي لهذه المجتمعات التي لم تكن على استعداد لإحتواء هذا الكم الهائل من اللّاجئين، خصوصا أنها تعاني من تبعات الأزمة العراقيّة، فالفوضى التي رافقت استقبال اللّاجئين السّوريين أثّرت بشكل واضح على التركيبة الإجتماعيّة لهذه المجتمعات وأصبحت تشكل معضلة اجتماعية حقيقة.[1]

أنّ أزمة اللّجوء السّوري في الأردن قد رفعت من سقف التّحديات السيّاسيّة والإقتصادية، ومعها تحديات على مستوى الموارد المزمنة، حيث أن العدد الكبير من اللّاجئين أرهق البنية التحتية الإقتصادية والموارد الأردنيّة التي كانت تعاني من مشاكّل هيكلية قبل اندلاع أزمة اللّاجئين السّوريين، ويبالغ الرأي العام الأردني في الحديث عن الأثار السلبية للّاجئين السّوريين على الرغم من وجود بعض الأثار الإيجابيّة، ما يبرز الطبيعة السّيّاسيّة لأزمة اللّاجئين في الأردن، الذي فقد الثقة في الدوّل المانحة والمجتمع الدوّلي في دعمه نتيجة تردي الأوضاع الإجتماعيّة، الأمر الذي يحتم على الأردن تضييق نطاق الحماية للّاجئين السّوريين، وتعد هذه الخطوة بمثابة فتح الطريق أمام التهديدات الأمنيّة وعدم الإستقرار في الأردن والمنطقة ككل على المدى الطويل.[2]

تشير أخر التقارير أنّ عدد اللّاجئين السّوريين في الأردن قد بلغ حوالي 1.4 مليون لاجئ الصادرة عن مؤسسة **Thompson Reuters News**، (2015)، أي ما يعادل 20% من نسبة سكان المملكة الأردنيّة، وقد أشار الملك الأردني في خطابه إلى خطورة الوضع داعيا الدوّل الأوربيّة المانحة إلى دعم الأردن في مواجهة أزمة اللّجوء، فحسب المصادر الحكومية فإن تكلفة اللّجوء السّوري في الأردن قد فاقت 6.6 مليار دولار امريكي.[3]

---

[1]. محمود الحمود وضاح، **اللّجوء وابعاده: الأمنيّة والسيّاسيّة والإجتماعيّة، أوضاع اللّاجئين في المملكة الأردنيّة الهاشمية**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، 2015)، ص 32.

[2]. الكساندرا فرانسيس، **أزمة اللّاجئين في الأردن**, (مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 21 سبتمبر 2015), في: **http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296** (2017/04/20).

[3]. طارق اسماعيل الشعراوي، **الوضع العام للأردن في ظل أزمة اللّجوء السّوري**، (مركز برق للدراسات والابحاث), في: **http://barq-rs.com/barq/1768-2/** (2017/04/20).

خريطة رقم 09): توضح عدد اللّاجئين في دول الجوار.(2015)

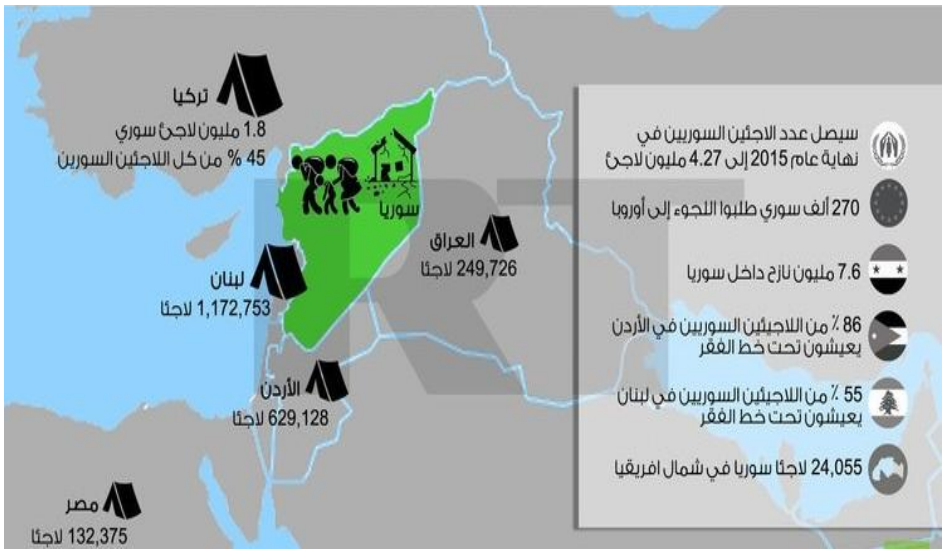

المصدر : **https://arabic.rt.com/photolines/788133** (2017/04/23).

توضح هذه الخريطة الاعداد الكبيرة من اللّاجئين السّوريين الذين تدفقوا على الدوّل المجاورة مثل تركيا، الأردن، ولبنان، إذ تسجل تركيا أكبر عدد من اللّاجئين السّوريين على أراضيها في المنطقة أو في دول العالم ككل، وهذا نظرا للسياسة التركيّة المتبعة في التعامل مع اللّاجئين، كما أنّ الكثير من السّوريين يعتبرون تركيا منطقة عبور نحو دول الإتحاد الأوربي وخاصة ألمانيا.

المبحث الثالث: تأثير حركة اللّاجئين السّوريين على دول الإتحاد الأوربي

نتناول في هذا المبحث تدّاعيات وتأثير أزمة اللّاجئين السّوريين في أوربا، ثم السّيّاسة الأوربيّة تجاه أزمة اللّاجئين السّوريين في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه في بلد المنشأ، جاء هذا المبحث في ثلاثة مطالب، في المطلب الأول سنتكلم على موجة اللّاجئين والمهاجرين السّوريين على أوربا، أمّا في المطلب الثاني نسلط الضوء على السّيّاسة الأوربيّة تجاه اللّاجئين السّوريين، وفي المطلب الثالث سنتحدث عن تأثير اللّجوء السّوري على دول الإتحاد الأوربي ونأخذ ألمانيا كدراسة حالة.

المطلب الأول: موجة اللّجوء السّوري إلى أوربا

في ظل تأزم الأوضاع واشتعال الصراع بين الأطراف المسّلحة في الواقع السّوري منذ انطلاق الأزمة في مارس 2011، لم يجد المواطنون السّوريون بداً من البحث عن مكان آمن بعد عن القصف ومشاهد الدمار اليوميّة، إلّا أنّ هدف المواطنين امتد من البحث عن مكان آمن إلى البحث عن حياة افضل وتحسين مستوى المعيشة والخدمات المقدمة لهم، ومن ثم ازداد تدفق اللّاجئين السّوريين بصورة كبيرة على دول القارة الأوربيّة.[1]

ويمكن حصر أسباب تدّفق المهاجرين السّوريين إلى أوربا طلبا للّجوء الإنساني في ثلاث أسباب رئيسية تلخص هذا التدفق: [2]

اولا: شيوع إحساس عام لدى السّوريين بانسداد الأفق وإنعدام الأمل بالخلاص القريب للأزمة في بلدهم، بالإضافة إلى حالة الشعور بالقلق والخوف من إنحسار شروط الأمن والسلامة.

ثانيا: المتغيرات العديدة التي طالت حياة اللّاجئين القدامى من السّوريين، فقد شكل الأكراد السّوريون الأكثرية اللاجئة في العراق حيث نجاح الكثير منهم في الوصول إلى ألمانيا، وتحسّن مستوى المعيشة بالنسبة للّاجئين في تركيا، ثم إتخاذها مركز عبور إلى أوربا باعتبارها الطريق الأيسر.

---

[1]. أحمد شوقي, أزمة اللّاجئين السّوريين إلى أوربا، قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدوّلي، (منتدى العلاقات العربية الدوّليّة، 2016/12/8)، في: http://fairforum.org/wp-content/uploads/2015/12/Syrian-refugees-in-Europe.pdf

[2]. أكرم البني، **عن دوافع هجرة السّوريين إلى الغرب**، (جريدة الحياة، 2015/10/7), في: http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11490633/ (2017/04/22).

ثالثا: الترحيب اللّافت الذي يلقاه اللاجئ السّوري في دول أوربا الغربية خاصة ألمانيا، بالإضافة إلى التّسهيلات السريعة التي تمنح لهم، وتفضيلهم على غيرهم من طالبي اللّجوء، كما أن البعد الإنساني قد تجلى بوضوح من خلال الدعم الشعبي الذي يلقاه اللّاجئون السّوريون في أوربا.

وتتوقع ألمانيا إرتفاع عدد طلبات اللّجوء حيث تسجل حاليا98700 للسّوريين، وقالت نائبة المستشارة الألمانيّة "**سيغمار غابر**يال"، أنّه يمكن الوصول إلى 800 ألف طلب لجوء إضافي في الايام القادمة، أما في السويد التي أظهرت مستوى عالٍ في التعامل مع اللّاجئين السّوريين، تستقبل أكثر من 65000 لاجئ سوري، غير أنّ عدد طلبات اللّجوء منخفض في فرنسا إذ تحصي الحكومة الفرنسية 6700 لاجئ سوري فقط، ومن المحتمل أن تشهد بريطانيا إرتفاعا كبيراً في طلبات اللّجوء من طرف المهاجرين السّوريين بعدما أعلنت عن استعدادها لاستقبال أزيد من 20 الف لاجئ سوري على مدى الخمس سنوات القادمة، أما الدنمارك تسعى للحّد من وصول المزيد من المهاجرين السّوريين الباحثين عن اللّجوء الإنساني، وتسعى الحكومة المجرية أيضا إلى وقف تدفق اللّاجئين السّوريين من خلال اقامة الاسلاك الشائكة على طول حدودها مع صربيا لمنعهم من العبور.[1]

الخريطة رقم 10): توضح طلبات اللّجوء السّوري لدول الإتحاد الأوربي 2015

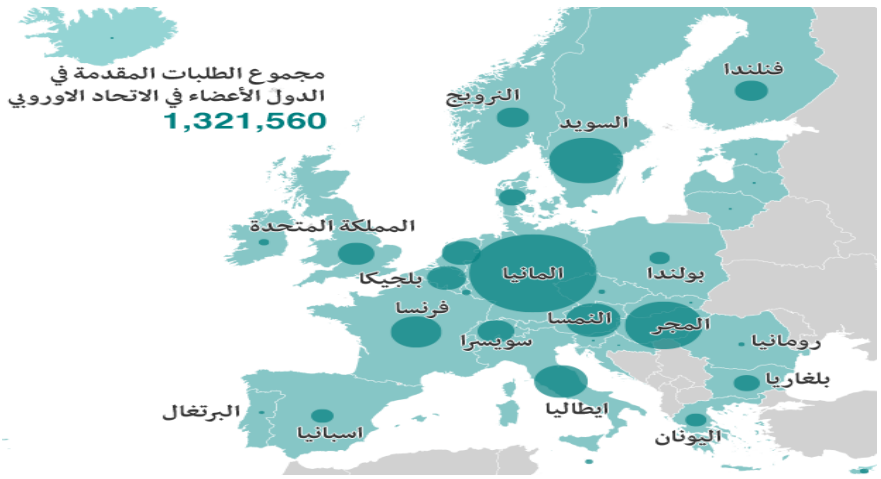

المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160308_migrants_legal_concerns (2017/04/23)

[1]. **القائمة الكاملة بالأرقام.. هذه دول تستقبل لاجئين وتلك تتهرب**، في:
http://www.radiosawa.com/a/syrian-refugees-countries-welcome/280535.html .(2017/04/22)

نلاحظ من خلال الخريطة أن طلبات اللّجوء تكثر في ألمانيا نظرا للسّيّاسة الألمانيّة في تعاملها مع اللّاجئين من خلال التسهيلات القانونيّة والخدمات التي تقدمها لهم، إلّا أنّ الذي لا يمكن تفسيره من خلال الخريطة هو العدد الكبير لطلبات اللّجوء نحو المجر رغم أن سياستها عدائيّة تجاه للّاجئين، ويمكن القول أنّ دولة المجر يعتبرها اللّاجئون السّوريون منطقة عبور فقط نحو ألمانيا.

الخريطة رقم 11): توضح اجراءات بعض الدوّل الأوربيّة لوقف تدفق اللّاجئين

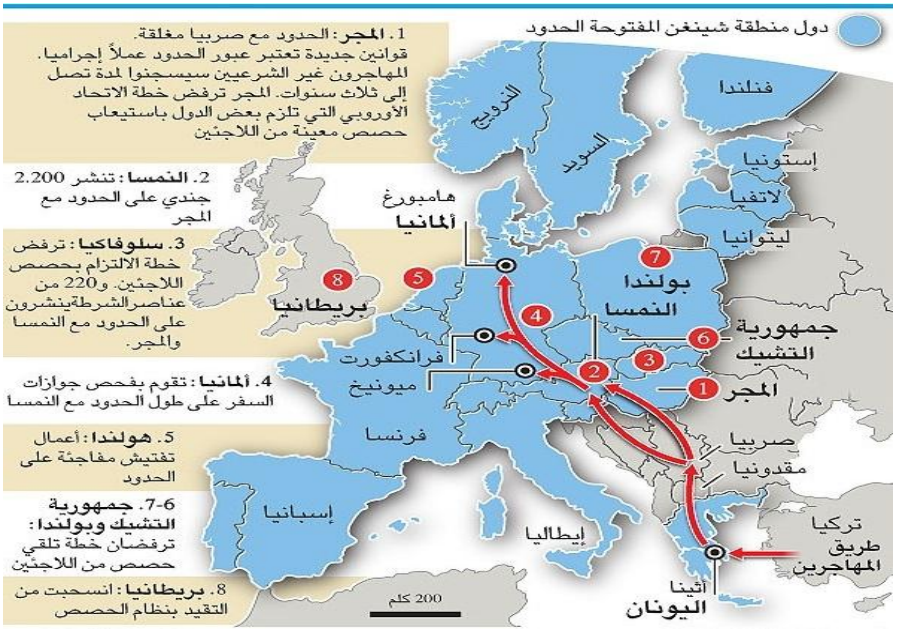

المصدر: **/http://aawsat.com/home/article/453621** (2017/04/23)

إن التباين الكبير في التعامل مع اللّاجئين السّوريين في دول الإتحاد الأوربي، يرتبط بالأساس بالسّيّاسة التي تتبعها كل دولة في التعامل مع اللّاجئين، فهذه السياسات تبنى وفقا لمعطيات حضارية وتاريخية، وأيضا لمواقف هذه الدوّل من الأزمة السّوريّة، ويخضع هذا التعامل أيضا إلى خطاب الكراهية الذي تغذيه بعض الأطراف، فالرأي العام الدوّل يؤثر على سيّاساتها في التعامل مع اللّاجئين.

أدّت التسهيلات القانونيّة التي توفرها بعض الدوّل الأوربيّة للّاجئين السّوريين على وجه الخصوص لدفع المزيد من السّوريين في التفكير نحو الهجرة للإستفادة من هذه المزايا ، بعد أن أصبح الإستقرار في

سوريا شبه مستحيل، ويسعى الكثير من اللّاجئين السّورين للوصول إلى ألمانيا والسويد، خاصة في ظل عدم وجود سياسة أوربية موحدة تجاه اللّاجئين الأمر الذي أثقل كاهل اقتصاديات بعض الدوّل.[1]

إلّا أنّ رحلة اللّجوء السّوري إلى أوربا ليست آمنة، إذ يتعرض المهاجرون السّوريين إلى عدة مخاطر أودت بحياة الكثير منهم، وبحسب المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، فإن أكثر من 2500 شخص غرقوا في عرض البحر أثناء محاولتهم العبور إلى أوربا في النصف الأول من عام 2015، حيث تستمر معاناة اللّاجئين السّوريين مع المهربين الذين يعرضونهم للموت المحقق بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة إذا استلموا أموالهم مسبقا. [2]

إنّ أحد أهم أسباب تدفق اللّاجئين إلى أوربا يتضح من خلال كلمة السيد رئيس المفوضيّة الأوربيّة: "**John Claude Juncker**" في بيان صحفي حول أزمة اللّاجئين بقوله: «نحن الأوربيين يتوجب علينا أن نعرف وأن لا ننسى أبداً الاهمية القصوى لمنح اللّجوء والتقيّد بالحق الاساسي لطلب اللّجوء، وقد حان الوقت لكي نبدأ في وضع لبنات سيّاسيّة اوربية حقيقة للهجرة مثلما دعونا إلى ذلك في أيار. الاجراءات التي ندعوا اليها اليوم ستضمن نقل الناس الذين هم بحاجة واضحة للحماية الدوّليّة بشكل سريع بعد الوصول، ليس فقط الان، بل أمام أي أزمة نواجه في المستقبل، إذا ما أُريد للتضامن الأوربي أن يظهر جليا، فإنه يجب أن يتجلى حول موضوع أزمة اللّاجئين. لقد أن الأوان أن نظهر الشجاعة الجماعية وأن نوفر الإستجابة الأوربيّة الأن».[3]

المطلب الثاني: السّيّاسة الأوربيّة تجاه أزمة اللّاجئين السّوريين

تعد قضيّة الهجرة واللّجوء أحد محاور الإهتمام الدوّلي في الوقت الحالي، في ظل التّطورات التي تشهدها الأزمة السّوريّة، ومن قبلها العراق وافغانستان، لما لها من تداعيّات على دول المنشأ، دول العبور، ودول المقصد. وتشكّل أزمة اللّاجئين السّوريين واحدة من أخطر الازمات التي يشهدها العالم في العقود الماضية، إذ تجاوز عدد النّازحين داخليا أكثر من 8 مليون نازح، وقرابة 5 مليون لاجئ بدول

---

[1]. اللجنة السّوريّة لحقوق الإنسان، ***مرجع سابق***، ص 7.

[2]. ***المكان نفسه***، ص 13.

[3]. المفوضيّة الأوربيّة، **أزمة اللّاجئين– المفوضيّة الأوربيّة تتخذ مواقف عمليّة حأزمة** (ستراسبورغ, بيان صحفي, 9أيلول 2015)، في:
http://eeas.europa.eu/archives/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2015/eu_package_on_migration_ar.pdf

الجوار، وتعتبر القارة الأوربيّة أحد المقاصد صعبة الوصول إليها، وتشهد الهجرة واللّجوء السّوري خصوصا إلى أوربا أنواعا متعددة من التشابك والتعقيد، بين السياسي، الإقتصادي، الأمني والعسكري، وقد أثارت هذه الأزمة ردود أفعال بين مرحب أو متحفظ أو رافض لها في الوسط الأوربي، الذي فرض قيوداً على الحدود، ووضعت الدوّل الاعضاء داخل الإتحاد اجراءات أخرى مثل الاتفاقيات مع بلدان المنشأ وبلدان العبور من اجل تسهيل عودة المهاجرين واللّاجئين.[1]

إنتقد مفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوربي "**Nils Miniskis**" سياسة أوربا في التعامل مع اللّاجئين السّوريين المتدفقين عليها فراراً من الحرب الداميّة في بلدهم، ودعي الدوّل الأوربيّة للتوّقف عن الإنتهاكات في حق اللّاجئين القادمين من سوريا بعدم إعادتهم إلى بلغاريا حيث يعانون من أوضاع إنسانية متردّية، واعتبر المسؤول الأوربي أن الكشف قبل أيام عن تعرض لاجئين من سوريا وجنسيات مختلفة لمعاملة مهينة في معسكر اللّجوء **بلاميدوزا** (ايطاليا)، يعكس جانبا أخر من الإنتهاكات المختلفة التي يتعرض لها اللّاجئون السّوريون في ايطاليا، بلغاريا، واليونان، بين إعادة ترحيلهم وسجنهم أو حتى إبتزازهم.[2]

وبهدف الحفاظ على الدوّلة القوميّة وتجنب الإرهاب، حددت الدوّل الأوربيّة القواعد الأساسيّة للّاجئين في ظل تزايد عددهم بصورة كبيرة خاصة اللّاجئين السّوريين، إلّا أنّ هذه الإجراءات تركت إنطباعا متباينا على مستوى القارة، حيث وجد القادة الأوربيون أنفسهم أمام إختبار الإنحياز للديمقراطيّة وتعزيز القيم الإنسانية في ظل المخاوف الأمنيّة والحفاظ على أوربا دينيا وثقافيا، إذ يلاحظ هذا الإنقسام في التعامل مع اللّاجئين، ذلك أنّ كل من ألمانيا والنمسا قد إستقبلتا اعداداً كبيرة من اللّاجئين حيث وفرت لهم الحماية القانونيّة والخدمات وبعض الحقوق، إلّا أنّ الأمر اختلف تماما في دول بلغاريا والمجر هذه الأخيرة وضعت أسلاكا شائكة على طول حدودها مع صربيا لمنع تدفق اللّاجئين في صورة تعبر عن إنعدام الروح الإنسانيّة.[3]

---

[1]. هاني سليمان، **السياسات الأوربيّة تجاه اللّاجئين: ثلاثية الامن، الهوية، والقيم الإنسانية**، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 اغسطس 2016)، في: **www.acrseg.com/40345** (2017/04/23).

[2]. خالد شمت، **انتقاد لسياسة أوروبا تجاه اللّاجئين السّوريين**، في:

/http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/21 (2017/04/23)

[3]. ابراهيم قيسون، ***سياسة الإتحاد الأوربي تجاه الأزمة السّوريّة*: الثوابت والمتغيرات** (طوران للأبحاث والدراسات الإستراتيجيّة، 2016) ص 10.

غير أن تفجيرات باريس ساهمت في تنامي خطاب الكراهيّة ضد اللّاجئين وعلى وجه الخصوص القادمين من سوريا، حيث يسهل إتهامهم بالإنتماء لإحدى الجماعات المسّلحة في سوريا، وعلى ضوء هذه التفجيرات، وُضعت أوربا بين الإستمرار في اتباع السّيّاسة الليبراليّة تجاه اللّاجئين أو اعتماد السّيّاسة المحافظة وغلق الباب الأوربي في وجه اللّاجئين، ما يعني سحب القيم الأوربيّة من التداول العالميّة، فلم تمضي ساعات قليلة على أحداث باريس حتى انطلقت الهجمات ضد اللّاجئين فتم حرق مخيم كاليه للّاجئين بفرنسا، والإعتداء على لاجئ في بلدة **ترالسوند** في ألمانيا، وانفجار في منشأة معدة لاستقبال اللّاجئين، وحريق في مدرسة لإستقبال اللّاجئين في السويد، ترافقت هذه الأحداث مع خطاب سياسي حاد تجاه اللّاجئين، كأنما أحداث باريس شكلت "قميص عثمان" للدّول المنددة الرافضة للّاجئين السّوريين في أوربا، فأوقفت فرنسا العمل بتأشيرة **شنغن**، وسارت ألمانيا على نفس النهج وفعّلت إتفاقية دبلن، التي تعني إعادة اللّاجئين إلى الدوّل التي وصلوا إليها أولا.[1]

ويتجلى البعد الطائفي بوضوح في التعامل مع أزمة اللّاجئين السّوريين، فقد نقلت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤول سلوفاكي قوله: إن بلاده مستعدة لاستقبال عدد محدود من اللّاجئين السّوريين المسحيين فقط، ويمثل هذا التصريح الوجه الآخر للسياسة الأوربيّة في تعاملها مع اللّاجئين السّوريين.[2]

المطلب الثالث: السّيّاسة الأوربيّة تجاه اللّاجئين _ ألمانيا_

بين عامي 2012 و2013 ساهمت ألمانيا بنحو 440 مليون أورو للمساعدات الإنسانيّة تجاه الأفراد الذين عانوا من ويلات النّزاع في سوريا، مما جعلها تتبوأ مكانة عليا ضمن الدوّل المانحة على مستوى العالم، ثم صدر قرار المستشارة الألمانيّة " ميركل" السماح لـ 5000 شخص سوري بالدخول إلى ألمانيا، إلّا أنّ منظمة العفو الدوّليّة ومنظمة "برو أزيل" اعتبرتا هذا العدد ضئيل جدا مقارنة بما يجري على الساحة السّوريّة من مهازل إنسانية.[3]

---

[1]. حسين عبد العزيز، **هجمات باريس، هل تغير سياسة أوربا تجاه اللّاجئين؟**، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/22 (2017/04/24).

[2]. ايمن نبيل، **أوروبا واللّاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية**، في: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/ (2017/04/27)

[3]. ياسمين ايمن محمود عبد الله، **السّيّاسة الألمانيّة تجاه قضية اللّاجئين، دراسة حالة اللّاجئين السّوريين**، (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجيّة والسيّاسيّة والإقتصادية)، في: http://democraticac.de/?p=33804

وبلغ عدد طلبات اللّجوء في ألمانيا نحو 203 ألف طلب لجوء حسب احصائيات سنة 2015 كان أغلبها من طرف اللّاجئين السّوريين، في حين تتوقع الدوّلة الألمانيّة أن يصل العدد إلى 800 ألف طلب، وأصدرت الحكومة الألمانيّة حزمة قوانين في صالح اللّاجئين لأجل تسهيل إندماجهم في المجتمع الألماني،[1] حيث تأوي ألمانيا عددا لابأس به من اللّاجئين من مختلف دول العالم، على وجه الخصوص من سوريا كما سنوضحه.

الشكل رقم 05): يوضح نسبة اللّاجئين السّوريين في ألمانيا.(2014)

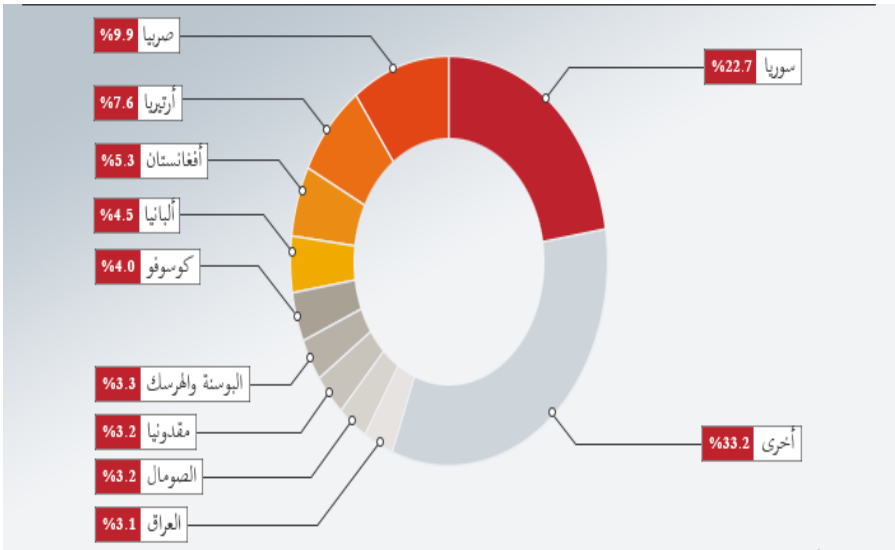

المصدر: **http://www.dw.com/ar/a-18699049** (2017/04/25)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنّ نسبة اللّاجئين السّوريين يشكّلون أغلبيّة اللّاجئين في الدوّلة الألمانيّة، ذلك أنّ الدوّلة الألمانيّة كانت السّباقة إلى الترحيب باللّاجئين السّوريين، حيث أعلنت منذ الأيام الأولى للأزمة إستعدادها لإيواء عدد كبير من اللّاجئين، ودعت الدوّل الأوربيّة إلى اتباع سيّاسة الديمقراطيّة الليبيراليّة الحاضنة لحقوق الإنسان.

وقد لعبت ألمانيا دوراً هاما بين دول الإتحاد الأوربي منذ ظهور أزمة اللّاجئين السّوريين، حيث طالبت المستشارة الألمانيّة "**ميركل**" من القادة الأوربيين تحمل كامل مسؤولياتهم التاريخيّة والإنسانيّة تجاه

[1]. غياث بلال، **السّيّاسة الألمانيّة وأزمة اللّاجئين**، في:
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/13 (2017/04/25).

اللّاجئين القادمين من سوريا، فكان للرأي الألماني العام دورا مساعدا للمستشارة الألمانيّة في تبنيها لهذه القرارات واستقبال اللّاجئين عكس توجهات الرأي العام الأوربي.[1]

إنّ الترحيب الذي حظي به اللّاجئون السّوريون في ألمانيا لم يأتي من العدم، إنما نابع من خلفيّة تاريخيّة، ففي الحرب العالميّة الثانيّة عرف الشعب الألماني مأساة الهجرة القسريّة واللّجوء بسبب التقسيم الذي حدث في أوربا بداية من العام 1945، الأمر الذي أدّى إلى تهجير وتشريد أكثر من 12 مليون شخص الماني.[2]

غير أنّ تفجيرات باريس الاخيرة وضعت مسألة اللّجوء على مستوى السّيّاسة الأوربيّة في مفترق الطرق، حيث شهدت تحولا عميقا اثر أيضا على الرأي العام الألماني خصوصا والرأي الأوربي عموما، وتغير التعاطف الذي أبداه الشعب الألماني أول مرة.[3]

فرغم خروج الشعب الألماني لاستقبال اللّاجئين والترحيب بهم في بداية العام 2015، إلا أنّ نهاية العام نفسه، شهد تحول في السّيّاسة الألمانيّة وكذا الرأي العام الألماني، حيث ادت أزمة اللّجوء إلى إنقسامات حادة في المجتمع الألماني، حتى وصلت الإنقسامات إلى التحالف الحاكم، إذ هدد رئيس وزراء ولاية بايرن "**هورست زيهوفر**" من حزب التحالف المسيحي الإشتراكي برفع قضية لدى المحكمة الدستّورية ضد الحكومة المركزيّة في برلين، كما طالب بعض قادة الأحزاب بإعادة السّوريين إلى بلادهم، وتشير إستطلاعات الرأي العام أنّ الحزب البديل من أجل ألمانيا المعروف بعدائه للّاجئين والمهاجرين أصبح يتمتع بـ 14% من أصوات الناخبين الألمان.[4]

وقد تراجعت نسبة اللّاجئين السّوريين بين العامين 2014 و2015 من نسبة اللّاجئين ككل في ألمانيا، كما سنوضحه في الشكل التالي:

---

[1]. Annett Meiritz, **How Germany became Europe's Moral leader On The Refugee Crisis**, date of publication, (11/09/2015), **http://www.vox.com/2015/9/11/9307209/q-a-germanys-leadership-role-in-the-european-migrant-crisis** . accesed date, (25/04/17 , 15/48).

[2]. زوزانه شبروئر، **حين كان الألمان انفسهم لاجئين**، في: **/http://www.dw.com/ara-18595723** (2017/04/25).

[3]. سيف الدين العامري، **صورة تغير المواقف إلى نقيضها من ايلان إلى هجمات باريس**، في: **/http://www.alarab.co.uk/article/Opinion/67552** (2017/04/25)

[4]. غياث بلال، **اللّاجئون السّوريون في ألمانيا وسياسات اللّجوء الحكومية**، في: **http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358** (2017/04/25).

الشكل رقم 06): يوضح نسبة اللّاجئين السّوريين في ألمانيا عام 2015.

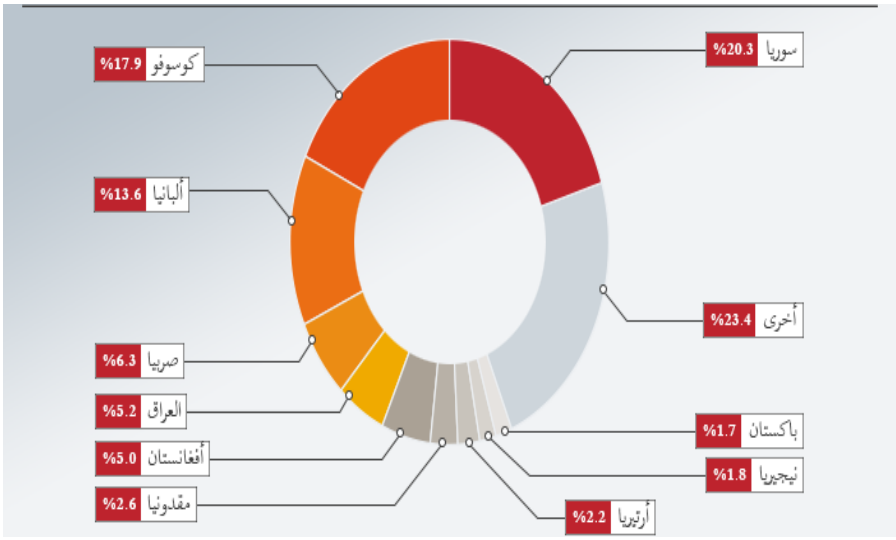

المصدر: http://www.dw.com/ar/a-18699049 (2017/04/25).

نلاحظ من خلال هذا الشكل تراجع نسبة اللّاجئين السّوريين في ألمانيا مقارنة بالعام 2014، ذلك تبعا للتغير في المواقف والسّيّاسات المنتهجة من طرف الحكومة الألمانيّة، كما أنّ للرأي العام الألماني دور كبير في تراجع نسبة اللّاجئين، حيث شهدة هذه الفترة حملة حادة من الحقد والكراهيّة تجاه اللّاجئين بسبب الأعمال الارهابيّة التي حدثت في أوربا في الأعوام الاخيرة.

ونتيجة لرفض الألمان إستقبال اللّاجئين بعد الأعمال الارهابيّة التي مسّت بعض الدوّل الأوربيّة تصاعدت حدة الكراهيّة، الأمر الذي تسبب في محاولة إشعال النيران في بعض منازل اللّاجئين في مختلف الولايات الألمانيّة، وتجلت مظاهر العنصرية ضد اللّاجئين في المظاهرات المعبرة عن رفض اللّاجئين من خلال التلويح بقشور الموز وترديد الهتافات النازية مطالبين بطرد اللّاجئين وغلق الحدود.[1]

وقد سجلت الشرطة الألمانيّة اثر الاعتداءات المتواصلة حوالي أكثر من 1000 اعتداء في حق اللّاجئين والمهاجرين السّوريين في سنة 2015، وقامت الشرطة الألمانيّة بإلقاء القبض على جماعات

[1]. ياسمين أيمن محمود عبد الله، ***مرجع سابق***.

يمينيّة متطرفة، حيث عبر وزير الداخليّة الألماني عن ذلك بقوله: «هذا يوضح أن دولة القانون تتحرك بحزم ومبكرا ضد بنيات متطرفة وجناة».[1]

ورغم هذه الأحداث المسجلة ضد اللّاجئين السّوريين في ألمانيا من قبل المجموعات المتطرفة، تبقى ألمانيا الدوّلة النموذج في التعامل وإيواء اللّاجئين في العالم، ذلك أن عدد كبير من اللّاجئين السّوريين ومن مختلف الجنسيّات يفضلون اللّجوء إلى ألمانيا نتيجة السّيّاسة الحكوميّة التي تتبعها هذه الدوّلة من تسهيل للإجراءات القانونيّة والادارية وكذا الخدمات التي توفرها لهم.

[1]. فابيان فون دير مارك ، " **ألمانيا: خلية يمينية إرهابية تستهدف اللّاجئين**"، في: http://dw.com/p/1IYrq (2017/04/26).

ملخص الفصل الثاني:

لقد أدّت الظّروف التي تمّر بها سوريا منذ سنة 2011، أي إندلاع الأزمة السّوريّة، إلى تحوّلات في المشهد السّيّاسي، الإقتصادي، الإجتماعي والأمني، أثّر على الحركة الديمغرافيّة للشعب السّوري برّمته، إذ بلغ عدد النّازحين داخل سوريا أكثر من 9 مليون نازح على مراحل مختلفة من عمر الأزمة، قرابة 5 مليون لاجي، أي أنّ أكثر من 50%، (بداية 2016)، من الشّعب السّوري تحرك بفعل عمليات العنف المتصاعدة، وشهدت عمليّة النّزوح، الهجرة، واللّجوء صورة كبيرة بعد التدخل العسكري الروسي.

ولظروف أختار السّوريون اللّجوء إلى دول الجوار مثل تركيا، الأردن ولبنان كمرحلة أولى، ثم إلى دول المجموعة الأوربيّة ومنها إلى مختلف دوّل العالم كمرحلة ثانيّة، إذ سجلت كل من ألمانيا، السويد والنمسا أرقاما كبيرة في طلبات واستقبال اللّجوء قياسا بالدوّل الأوربيّة الأخرى، وعلى الرّغم من الإستقبال الذي حظي به اللّاجئون في هذه الدوّل، نجد أنّ بعض الدوّل الأوربيّة مثل المجر وبلغاريا تجلّت فيهما خطاب الكراهيّة والرفض لوجود اللّاجئين على أراضيهم، مطالبين بإعادتهم إلى بلادهم وغلق الحدود، ذلك أنّ الحفاظ على الهويّة الدينيّة والثقافيّة الأوربيّة يستدعي إعادة النظر في سيّاسة اللّجوء على مستوى البرلمان الأوربي، ما جعل الدوّل الأوربيّة تقف في مفترق الطرق بين تبني الديمقراطيّة الليبيراليّة أو غلق الأبواب في وجه اللّاجئين.

وتبقى كل من الأردن ولبنان، من بين أكثر الدوّل العربيّة تأثرا بأزمة اللّاجئين السّوريين، فالعدد الكبير المتدفق على البلدين يقابله ضعف في الأداء الإقتصادي مع عدم القدرة على تحمل أعباء إضافية، إضافة إلى الإنقسام في وجهات النظر السيّاسيّة من الأزمة السّوريّة في البلدين، والوضعيّة القانونيّة للّاجئين في دوّل الجوار.

لقد كان لتعاطف الرأي العام الدوّلي مع اللّاجئين السّوريين أن يمنح جرعة إضافية للّاجئين في صراعهم مع البقاء، غير أنّ الكثير منهم لازال يعاني أوضاعاً مأساويّة في المخيمات ومراكز اللّجوء، لم يشهدها العالم منذ الحرب العالميّة الثانيّة، تستدعي الإستجابة الإقليميّة والدوّليّة للتكفل بهم.

الفصل الثالث: الإستجابة الإقليميّة والدّوليّة ومستقبل اللّاجئين السّوريين

الفصل الثالث: الإستجابة الإقليميّة والدّوليّة، ومستقبل اللّاجئين السّوريين

بعد دخول الأزمة السّورية عامها الخامس، وبقاء الأوضاع على حالها، تبقى أزمة اللّجوء محور نقاشات واهتمامات الرأي العام الدّولي، على مستوى سيّاسات الدّول أو عمل المنظمات الدّوليّة، (الحكوميّة وغير الحكوميّة)، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

فرغم الإستجابة الإقليميّة والدّوليّة لإحتواء أزمة اللّاجئين السّوريين، إلّا أنّها تبقى غير كافيّة امام تزايد الأعباء على الدّول المستقبلة للّاجئين، فأمام الأوضاع الإنسانيّة التي يعيشها اللّاجئون في المخيمات أو مراكز تجميع اللّاجئين، تتجلى أمام اللّاجئ مجموعة من التحديّات تتمثل في إثبات نفسه في المجتمع الذي لجأ إليه، في ظل تزايد الخطابات الداعيّة إلى طرد اللّاجئين السّوريين وغلق الحدود نظرا للتهديد المفترض على المستوى الهوّياتي، الأمني والإقتصادي، خاصة في الدّول الأوربيّة التي تمّظهر فيها البعد الطائفي في التعامل مع اللّاجئين السّوريين.

حيث يبقى مستقبل اللّاجئ السّوري مرهون بمألات الأزمة السّورية بعد خمس سنوات من الصراع بين النظام الحاكم والجماعات المسلحة المعارضة، غير أنّ الرّهان الكبير يكمن في الإرادات السّيّاسيّة الدّوليّة ومواقفها من الأزمة السّوريّة.

ورغم لجوء السّوريين إلى مختلف دول العالم، إلا أنّهم يصرون على حق العودة إلى بلادهم بعد تسويّة الأزمة، حتى لا تطرح قضية اللّاجئين السّوريين كقضية مشابهة لقضية اللّاجئين الفلسطينيين.

المبحث الأول: تباين السيّاسات الدولية تجاه اللّاجئين.

في هذا المبحث الذي قدمناه من مطلبين، نستعرض أوضاع اللّاجئين السّوريين في الدّول التي تأوي عدد كبير من اللّاجئين، في المخيمات ومراكز تجميع اللّاجئين اِضافةً للصعوبات التي تواجه اللّاجئين في صراعهم مع حفظ البقاء، هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتحدث عن التحديّات التي تواجه اللّاجئين السّوريين في بلدان المقصد في ظل استمرار الأزمة مع الدعوات الدّوليّة التي تحذر من تفاقم أزمة اللّجوء.

المطلب الأول: أوضاع اللّاجئين في دول المقصد.

رغم أن بلدان مقصد اللّجوء السّوري قدمت مساعدات انسانية كبيرة من اجل احتواء أزمة اللّاجئين منذ بدأ الأزمة في سنة 2011، فعلى سبيل المثال نجد أن تركيا قد استثمرت حوالي 4.5 مليار دولار امريكي في تقديم المساعدات المباشرة للّاجئين حتى ديسمبر 2014، واعتبارا من منتصف العام نفسه أنفق لبنان أكثر من 1.6 مليار دولار امريكي، وأنفق الأردن 1.2 مليار دولار لتقديم المساعدات للّاجئين السّوريين وتوفير الحماية لهم، إلا ان هذه المساعدات لا تلبي الإحتياجات الضروريّة للّاجئين السّوريين.[1]

في لبنان يعاني اللّاجئون السّوريون عديد المشاكل اليوميّة، فبالإضافة للمشاكل الصحيّة التي تكاد تنعدم في المخيمات يعاني اللّاجئون من الخوف المستمر من الاعتقال والترحيل وحرمانهم من الحصول على المعونات الأسّاسية أو العمل مدفوع الاجر، واعتبارا من 5 كانون الثاني/يناير تم اغلاق الحدود اللّبنانيّة مع سوريا فعليا وقدمت الحكومة اللّبنانيّة طلبا رسميا لمفوضيّة شؤون اللّاجئين بعدم تسجيل اي لاجئ أخر لديها على الأراضي اللّبنانيّة، وبالتالي فتح الطريق أمام الهجرة غير الشرعيّة.[2]

وقد خلق اللّجوء إلى لبنان وضعين مختلفين بالنسبة للّاجئين السّوريين أثّر على وضعهم بصفة مباشرة في هذا البلد، فالوضع الأول يشمل أولئك الذين يتمتعون برعاية صاحب العمل اللبناني، وعلى

---

[1]. Nicole Ostrand, **The Syrian Refugee Crisis: A Comparison of Responses by Germany, Sweden، the United Kingdom, and the United State,** (Journal on Migration and Human Security), p 262.

[2]. Joint Agency Briefing Paper**, Right to A Future**, (Empowering Refugees From Syria and Host Governments To Face a long-term crisis، 9 NOVEMBER 201), p 4.

العموم فهذه الفئة ليست لها مشاكل كبيرة فأوضاعها مستقرة نوعا ما، طالما أنّهم يملكون وثائق الهويّة وقدرتهم على تجديد تصاريح إقامتهم وعملهم، أما الفئة الثانيّة التي تعاني أوضاعا صعبة وظروفا مأساوية فتتمثل في أولئك الذين لا يملكون أي وثائق للهويّة نظرا لفقدانهم اياها في الطريق نحو لبنان أو بسبب تدمير ممتلكاتهم في بلدهم سوريا، لذلك فهم لا يتمتعون بأي رعاية ولا يستطيعون الحصول على تصاريح العمل.[1]

وقد حددت الحكومة اللّبنانيّة مهلة زمنيّة للّاجئين السّوريين لتسويّة أوضاعهم قبل إغلاق محلاتهم التجاريّة غير المرخصة والمسجلة لدى الحكومة من أجل دفع الضرائب، فيما يؤكد العديد من السّوريون انهم عمال فقط وهذه المحلات لا تعود لهم.[2]

وأعلنت المفوضيّة السّاميّة لشؤون اللّاجئين في لبنان أن أكثر من 70% من أسر اللّاجئين السّوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، وأوضحت المتحدثة الرسمية باسم المفوضيّة في لبنان "ليزا ابو خالد" أن الدراسة المشتركة التي اجريت من قبل المفوضيّة وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسيف، بيّنت أن الأسر اللّاجئة في لبنان استنّفدت مواردها المحدودة وتتكيف مع الوضع بالقليل مستخدمة في ذلك آليات ووسائل مضرة غير صحيّة أثّرت بشكل كبير على الوضع الصحي لهم.[3]

ويعاني اللّاجئون السّوريون في مخيم البقاع أحد المخيمات المنسيّة في لبنان، ويقول اللّاجئون هناك أنّهم لم يحصلوا على المساعدات الإنسانيّة بشكل منتظم، باستثناء حصولهم على القسيمة الشهريّة المقدمة لهم من طرف المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، وتزداد الأوضاع أكثر سوءً بحلول فصل الشتاء

---

[1]. Filippo Dionigi, **The Syrian Refugee Crisis In Lebanon State Fragility and Social Resilience**, (Lse Middle East Centre Paper Series 15, February 2016),P 24.

[2]. غنوة يتيم، **لبنان يحدد مهلة زمنية للّاجئين السّوريين لتسويّة أوضاعهم**، في **http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/08/01** .(2017/04/29)

[3]. دراسة، **70% من اللّاجئين السّوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر**، في **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=27908#.WQSS2tyqmCo** .(2017/04/29)

حيث تتعرض الخيام للتمزيق فتصبح النساء والأطفال أكثر عرضة للأمراض، ما يجعل من برامج المفوضيّة تستهدف فئة على حساب أخرى.[1]

إن هذه المواقف الحكوميّة المزدوجة حيال أوضاع اللّاجئين في لبنان، ناجمة عن سيّاسة موحدة من طرف الحكومة اللّبنانيّة، إنما تخضع لعدة اعتبارات سيّاسيّة تتمثل في الانقسام السياسي في النظام اللبناني من الأزمة السّورية عموما وأزمة اللّاجئين خصوصا، كما أن الوضع الاقتصادي اللّبناني المتهالك لا يسمح باستقبال المزيد من اللّاجئين السّوريين داخل الأراضي اللّبنانيّة، فعدم تصديق لبنان على الإتفاقيّة الخاصة بشؤون اللّاجئين لسنة 1951 لا يعطيه أي شرعية من النّاحية القانونيّة لتعامله هذا اللّاجئين السّوريين.

ومع استمرار الحرب بلا هوادة يزداد عدد اللّاجئين وطالبي اللّجوء إلى الأردن، حيث تستقبل على أراضيها قرابة المليون لاجئ سوري 50% من الأطفال مرفقين بأسرهم، أدى غياب التّنظيم في استقبالهم بسبب التدفق الكبير إلى تفاقم أوضاعهم الإنسانيّة نحو الأسوأ.[2]

إن معاناة اللّاجئون السّوريون لم تقتصر على المناطق الحدوديّة فقط اثناء العبور، إنما امتدت إلى مكان إقامتهم في المخيمات خاصة مخيم الزّعتري، اذ يعيش اللّاجئون أوضاعاً مأساويّة استدعت التدخل الحكومي للدّولة الأردنيّة، حيث سجلت وزارة الصحة اصابات عديدة بفيروس الالتهاب الكبدي الذي أصبح يمثل تهديداً حقيقياً على حياة اللّاجئين وتحديا كبيرا للحكومة الأردنية، التي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة توفير الوسائل اللّازمة لحماية اللّاجئين من الأمراض بتحسين الظروف المعيشية لهم.[3]

أما عن الأوضاع التي يعيشها اللّاجئون في المخيمات الأردنية، نشر موقع"**Middle East**" البريطاني تقريراً تحدث فيه عن مخيم الرقبان الصحراوي بين الحدود السّورية الأردنيّة، الذي يضم أكثر من 60 الف لاجئ خارج عن حسابات المنظمات الدّوليّة والإقليميّة، وأفاد التقرير أن القوات الأردنيّة

---

[1]. دهالا خير النساء، **مخيمات منسية: اللّاجئون السّوريون في البقاع اللبناني**، (منظمة العفو الدوّلية، اللّاجئون والأشخاص النازحون داخليا، العدد 21، 2014)، ص 50.

[2]. Peter Biro, Jordan: Syria Crisis, Humanitarian Aid and Civil Protection, European Commission, p 2.

[3]. Syrian Arab Republic, Jordan, Lebanon, Iraq **Monthly Situation Report**, (World Health Organization 2013), p 2.

حسب القوانين المعمول بها لا تستطيع الدخول إلى المنطقة التي يوجد بها المخيم نظرا لتصنيفها ضمن المناطق المعزولة، فالشيء الوحيد الذي يصل من هذا المخيم نحو العالم الخارجي هي صور الأقمار الصناعيّة فقط، وأضاف التقرير أنّ ما وصل للعالم الخارجي عن هذا المخيم هو مقطع الفيديو الذي نشره أحد جنود الجيش الحر السّوري، وأنّ سبب لجوء السّوريين هناك هو تعمد الأردن غلق حدودها بالموازاة مع التدخل العسكري الروسي.[1]

وقد صرح المفوض السّامي لشؤون اللّاجئين السيد "**Antonio Guterres**" أنّ أعداداً كبيرة من اللّاجئين السّوريين يعيشون أوضاعا مأساويّة في فقر مدقع بسبب حجم الأزمة وقلة الدعم من طرف المجتمع الدّولي.[2]

إذ أنّ التقديرات الصادرة عن المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين لسنة 2016، يقبع 93% من اللّاجئين السّوريين في الأردن تحت خط الفقر، حيث سجلت المفوضيّة نحو 9950 عائلة لازالت تنتظر المساعدات الإنسانيّة النقديّة، لذلك تستهدف المفوضيّة في برامجها الفئات الأكثر عرضة للخطر.[3]

إن الأوضاع الإجتماعيّة التي يعيشها اللّاجئون السّوريون في الأردن ادت إلى ارتفاع نسبة الجريمة وانتشار بعض الظواهر الغريبة على المجتمع المحلي، هذا ما أدى إلى بروز أطراف بالأردن تنادي بطرد اللّاجئين السّوريين على غرار ما حدث في محافظة اربد، فيما طالب أخرون بحصر اللّاجئين في مخيماتهم دون الخروج منها، حتى ولو كان ذلك بكفالة مواطن أردني نفسه.[4]

يمكن تفسير السّيّاسة الأردنيّة في تعاملها مع اللّاجئين انطلاقا من الأوضاع الإجتماعيّة والإقتصاديّة التي تعانيها المملكة الهاشمية، مع قلة الدعم المالي المفروض تقديمه من طرف الدّول

---

[1]. وليد اليعقوبي، **الرقبان.. مخيم اللّاجئين السّوريين بالأردن الذي لا يذكره أحد**، في **/http://arabi21.com/story/914815** (2017/04/29).

[2]. مركز انباء الأمم المتحدة، مفوضية اللّاجئين: **تدهور سريع في االأوضاع المعيشية للّاجئين السّوريين في الأردن**، في **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=22591#.WQSoC9yqmCp** (2017/04/29).

[3]. إياد الفضولي، **93% من اللّاجئين في الأردن تحت خط الفقر**، في **http://www.hala.jo/2016/11/06/93** (2017/04/29).

[4]. **هتافات بمكبرات الصوت في اربد تطالب بطرد السّوريون من الأردن**، في **http://swtmowatn.com/news.php?nid=52755** (2017/04/30).

المانحة لتحسين ظروف اللّاجئين السّوريين، على الرّغم أنّ الأردن غير مصادق على الإتفاقيّة الخاصة بشؤون اللّاجئين جنيف 1951 إلا أنّه يتحمل مسؤوليّة كبيرة اتجاه تحسين أوضاع اللّجوء في بلاده.

إلا أن أوضاع اللّاجئين في تركيا تختلف عن ما هو عليه في الأردن ولبنان، إذ صرح أحد المسؤولين الاتراك أنّ الحكومة التركيّة قد خصّصت مخيمات خمس نجوم للّاجئين السّوريين التي توفر المياه الصالحة للشرب وضمان التعليم للأطفال وفضاءات اللعب، وتحظى مخيمات اللّاجئين السّوريين في تركيا بمراقبة دولية من اجل تقديم خدمات افضل وظروف حسنة للمعيشة.[1] هذا التصريح لا يغطي على عديد المشاكل التي يعيشوها اللّاجئون السّوريون في تركيا، فيعتقد المواطن التركي من الفئة الفقيرة أنّ الحكومة التركيّة قد فضلت اللّاجئين السّوريين عليهم وسرقوا وظائفهم، الامر الذي أدى إلى تنامي الكراهيّة والعنصريّة ضد اللّاجئين الاتراك، كما أن الاختلاف التقافي بين الشعبين خلق نوع ممن التوتر الاجتماعي واصبح الخطاب القائم على كره الاجانب والعنصرية ضدهم امراً مشروعا، فمحتوى العنصرية يساوي محتوى الاختلاف.[2]

وقد سعت الحكومة التركية منذ الأيام الأولى لبداية تدفق اللّاجئين السّوريين إلى أراضيها للتواصل معهم بشكل دائم، وتولي الحكومة التركية أهميّة بالغة للعنايّة بالأطفال اللّاجئين كفئة أولى مستهدفة لبرامجها، وبمبادرة من المجتمع المدني التركي لتقييد اثار الأزمة، ستتمكن تركيا من مواجهة الزيادة في مطالب اللّاجئين من حيث امكانية الوصول للخدمات الأسّاسية على غرار الإقامة، التعليم، والصحة.[3]

على عكس باقي الدّول التي تقوم بها المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين بإدارة المخيمات، فإن تركيا تسند إدارة مخيمات اللّاجئين لدائرة الكوارث والطوارئ التركيّة، فرغم الدعم المالي الخارجي القليل التي تتلقاه تركيا من طرف الدّول المانحة، ألّا أنّ الحكومة التركية ورئاسة دائرة الطوارئ والكوارث يتحملون

---

1. Amanda Jessen, **The Government Of Turkey and Syrian Refugees: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming**, (Georgetown Institute for Women,Peace & Security 2013) p 14.

2. Doğus Şimşek, **Situation of Syrian Refugees in Turkey**, En **www.bpb.de/gesellschaft/migration/laenderprofile/229982** (30/04/2017).

3. Fulya Memişoğlu, **Report on the current situation of Syrian refugees in Adana (Turkey)**, En **http://private.soroptimisteurope.org/uploads/files/files/Events** (30/04/2017).

التكاليف الماليّة لتلبية احتياجات المخيمات بتوفير المرافق الصحية، ورغم توفير كل الشروط إلا أنّ العديد من اللّاجئين السّوريون رفضوا الإقامة داخل المخيمات لعدة أسباب اهمها: [1]

_ وجود بعض الأشخاص الذين دخلوا بطرق غير قانونية يشكلون تهديدا على حياتهم.

_ رغبة البعض بترك مخيمات اللّجوء بعد إقامتهم فيها لفترة بدعوى عدم القدرة على التكيف.

_ لأسباب خصية خاصة فضل اصحاب الوضع المادي المريح الإقامة خارج المخيمات.

رغم ما يعانيه اللّاجئون السّوريون في تركيا، تبقى هذه الاخيرة من بين دول الجوار التي لجأ اليها السّوريون افضل حال، بما تملكه الدّولة التركية من مقومات اقتصادية وقبول من طرف الرأي العام التركي للّاجئين السّوريون، كما ان الموقف التركي من الأزمة السّورية ساهم بشكل كبير في الظّروف الحسنة للّاجئين، وبهذا فإن تركيا المصادقة على اتفاقية جنيف لشؤون اللّاجئين 1951 بشروط جغرافيّة قد ارتقت إلى مبادئ هذه الإتفاقيّة بشكل نسبي.

أمّا واقع اللّجوء في أوربا، بالرّغم مما تملكه هذه القارة من مقومات اقتصادية تجعل من اللّاجئ السّوري يعيش ظروفا أحسن، فإن الواقع في أوربا هو عكس التصور الذي رسمه اللّاجئ السّوري قبل الوصول اليها، فالمخيمات في إسبانيا اسوأ من تلك الموجودة في الأردن، وقد تعرض عديد اللّاجئين السّوريين للضرب في المخيمات الإسبانيّة، ناهيك عن الأوضاع الإجتماعيّة فقلة المرافق وانعدام شروط الصحة دفعت العديد من اللّاجئين للعيش خارج المخيمات.[2]

فالأوضاع الإجتماعيّة والإنسانيّة سيئة جداً في بلغاريا، حيث لا خدمات تقدم للّاجئين السّوريين، ناهيك عن الاعتقالات والاهانات التي يتعرض لها اللّاجئون بصورة يومية للشباب والعائلات على حدٍ سواء، وقد توفي عدد من اللّاجئين نتيجة الضرب والإهمال الطبي في المستشفيات، كما تشهد الأماكن

---

[1]. اوتيون اورخان، **وضع اللّاجئين السّوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج– المقترحات**، في https://www.alsouria.net/content (2017/04/30).

[2]. نبيل شوفان، **سوريون يتحدثون عن تجارب مؤلمة في أوروبا: استثناء أم مصير؟**، في http://www.orient-news.net/ar/news_show/84840 (2017/04/30).

التي يأوي إليها اللّاجئون السّوريين تواجد أشخاص يحاولون الإعتداء على اللّاجئات السّوريات والتحرش بهن.[1]

ويبرز في بلجيكا البعد الطائفي في التعامل مع اللّاجئين السّوريين، حيث عملت الحكومة البلجيكيّة على إجلاء العديد من السّوريين المسحيين، هذا ما يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعمل بلجيكا على إجلاء المسحيين السّوريين من المخيمات في الأردن ولبنان، بناءً على الشهادات المقدمة من طرف البعثات البلجيكيّة من هذه المناطق.[2]

لعل التباين الأوربي في التعامل مع اللّاجئين، تعكسه بصورة واضحة الشّعارات التي تنادي بطرد السّوريين، أو توطينهم في المحيط المتجمد الشّمالي، حيث أقترح حزب نرويجي توطين اللّاجئين السّوريين في منطقة تابعة لها تقع في حدودها مع المحيط المتجمد، وهي أرخبيل من الجزر تبلغ مساحته 61 الف كلم في بحر "**بارنتس**" الفاصل بين حدودها و "**غريلاند**".[3]

على غرار كل الدّول الأوربيّة استقبلت فنلندا دفعة من اللّاجئين السّوريين، غير أنّ اليمين المتطرف في فنلندا استقبلهم بموجة كبيرة من العنصريّة وخطابات الكراهيّة المرفوقة بأعمال عنف كان أخرها إحراق مبنى سكني يأوي العشرات من اللّاجئين السّورين في مختلف مدن فنلندا سنة 2016.[4]

مثّلت المظاهرات العنصريّة الوجه الأخر لاستقبال اللّاجئين في العديد من بلدان الاتحاد الأوربي، إلا أنّ المواقف الرسميّة الأوربيّة باستثناء حكومات بعض الدّول الصغيرة، انتقدت التحركات المعادية للّاجئين، فاليمين المتطرف حقق تقدما كبيرا في اتجاهات الرأي العام الأوربي خاصة في فرنسا ما يبرز تهديد للّاجئين، وشهدت بعض البلدان الأوربيّة التي تستقبل اعدادًا كبيرة من اللّاجئين إعتداءات متعمدة

---

[1]. نبيل شوفان، ***المكان نفسه***.

[2]. أوروبا: انتقاء اللّاجئين السّوريين على أساس الدين.. بلجيكا نموذجا، في http://www.all4syria.info/Archive/231309 (2017/04/30).

[3]. كمال قبيسي، **أوربا تنقلب على السّوريين**، في https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2015/09/14 (2017/05/03).

[4]. جورج حوراني، **موجة كراهية وعنف تجاه اللّاجئين بفنلندا**، في http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/9/ (2017/05/03).

وحرائق لمراكز استقبال اللّاجئين، بالمقابل خرجت مظاهرات حاشدة ضد اليمين المتطرف وتأييدا لاسيما في ألمانيا، السويد، والنمسا.[1]

من خلال استعراض الأوضاع التي يعيشها اللّاجئون السّوريون، نلاحظ أنّ الخطابات الرّسميّة لمواقف الدّول لا تعكس واقع اللّجوء بالنسبة للسّوريين خاصة في كثير من بلدان المجموعة الأوربيّة، وتقل خطابات الكراهية والعنصرية في البلدان المجاورة مثل لبنان والأردن وبنسبة قليلة تركيا نظرا للتقارب الجغرافي الممزوج باعتبارات ثقافية وعقائدية.

المطلب الثاني: التّحديات التي تواجه اللّاجئين السّوريين في دول المقصد.(لبنان، الأردن، تركيا، أوربا)

من الواضح أنّ الأزمة السّورية طال أمدها وطالت معها أزمة اللّاجئين وتعقدّت، فما بين العامي 2011 و2016 خلّفت أزمة اللّجوء عدة تحديات في الدّول التي قصدها اللّاجئون السّوريون، قد تؤثر عليهم حتى بعد إنفراج الأزمة السّورية مستقبلا.

لقد كان التوقع العام بعد بداية الأزمة أنّ كثير من اللّاجئين السّوريين سيتدفقون إلى تركيا ويعودون إلى بلادهم في غضون أشهر أو سنة على أقل تقدير، وهذا ما تبينه السياسة التركية والرأي العام في الأشهر الأولى من أزمة اللّجوء، إلا أنّ طول عمر الأزمة السّورية وضع اللّاجئين السّوريين أمام تحديات صعبة من أجل فرض وجودهم هناك، فكلما طالت الأزمة كلما زادت تحديات اللّاجئين السّوريين.[2]

وتتحمل المرأة السّورية القسم الأكبر من التحديات التي تقف في وجه اللّاجئين السّوريون في تركيا، كونها الأكثر هشاشة في المجتمع، ومن أهم المشاكل هو الزواج المبكر للفتيات اللّاجئات، إذ يضطر الأهالي إلى تزويج بناتهم في سن صغيرة حتى يضمنوا لأنفسهم بعضا من المداخيل خاصة إذا كان

---

[1]. عامر راشد، **اساليب نازية في التعامل مع اللّاجئين في بريطانيا**، في **/https://arabic.sputniknews.com/analysis/201601261017209117** .(2017/05/03)

[2]. Kemal Kirişci**, Syrian Refugees And Turkey'S Challenges**,(BROOKIGS,May 2014), p 24.

الشاب من عائلة ميسورة الحال فلا ينظر إلى جنسيته أو طائفته، رغم الإختلاف في العادات والتقاليد والثقافات، ففي غالب الأحيان تنتهي هذه الزيجات بالطلاق لتبدأ رحلة أخرى من المعاناة.[1]

وتتلخص عموما تحديات اللّاجئين السّوريين في تركيا في مشكلة العمالة، إذ أنّ نسبة كبيرة تبحث عن عمل، أو من يبحث عن الاستثمار الذي يقابله تعقيد في الإجراءات القانونيّة ما يجعل الحاجة دائمة للبحث عن شريك تركي، وهناك تحديات أخرى على مستوى السكن والإقامة مع الإرتفاع المستمر للإيجار، وتحديات أخرى على مستوى التعليم، حيث أنّ الكثير من المدن التركيّة لم تسمح بفتح المدارس للسّوريين وبقاء أعداد كبيرة خارج التعليم خاصة الأطفال، فعلى مستوى الصحة رغم أنّ الحكومة التركيّة سعت لتوفير التغطيّة الصحيّة للّاجئين، إلّا أنّه حتى اليوم لم يسمح لأي طبيب سوري بفتح عيادة خاصة.[2]

وعلى غرار تركيا، يفرض اللّجوء في لبنان على اللّاجئين السّوريين مجموعة من التحديات القانونيّة، فبالإضافة إلى الموقف الرسمي اللّبناني من وجود اللّاجئين في أراضيها وضغط مفوضيّة الأمم المتحدة من أجل تطبيق لوائحها الخاصة باللّاجئين، لا تقتصر تحديات اللّاجئين على مشكلة تجديد تصاريح الإقامة فقط، انما تتعداها إلى مشكلة عدم تسجيل المواليد الجدد خاصة المجهولين منهم، ففي بعض الأحيان يطلب من اللّاجئين دفع مبالغ ماليّة إضافية، هذا ما يتنافى مع لوائح المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين.[3]

ودفعت التحديات المتزايدة للّاجئين السّوريين في لبنان إلى عمل المرأة، الأمر الذي أدّى إلى قدر كبير من التغيرات في الأدوار والمعايير الجنسيّة للعديد من الأسر السّوريّة، فوجدت معظم النساء أنفسهنّ مضطرات إلى الإضطلاع بأدوار ومسؤوليات مختلفة عمّا كنّ عليه في سوريا، هذا الوضع يقابله

---

[1]. محمود العبدالله، **ماهي التحديات والمشاكل التي تعانيها المرأة السّورية في تركيا؟**، في http://www.all4syria.info/Archive/246451 (2017/04/03).

[2]. عبد الله حمادة، **أزمة اللّاجئين السّوريين في تركيا، التحديات وسناريوهات الحل المقترحة**، في http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Crisis_of_Syrians_in_Turkey.pdf

[3]. **Legal Challenges Faced By Refugees From Syria In Lebanon**, En http://www.rightsobserver.org/files/Legal_challenges_for_refugees_from_Syria_2016_-_web.pdf

إستحالة الحصول على تصريح قانوني للعمل وإن وُجد فالأجر منخفض، علاوةً على تعرّضهن المباشر والدائم للإستغلال والتحرش الجنسي من قبل ارباب العمل.[1]

ولا تختلف تحديات اللّاجئين السّوريين في الأردن عن الدّول الأخرى، فقد أصدرت الحكومة الأردنية قراراً لإخراج جميع سيارات السّوريين من الأردن، إضافةً إلى القرار السابق الذي يفرض على اللّاجئين السّوريين دفع رسوم تبلغ 400 دينار أردني لأجل الحصول على تصريح عمل، الأمر الذي دفع باللّاجئين السّوريين إلى العمل دون ترخيص وتأمين، رافقته الحكومة الأردنية بلجان تفتيش دورية إلى أماكن العمل، وفي حال تم القبض على أي لاجئ يعمل بدون ترخيص فمصيره الطرد النهائي من الأردن.[2]

وتواجه المرأة السّورية عدة تحديات في الأردن أبرزها، تحملها لمسؤوليات كبيرة داخل الأسرة، ورحلتها اليوميّة للبحث عن العمل، هذا الوضع الذي لم يكن موجود قبل الأزمة في سوريا، فرّغم أنّ ظاهرة زواج القاصرات ثقافة مجتمعيّة معروفة في سوريا قبل الأزمة إلّا أنّها شهدت إرتفاعا كبيرا في مخيمات اللّجوء أو الزواج من الأردنيين، فالتحدي الأبرز نتج عن عدم معرفة السّوريين بقانون الزواج بصفة خاصة وقانون الأسرة بصفة عامة في الأردن.[3]

يمكن القول أنّ تحديات اللّاجئين السّوريين على اختلافها في دول المقصد، تبقى واحدة ذلك أنّ هدف اللّاجئين السّوريين يتمثل في التكيّف مع الأوضاع الجديدة ومقاومة كل اشكّال التهديدات التي يفرضها عليهم اللّجوء في ظل استمرار الأزمة وعدم وجود أي حل سيّاسي أو توافقي يضمن عودة اللّاجئين السّوريين.

---

[1]. **Women Refugees In Lebanon And The Consequences Of Limited Legal Status On Their Housing,Land And Property Rights**, en https://www.flyktninghjelpen.no/globalassets/pdf/reports/women-refugees-in-lebanon.pdf

[2]. سنا وعد، حقوق السّوريين في الأردن.. تحديات بين مخاوف الحكومة ومعاناة اللّاجئين، في https://www.enabbaladi.net/archives/14144 (2017/05/03).

[3]. محمد العرسان، **يوم المرأة العالمي..سوريات بمفردهن لمواجهة أعباء اللّجوء**، في https://arabi21.com/story/815521/ (2017/05/05).

المبحث الثاني: الإستجابة الإقليميّة والدّوليّة لأزمة اللّاجئين السّوريين.

تسعى الدّول التي لجأ إليها السّوريين بالتنسيق مع مختلف المنّظمات الدّوليّة والإقليميّة، خاصة المهتمة منها بحقوق اللّاجئين وحمايتهم، أو تلك المهتمة بحقوق الإنسان، في الإستجابة وإدارة أزمة اللّاجئين السّوريين من خلال هذا المبحث الذي جاء في مطلبين، نبرز في المطلب الأول الإستجابة الدّوليّة من خلال المنظمات الدّوليّة خاصة المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، ثم الإستجابة الإقليميّة الخاصة بالدّول التي لجأ اليها السّوريين على غرار دول الجوار أو دول المجموعة الأوربيّة.

المطلب الأول: على المستوى الدّولي والاقليمي

تعد اتفاقية اللّاجئين لسنة 1951 **CSR 51**، **(الإتفاقيّة المتعلقة بوضع اللّاجئين)**، هي الإتفاقيّة الدّوليّة الأسّاسية التي تنظم وضع اللّاجئين وحقوقهم في كامل انحاء العالم، تتضمن التعريف القانوني والأسّاسي للّاجئ، وتعرفه كما يلي: «اللّاجئ هو الشخص الفار بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب العرق، الدين، الجنس، أو الإنتماء إلى فئة إجتماعيّة أو رأي سياسي معين».[1]

أولا: الإستجابة اللّبنانيّة لأوضاع اللّاجئين السّوريّن

منذ بداية الأزمة السّورية كان الزخم في الإستجابة للصدمات الإنسانيّة، الإجتماعيّة، والإقتصاديّة بالنسبة للبنان في ارتفاع متزايد، وقدمت خطة الإستجابة الإقليميّة والبرامج الإنسانيّة بالتعاون مع المنظمات الحكوميّة وغير الحكوميّة 770 مليون دولار امريكي استجابةً لأوضاع اللّاجئين السّوريين، وتشمل الخطة الإقليميّة المشار اليها بـ **3RP (الخطة الإقليميّة للّاجئين والصمود)**، خطة الإستجابة لأزمة تدفق اللّاجئين السّوريين على لبنان، وتدير مفوضيّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي هذا المشروع.[2]

وتناشد الحكومة اللّبنانيّة المجتمع الدّولي تقديم 245 مليون دولار، منها 165 مليون دولار من أجل الصحة، التعليم والتماسك الإجتماعي وتحسين سبل العيش، و80 مليون دولار أمريكي لأجل الأمن

[1]. Sarah Bidinger and Othres, **Protecting Syrian Refugees: Laws. Policies. And Global Responsibility Sharing**, (Boston University Law Students Lys Runnerstrom), p 26.

[2]. Pedro Arcos Gonzale, Rafael Castro Delgado and Zeinab Cherri, **The Lebanese–Syrian crisis: impact of influx of Syrian refugees to an already weak state**, En **https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4948691/** (06/05/2017).

الغذائي، وتهدف الحكومة اللّبنانيّة تنفيد هذا البرنامج بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2014)، وتشمل السمات الأسّاسيّة للاستجابة ما يلي: [1]

1. تحديد الأولويات بالنسبة للقطاعات المستهدفة.
2. الاعتماد على الكفاءات الجديدة في البرمجة.
3. تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على التكيف.

وأطلقت الحكومة اللّبنانيّة خطط للإستجابة الإقليميّة للّاجئين السّوريين، تزامنت مع خطة الأمم المتحدة للإستجابة للأزمات في لبنان، نتج عنه تشكيل لجنة مشتركة للإستجابة الإقليميّة بتوجيهات من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وقد عملت هذه اللّجنة على إمكانية توطين اللّاجئين وعدم التمييز ضد المرأة، واستهداف عدد كبير من الأطفال من حيث توفير التعليم والرعاية الصحية، إلّا أنّ الحكومة اللّبنانيّة عارضت بشدّة برامج المجتمع الدّولي في لبنان، وتخشى الحكومة اللّبنانيّة أن تؤدي هذه البرامج إلى إنشاء لاجئ سوري طويل الأمد وهو ما يمهد الطريق لتجنيس اللّاجئين السّوريين.[2]

ثانيا: الإستجابة الأردنية لأوضاع اللّاجئين السّوريين

وعلى غرار لبنان اقرت الحكومة الأردنية خطةً للاستجابة الإقليميّة للّاجئين السّوريين بقيمة 7.6 مليار دولار منها 2.9 مليار دولار لدعم الموازنة و4.6 مليار دولار لدعم متطلبات الإستجابة الأخرى خارج الموازنة، وأكد رئيس الوزراء الأردني أنّ أزمة اللّجوء السّوري تعد الأكثر صعوبة منذ الحرب العالمية الثانية، لما لها من أثر على المستويين الأمني والإقتصادي مؤكداً أنّ الأردن دائما ما يقدم الدعم لطالبي اللّجوء إلى أراضيه، وتشمل الخطة جميع القطاعات وتستهدف التعليم والصحة والخدمات.[3]

وقد أكدت وثيقة إستجابة المجتمع الدّولي لنهج العمل الشمولي والجديد بين الحكومة الأردنيّة والمجتمع الدّولي للتعامل مع أزمة اللّاجئين السّوريين التي قدمت خلال المؤتمر المنعقد بلندن من طرف

---

[1]. **2014 Syria Regional Response Plan**, En **http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/Syria-rrp6-full-report.pdf**

[2].Kamal Hamdan, Lea Bou Khater, **Strategies OF Response To The Syrian Refugee Crisis In Lebanon**, (Consultation and Research Institute 2015), p 29-30.

[3]. **أزمة اللّجوء السّوري الأصعب منذ الحرب العالمية الثانية**، إقرار خطة الإستجابة الأردنية للأزمة السّورية بـ 7.6 مليار دولار: في http://www.alghad.com/articles/1369162 (2017/05/06).

الدّول المانحة أنّ الأردن ما زال يتحمل عبئا كبيرا بسبب إستضافته للّاجئين السّوريين وقيامه بمهام نبيلة تضمن الحفاظ على حقوق اللّاجئين بصفة خاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة، رغم أنّها أدّت إلى ضغوط سياسية، أمنية، واقتصادية على الأردن الذي يعاني شح في الموارد.[1]

وركزت الوثيقة على ثلاث ركائز اساسية مترابطة تستهدف الإستجابة للّاجئين السّوريين حسب الخطة كما يلي: [2]

1_ تحويل أزمة اللّاجئين إلى فرصة تنموية تجذب إستثمارات جديدة مما يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة بالنسبة للأردنيين واللّاجئين السّوريين.

2_ دعم المجتمعات الأردنيّة المستضيفة عبر تمويل كافي من خلال تقديم المنح لخطة الإستجابة الأردنية.

3_ تأمين منح كافية وتمويل ميسر لدعم الإقتصاد الكلي وتلبية إحتياجات التمويل في الأردن.

ثالثا: الإستجابة التركية لأوضاع اللّاجئين السّوريين.

أما تركيا فتهدف من خلال سياستها بعد انقاذ ارواح اللّاجئين وتوفير الملاذ الآمن لهم إلى تحسين ظروفهم المعيشية وضمان اعتمادهم على انفسهم، والعمل على خلق ظروف مواتية للّاجئين من اجل المشاركة بفاعلية في الحياة الإقتصاديّة والإجتماعيّة، وتعمل الحكومة التركية من اجل دمج اللّاجئين السّوريين في المجتمع التركي.[3]

وتتضمن الإستجابة التركية أيضا منح الجنسية التركيّة للّاجئين السّوريين، وعلى الرغم من أن قضية منح اللّاجئين السّوريين الجنسية التركية لازالت في طور المسودة، إلّا أنّها تعبر عن رد فعل ورسالة للدول الأوربيّة التي تمارس سيّاسة الإنتقاء على أساس ديني وطائفي في منح حق اللّجوء للسّوريين، وقد حددت الحكومة التركيّة معياري الكفاءة والتعليم من أجل الحصول على الجنسية، وبصفة إستثنائية كالأطفال اليتامى الذين فقدوا كل ذويهم.[4]

---

[1]. **الوثيقة الأردنية بشأن اللّاجئين السّوريين بمؤتمر لندن**، في: http://alghad.com/articles/918692 (2017/05/06).

[2]. **المكان نفسه.**

[3]. مولود جاويش أوغلو، **تركيا وأزمة اللّاجئين السّوريين: مثال للإنسانية 2-2**، في: http://www.turkpress.co/node/29286 (2017/05/07).

[4]. تفاصيل خطة تركيا لمنح الجنسية للّاجئين السّوريين، في: https://www.arabdia.com/ (2017/05/07).

وفي سنة 2014، بدأت تركيا في تنفيد إطار تشريعي جديد شمل قانون اللّجوء، قانون الأجانب، وقانون الحماية الدّوليّة، من أجل حماية اللّاجئين السّوريين وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الرئيسية، وحرية الوصول إلى التعليم بالنسبة للأطفال، وضمان الرعاية الصحية والعلاج من خلال دفع الرسوم المطبقة بالتساوي مع المواطن التركي، وتسهيل الإجراءات القانونيّة المتضمنة تراخيص طلب العمل.[1]

رابعا: الإستجابة الأوربيّة لأوضاع اللّاجئين السّوريين

يفخر الاتحاد الأوربي بأنه منارة اقليمية في تعامله مع اللّاجئين، لكن الشّلل الذي يعتريه إزاء مسألة منظومة اللّجوء المشتركة قد تمثل أكبر إخفاق له منذ تأسيسه سنة 1992، حيث لا يزال الإتحاد الأوربي منشغلا بالخلافات القائمة بين الدّول الأعضاء حول مسألتي استقبال اللّاجئين أو غلق الحدود.[2]

وتمثلت الإستجابة الأوربيّة مع الموجات الأولى لتدفق اللّاجئين السّوريين في تقسيمهم على الدّول الأعضاء داخل الإتحاد في إطار توزيع المسؤوليّة وفق معايير جديدة تشمل الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، لتقاسم أعباء اللّاجئين السّوريين.[3]

وفي سنة 2015 صاغت المفوضيّة الأوربيّة جدول أعمال الإتحاد الأوربي بشأن الهجرة، شملت حالة الطوارئ، وضع الأولويات السّيّاسيّة، وإعادة مراجعة نظام التوطين، إستجابةً لأزمة اللّاجئين السّوريين، وأعلنت المستشارة الألمانية "**Merkel** " أن الإستجابة الالمانية للّاجئين السّوريين تتمثل في فتح الحدود رغم مساعي الدّول الأوربيّة الأخرى لتبني سياسة موحدة من الأزمة والتي تتمثل في غلق الحدود أمام اللّاجئين السّوريين.[4]

المطلب الثاني: على مستوى المنظمات الدّوليّة

تسعى المنّظمات الدّوليّة الحكومية وغير الحكومية خاصة المفوضيّة السامية لشؤون اللّاجئين للاستجابة لأوضاع اللّاجئين السّوريين عبر خطط تتبناها هذه المنظمات، حسب الأولوية.

---

[1]. Turky, **Regional Refugee & Resilience** (Plan 2015-16) ,p 5-6.

[2]. الحسن بن طلال، **أوربا ومستقبل سياسة اللّاجئين**، (نشرة الهجرة القسرية، وجهة الوصول: أوربا، العدد 51، جانفي 2016)، ص 78.

[3]. Sergio Carrera and Others, **The Eu's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities**, (Centre for European Policy Studies 2015), p 7.

[4]. Bianca Benvenuti. İlke Toygür,**The European Response To The Refugee Crisis: Angela Merkel On The Move** ,(Istanbul Policy Center 2016), p 2.

1_ إستجابة منظمة العمل الدّوليّة للّاجئين السّوريين

وفي اطار خطة الأمم المتحدة العامة للتصدي للّاجئين السّوريين في الأردن، اطلقت **منظمة العمل الدّوليّة** سلسلة مشاريع تجريبية من أجل تحسين سبل العيش وتوفير مناصب شغل، وتستند منظمة العمل الدّوليّة حاليا للبرامج القائمة في الأردن من خلال ثلاث عناصر مترابطة بهدف: [1]

أ_ دعم حوار السيّاسات ووضعها بغية إيجاد حلول لسوق العمل، بحيث تعزز صمود المجتمعات المحلية المضيفة من جهة واللّاجئين السّوريين من جهة أخرى.

ب_ تنمية قدرات أصحاب المصلحة المحليين في المجتمعات المضيفة على تنفيذ إستراتيجيات تُسرّع وتيرة النمو الإقتصادي.

ج_ تحسين سلال القيمة ودعم خلق فرص العمل لاسيما في صفوف المرأة.

ولأجل مواجهة أزمة اللّاجئين السّوريين في لبنان بصورة ملائمة تنفد منظمة العمل الدّوليّة استراتيجية تستند إلى البرامج القائمة في لبنان من خلال ثلاث عناصر مترابطة هي: [2]

العنصر الأول: تقييم أثر أزمة اللّاجئين على العمل اللائق، فمن الضروري البحث عن اسباب وعواقب الأزمة من أجل ضمان نجاعة الخطة.

العنصر الثاني: تعزيز فرص الحصول على عمل، تمثل خطة المنظمة في إطلاق مشاريع ومبادرات تشاركية تحفز التنمية الإقتصاديّة.

العنصر الثالث: مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، أطلقت منظمة العمل الدّوليّة خطة العمل الوطنية لمكافحة أسوأ عمل الأطفال إلى جانب مشاريع أخرى تهدف إلى حماية الأطفال من الإستغلال.

2_ اِستجابة المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين لأوضاع اللّاجئين السّوريين

أما المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين تواصل استراتيجيتها الشاملة في لبنان لحماية اللّاجئين ومساعدتهم في إيجاد حلول لهم، من خلال بناء شراكة فعالة مع الحكومة والسلطة القضائيّة، الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية واللّاجئين أنفسهم، وترتكز

---

[1]. **تصدي منظمة العمل الدوّلية لأزمة اللّاجئين السّوريين في الأردن**، في:
http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/jordan/lang--ar/index.htm
.(2017/05/06)

[2]. تصدي منظمة العمل الدوّلية لأزمة اللّاجئين السّوريين في لبنان، في:
http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lebanon/lang--ar/index.htm
.(2017/05/07)

أنشطة المفوضيّة على التنسيق العام لأزمة اللّاجئين السّوريين، التسجيل، مراقبة تدابير الحماية، انشطة التوعية، إعادة التوطين، القبول الإنساني، تقديم المنح النقديّة، خدمات الرعاية الصحية والتعليم.[1]

وفي الأردن لاتزال المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين تولي أولوية كبيرة لأجل ضمان حماية اللّاجئين على الرّغم من التدفقات الجديدة للّاجئين السّوريين على الأردن، كما تضمن المفوضيّة المحافظة على المعايير الدّوليّة لجميع الأشخاص الذين تعنى بهم، إلى جانب تقديم الدعم للسلطات الأردنية من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية التي تتعامل معها، حيث أنها ستضمن عملية تسجيل اللّاجئين في الوقت المناسب، وتنسق المفوضيّة مع الحكومة الأردنية وستكون خطة الإستجابة الإقليميّة لدعم اللّاجئين وتمكين المجتمعات المضيفة لعام 2015 جزءاً من خطة الإستجابة الإقليميّة لسوريا سنة 2014 باعتبارها النداء الرئيسي المشترك بين الوكالات.[2]

وفي تركيا اعلن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين "**Filippo Grandi**" (2016)، بتعزيز دعم المفوضيّة لحماية اللّاجئين السّوريين في تركيا، حيث عبر عن تقديره للحكومة التركيّة لاستضافتها ما يقارب 2.7 مليون لاجئ سوري (منذ بداية الأزمة السّورية إلى غاية العام 2016)، وتتضمن استجابة المفوضيّة للّاجئين السّوريين في تركيا حسب الأولوية، إذ تشمل تمكين المزيد من الأطفال للوصول إلى التعليم الوطني، فتعمل المفوضيّة على توجيه برامجها المختلفة نحو المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تهدف إلى تمكين اللّاجئين السّوريين من الحصول على تصاريح العمل، وتعمل المفوضيّة على إعادة توطين اللّاجئين وإيجاد حلول دائمة لهم.[3]

بعد إطلاق مبادرات وطنية واقليمية، تستمر المفوضيّة وأصحاب المصلحة الرئيسيون بتعزيز أنظمة اللّجوء والحماية الدّوليّة على المستوى الأوربي، وتعتبر إجراءات وشروط استقبال اللّاجئين خاصيّة مهمة في عمل المفوضيّة في البلدان الأوربيّة، حيث تستهدف المفوضيّة في استجابتها للّاجئين السّوريين في أوربا الأطفال غير المصحوبين بذويهم وأولئك الذين فقدوا ذويهم جراء أعمال العنف في سوريا.[4]

---

[1]. عمال المفوضيّة في لبنان، في: **http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html** (2017/05/06).

[2]. عمال المفوضيّة في الأردن، في: http://www.unhcr.**org/ar/4be7cc278c8.html** (2017/05/07).

[3]. ميليسا فليمنغ، **المفوضيّة تتعهد بتقديم المزيد من الدعم لاستجابة تركيا للّاجئين**، في:
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/9/57cbf3bc4.html (2017/05/07).

[4]. لمحة عامة عن العمليات الإقليمية للمفوضية لعام 2015 – أوروبا، في:
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2742.html (2017/05/07).

ولم تستثني المفوضيّة في استجابتها للّاجئين السّورين من تقديم الحماية والخدمات للنازحين داخليا من خلال التنسيق المشترك بين مختلف الوكالات في مجال الحماية، ذلك من خلال تقديم المساعدات الأولية وادارة المخيمات، مع تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانيّة حسب الأولية والأكثر تضرراً حسب المناطق التي تتواجد بها المفوضيّة[1]

3_ اِستجابة منظمة العفو الدّوليّة لأوضاع اللّاجئين السّوريين

تسببت الأزمة المتواصلة في سوريا بنزوح جماعي للسّكان، حيث نزح نحو 7.6 مليون شخص من ديارهم داخل البلد حسب المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين، ولجأ نحو 4 ملايين شخص نحو لبنان، الأردن، وتركيا، طبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة، وكان نصف من نزحوا من الأطفال والنساء.[2]

تقوم منظمة العفو الدّوليّة بحشد كامل جهودها من اجل تقاسم المسؤولية بين الدّول بطريقة تضمن توفير حماية أكبر للّاجئين في مختلف دول العالم، وتعتقد المنظمة انه يجب أن تكون هناك مساهمات أكثر إنصافا فيما يخص تقاسم المسؤولية عن اللّاجئين، في هذا الصدد تقترح منظمة العفو الدّوليّة إصلاحا جذريا في الطريقة التي تتقاسم من خلالها الدّول المسؤولية عن اللّاجئين وهذه المقترحات هي: [3]

أ_ استحداث نظام يستخدم معايير ملائمة وموضوعية تضع تصوراً عن نصيب كل دولة في استضافة اللّاجئين.

ب_ استخدام المعايير المذكورة في التعامل مع الابعاد الجوهرية لأزمة اللّجوء العالمية القائمة.

ج_ اعادة توطين اللّاجئين المستضعفين.

د_ تخفيف حدة الضغط عن الدّول التي تستضيف عدداً كبيراً من اللّاجئين.

---

[1]. عمال المفوضيّة في الجمهورية العربية السّورية، في: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278fe.html (2017/06/07).

[2]. حالة حقوق الإنسان في العالم، **تقرير**، (منظمة العفو الدّولية، 2016/2015)، ص 222.

[3]. منظمة العفو الدّولية، **التصدي للأزمة العالمية للّاجئين، من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها**، (مطبوعات منظمة العفو الدّولية 2016)، ص، ص. 68-69.

4_ اِستجابة منظمة الصحة العالمية لأوضاع اللّاجئين السّوريين.

أشار بيان لمنظمة الصحة العالمية أن ثلث العاملين الصحيين في سوريا قد غادروا البلاد، وأُغلقت أكثر من نصف المستشفيات والمرافق الصحية العامة، أو أنّها تعمل بشكل جزئي فقط، وأنخفض الإنتاج المحلي للأدوية بنسبة 70% تقريبا، حيث تطالب المنظمة المجتمع الدّولي باتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير الرعاية الصحيّة لملايين اللّاجئين في المجتمعات المضيفة داخل البلدان المجاورة، حيث يشكل الطلب المتزايد على الخدمات الصحية ضغوطاً كبيرة على البنيّة التحتيّة للصحة العامة.[1]

وتمكنت منظمة الصحة العالمية بالتنسيق مع اليونيسيف مطلع العام 2013 من تقديم الدعم النفسي، الإجتماعي، والصحي لأكثر من 100 ألف طفل سوري، ذلك من خلال 52 من المواقع المخصصة الصديقة للأطفال في مخيمات اللّاجئين، ثم من خلال 34 موقع مخصص لحماية الأسرة والطفل في المجتمعات المضيفة للّاجئين في دول الجوار، شملت فعاليات المواقع الصديقة للأطفال ومواقع حماية الأسرة والطفل الأنشطة الترفيهية المُصممّة من أجل تحسين أخلاقيات وسلوك العمل الجماعي، وصولا إلى التعريف العام بحقوق الطفل.[2]

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لحالة اللّجوء السّوري

بعد خمس سنوات من عمر الأزمة في سوريا، لايزال اللّاجئون السّوريون في مختلف دول العالم يحلمون بالعودة إلى بلادهم، حتى لا تتكرر قضية اللّاجئين الفلسطينيين معهم، إلّا أنّ عودتهم ترتبط بأمرين: [3]

أولا: خطر زيادة الطابع الطائفي المغذي لخطاب العنف والكراهيّة في سوريا، وفي هذا السيناريو من غير المحتمل أن يشعر اللّاجئون بالأمان عند عودتهم إلى سوريا.

---

[1]. **منظمة الصحة العالمية تدعو إلى تعزيز الدعم للمعونة الصحية في سوريا والبلدان المجاورة المضيفة للّاجئين**، في: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28544#.WRBYj9yqmCo (2017/05/08).

[2]. **سوريا_ حالة الطوارئ المعقدة**، (الوكالة الامريكية للتنمية الدوّلية، نشرة الوقائع رقم 4، 2013)، ص 4.

[3]. Vanessa Newby, **The Future of Syrian Refugees in Lebanon**, En : **https://protectiongateway.com/2017/01/10/the-future-of-syrian-refugees-in-lebanon/** (08/05/2017).

ثانيا: إمكانية فوز بشار الأسد بالحرب الدائرة في سوريا أي بقاء النظام، حيث يُعتبر كل من غادر البلاد عدوٌ للنظام بحكم الأمر الواقع، ذلك أنّ الآليات الأمنيّة القمعية للنظام لاتزال قوية.

غير أن الوضع العام لسوريا اليوم، يستبعد كلا الأمرين، فلا اللّاجئون يريدون العودة، ولا الحل السلمي والسيّاسي ظهرت بوادره في الوقت الرّاهن.

إلّا أنّ القوى الدّوليّة ذات العلاقة بالأزمة السّورية من منظورها التحليلي لواقع الحرب الدائرة في سوريا، ترى أنّ مستقبل اللّاجئين السّوريين يبقى غير واضح لأنه في نهاية المطاف يكون مصيرهم مصير اللّاجئين الفلسطينيين الذي بدأ سنة 1948، أي استحالة العودة إلى بلادهم، غير أنّ هذه المقارنة التاريخيّة لا يمكن إسقاطها على الواقع السّوري، ذلك أن اللّجوء الفلسطيني لم يبدأ سنة 1948، وإنما مع اعلان قيام الدّولة الإسرائيلية، وإعلان قادة دول المقصد بالنسبة للّاجئين الفلسطينيين بالحق في حصولهم على الجنسية، خاصة في لبنان والأردن.[1]

أولا: سيناريوهات مآل الأزمة السّورية

عند دراسة حالة اللّجوء السّوري لا يمكن عزلها عن الواقع السيّاسي للدّولة السوية غير المستقر، الذي يشهد أزمة على كل الأصعدة، فعدم الإستقرار يمثل سبب واللّجوء نتيجة لعدم الإستقرار، وعليه فإن دراسة الواقع السياسي يؤدي إلى صيّاغة سيناريوهات مستقبلية لحالة اللّجوء السّوري كما يلي: [2]

_ السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

يعتمد هذا السيناريو على بقاء الوضع الرّاهن كما هو، بدون غلبة لأي طرف من الأطراف المتحاربة.

_ يعتبر هذا السناريو الأكثر واقعية لحالة الأزمة السّورية، إذ أن كل المعطيات تشير بقاء الوضع الرّاهن، فتزايد عدد طلبات اللّجوء من طرف السّوريين، يعني أن لا حل للأزمة في الوقت الحالي، أو حتى

---

[1]. أحمد أبو مطر، واقع ومستقبل اللّاجئين السّوريين في الأردن، في:
http://elaph.com/Web/opinion/2014/12/963230.html (2017/05/08).

[2]. حسن بن عبدالله الدعجه، عبدالله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، **اللّجوء وابعاده الامنية والسّيّاسيّة والإجتماعيّة**، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2015)، ص، ص 26.

على المدى القريب او المتوسط، فهذا السيناريو ينعكس على اللّاجئين السّوريين ببقاء وضعهم على ما هو عليه، أي بقائهم في الدّول التي لجأوا اليها، أو تغيير الوجهة في حال استمرار أوضاعهم السيئة.

_ السيناريو الثاني: الاصلاحي التفاؤلي.

يرتكز هذا السيناريو على رؤية تعتمد على امكانية توافق القوى الدّوليّة والإقليميّة حول تسويّة سياسية للخروج من الأزمة.[1]

_ لا يمكن اِستبعاد هذا السيناريو رغم صعوبة تحققه، لأن المواقف الدّوليّة لم تتغير من الأزمة السّورية، رغم تغير اِستراتيجية ادارتها، فروسيا لا يمكن أن تتخلى عن النظام السّوري بسهولة تامة، خاصةً لما تمثله سوريا في اِستراتيجية السياسة الخارجية الروسية، كما لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في صدام مباشر مع روسيا والحليف التقليدي للنظام السّوري ايران، إذ يعتبر هذا السيناريو في حالة التوافق الدّولي حول الأزمة السّورية، الافضل للّاجئين السّوريين الذي يتيح لهم امكانية العودة بلادهم، والاختيار ما بين البقاء والعودة بالنسبة للحاصلين على جنسية بلد الملجأ.

_ السيناريو الثالث: التحول الراديكالي التشاؤمي

يقوم هذا السيناريو على رؤية ترتكز على انه باستمرار تفاقم الوضع الراهن، تتقدم قوى المعارضة المختلفة على النظام الذي سيسقط، ومن تم تفكك الدّولة السّورية وانهيارها.[2]

_ في حال عدم ايجاد حل سلمي وتوافقي للأزم السّورية، قد يُفتح الباب لهذا السيناريو الذي يُؤدي إلى انهيار الدّولة السّورية بفعل تقدم قوى المعارضة المختلفة مذهبيا وإيديولوجياً، ذلك أنّ انهيار الدّولة السّورية يمثل جرعة كبيرة للمنظمات الإرهابية على رأسها تنظيم الدّولة الإسلامية، حيث تعتبر سوريا في هذه الحالة بيئة حاضنة للتطرف والجريمة بكل اشكالها، هذا السيناريو يمثل أخطر سيناريو على اللّاجئين السّوريين، إذ من الممكن جدا في ظل التحوّل الراديكالي أن يُصبح اللّاجئون السّوريون مثل اللّاجئون الفلسطينيون في الاغتراب.

---

[1]. عبدالله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، ***مرجع سابق***، ص 27..

[2]. ***المكان نفسه***.

ثانيا: سيناريوهات اللّاجئين السّوريين، (المانيا).

أما مستقبل اللّجوء في المانيا، يكتنفه بعض من الغموض، فهناك عدة سيناريوهات تطرح بهذا الشأن كما يلي:

_ **السناريو الأول:** تصاعد خطاب الكراهية والعف ضد اللّاجئين، ومن تم فلا أحد يعلم بمصير هذا الوضع.[1]

_ يعتبر هذا السيناريو الأقرب إلى الواقع من الناحية النظرية، فرغم سيّاسة الترحيب الألمانيّة باللّاجئين السّوريين، غير أنّ صعود اليمين المتطرف قد يغير كل المواقف.

_ **السيناريو الثاني:** امكانية تغيير المانيا لسياستها تجاه اللّاجئين السّوريين في ظل الزيادة المرتفعة في النفقات على اللّاجئين السّوريين.[2]

_ رغم اِمكانية تغيير ألمانيا لموقفها تجاه اللّاجئين السّوريين، إلا انه يبقى مرتبط بالسياسة الأوربيّة عامة تجاه قضايا اللّجوء والهجرة.

_ **السيناريو الثالث:** إمكانية إندماج اللّاجئين السّوريين في وسط المجتمع الألماني، ويبقى هذا السيناريو قائما والأقرب للوقوع اذا ما زادت مساهمة اللّاجئين السويين في تنمية الاقتصاد الالماني.[3]

_ القول باندماج اللّاجئين السّوريين في المجتمع الالماني متوقف على تسويّة الأزمة السّورية أو تفاقمها، فلا يمكن إدماج اللّاجئين السّوريين في حال تم تسويّة الأزمة، ولا الدّولة الألمانية تخاطر بإدماج ذلك العدد الكبير من اللّاجئين، لاعتبارات ثقافية، إجتماعيّة، دينية...الخ.

إلا ان السيناريو الوحيد للّاجئين السوريين، هو بقاءهم لاجئين في كل دول العالم رغم مساعي الدول إلى ادماجهم، غير أن نظرة المجتمعات المضيفة تبقى تحمل الكثير من الحقد وتداول خطابات الكراهية والعنصرية ضد اللّاجئين، حتى يحين موعد عودتهم إلى بلادهم.

---

[1]. **شوقي طروة، حاضر ومستقبل اللّاجئين السّوريين في المانيا، http://orient-news.net/ar/news_show/102904/0** (2017/05/08).

[2]. ***المكان نفسه.***

[3]. ***المكان نفسه.***

ملخص الفصل الثالث

بعد خمس سنوات من الأزمة السّورية، لاتزال أوضاع اللّاجئين السّوريين في دول الجوار والدّول الأوربيّة على حالها، فبعد أن تيقن قادة هذه الدّول أنّ لا أمل في الوصول إلى تسويّة سيّاسيّة للأزمة السّوريّة تمكن اللّاجئين من العودة إلى بلادهم، بدأت التغييرات تطرأ على السيّاسات الحكومية تجاه اللّاجئين لبعض الدّول، وتنامي خطاب العنف والكراهيّة ضدهم، ما يفتح الباب أمام معاناة أخرى للّاجئين السّوريين في صراعهم مع البقاء أمام التحديات التي فرضت عليهم في بلدان اللّجوء.

فرغم الإستجابة الإقليميّة والدّوليّة، والمنظمات الدّوليّة الحكومية وغير الحكومية لأوضاع اللّاجئين السّوريين، إلّا أنّها لم تغطي إحتياجات اللّاجئين السّوريين، في ظل تزايد عدد اللّاجئين، يقابله ضف في الإيرادات المقدمة من طرف الدّول المانحة، إذ غياب الإحصائيات الرّسمية بفعل الهجرة غير الشرعيّة للسّوريين نتج عن السيّاسات المطبقة من بلدان الجوار والدّول الأوربيّة المتمثلة في غلق الحدود بعد 2015، واستعمالها لتفجيرات باريس كغطاء لتطبيق هذه السيّاسة ضد اللّاجئين، رغم الموقف المعارض من المفوضيّة السّامية للّاجئين.

ويبقى الرهان الأكبر للّاجئين السّوريين متمثلا في إيجاد تسويّة سياسية وتوافق دولي حول الأزمة السّورية، يمكنهم من العودة إلى بلادهم، وإنهاء معاناة اللّجوء التي لاتزال إلى يومنا الحالي، إلا أن واقع الحال يجعل من إيجاد مخرج سلمي للأزمة السّورية غير مطروح، في ظل تمسك كل الأطراف في الواقع السّوري بمواقفها، وعدم توافق القوى الدّوليّة والإقليميّة على التوازنات والمصالح في منطقة سوريا بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الخاتمة

تعد الظّاهرة النّزاعية من بين الظّواهر المعقّدة والمتشابكة في العلاقات الدّوليّة، التي حظيت باهتمام عديد الباحثين والمفكرين في المجال، على المستوى السيّاسي، الأمني، الإقتصادي، والإجتماعي، أما مجال دراستنا فيتعلق بالنّزاعات الدّوليّة ومشكلة الهجرة واللّجوء، وتعد أزمة الهجرة واللّجوء السوري أحد مخرجات هذه الازمة التي بدأت في مارس 2011، إبان ما عرف بالرّبيع العربي الذي مسّ عدة دول عربية، لذلك حاولنا من خلال موضوعنا المعنون بـ " **النّزاعات الدّوليّة ومشكلة الهجرة واللّجوء_ دراسة حالة سوريا 2005/2011**، الاجابة على الاشكالية التالية: **إلى أيّ مدى استجابت السياسات الدّوليّة عبر خططها الإقليمية لأوضاع اللّاجئين السّوريين ؟.**

ومن خلال دراستنا للأزمة السّورية وأزمة اللّاجئين بين عامي 2011 و2016، ضمن الاطار المنهجي المتبع خلال مرحلة إعداد الدّراسة نستنتج ما يلي:

_ أنّ الحضور الإقليمي والدّولي في الشرق الأوسط غير مرتبط بمتغير واحد على حساب الأخر، ذلك أنّ المنطقة ذات أهمية استراتيجية وحيويّة بالنسبة للنّسق الإقليمي الدّولي.

_ أنّ تجليات الرّبيع العربي لم تنحصر في محاولة تغيير الأنظمة الشمولية فقط، إنما تعدتها إلى الأبعاد الإنسانيّة والإجتماعية كأزمة اللّاجئين.

_ تداعيات اللّاجئين السّوريين على دول المقصد، (لبنان، تركيا، الأردن، ألمانيا)، لا يمكن حصرها في الشق السلبي فقط، لأن اللّاجئين قد يساهموا في تنمية إقتصاديات هذه الدول، كما أنّ الأدمغة اللّاجئة تُستغل في تطوير مختلف المجالات داخل الدول المضيفة.

_ أنّ الشعارات التي ترفعها الدول الأوربيّة في مجال حقوق الانسان، كشفت عيوبها أزمة اللّاجئين السّوريين، من خلال السّياسة الإنتقائيّة لقبول طلبات اللّجوء.

_ رغم الجهود الدّوليّة ومساعي المنظّمات الحكومية وغير الحكومية لإحتواء أزمة اللّجوء السّوري، إلا أنّ الظاهرة في ارتفاع مستمر، بسبب سيّاسات الدّول المضيفة من جهة، وتزايد عمليّات العنف في الدّاخل السّوري من جهة أخرى.

_ أنّ مستقبل اللّاجئين السّوريين مرتبط بحل سلمي وسيّاسي للأزمة السّورية، ليس على المستوى السيّاسي والأمني فقط، وإنما تقديم القيادة السّورية الجديدة ضمانات بحق اللّاجئين في العودة إلى بلادهم، وعدم التعرض لهم بعيداً عن أي حسابات قد تفرضها عمليّة إنتقال السّلطة.

_ أنّ اللّاجئين السّوريين في كل من الأردن ولبنان يخضعون للحماية فقط، فهم خاضعون للمفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين بطلب من الدّولتين، ذلك أن كلتا الدّولتين لحد اليوم لم تصادقا على الإتفاقيّة الدّوليّة لشؤون اللّاجئين لسنة 1951.

_ بالرّغم من الظروف الجيدة نسبياً في تركيا للّاجئين السّوريين، إلا أنّهم ومن الناحية القانونيّة يخضعون للحماية التركيّة، ذلك أنّ الحكومة التركيّة مصادقة على الإتفاقيّة الخاصة بشؤون اللّاجئين لسنة 1951 وفق شروط جغرافيّة، أي أنّها تفتح ملاجئها للقادمين من الدّول الأوربيّة فقط، بينما لا تطرح المشكلة القانونيّة لصفة اللاجئ في الدّول المصادقة على الإتفاقيّة الدّوليّة لشؤون اللّاجئين.

_ أنّ تعامل الدول مع اللّاجئين السوريين لا يخضع فقط للوائح المفوضية العليا لشؤون اللّاجئين، ويمكن القول أنّ المواقف الدّوليّة من الأزمة السّورية، تأثر بشكل كبير في طبيعة التعامل والتعاطي مع أزمة اللّاجئين، كما أنّ القدرات الإقتصاديّة والماليّة بالإضافة إلى البناء الإجتماعي والثقافي للدّول المضيفة يُعتبر متغير أساسي في التّعامل مع اللّاجئين.

_ فيما يخص الإجابة على الفرضيّات ومدى تحققها في الدّراسة التي قمنا بها، نجد أنّ الفرضية الأولى: **تداعيات اللّاجئين على دول المقصد (لبنان، الاردن، تركيا، الاتحاد الأوربي)، شملت المستوى الأمني، الاقتصادي والإجتماعي**، يمكن اعتبارها صحيحة بشكل كبير، ذلك أنّ مستوى القبول الإجتماعي من طرف المجتمعات المحليّة للدّول المضيفة في سنوات اللّجوء الأولى، تخللّه بعض الخوف من تأثير حركات اللّجوء على المجتمعات المضيفة، خاصة تلك التي تعاني من هشاشة في تركيبتها الإجتماعية، السّيّاسيّة والأمنيّة.

_ فيما يخص الإجابة على الفرضية الثانية: **استمرار عمليات العُنف داخِل سوريا أدّى إلى بُروز ظاهرة النُّزوح في مرحلة أولى، ثم ظاهرة اللّجوء في مرحلة ثانيّة**، صحيحة نسبياً، فعمليّة اللّجوء لم تبدأ مع بداية الأزمة السّوريّة مباشرة، إنما بدأت على شكل نزوح من المناطق التي تشهد معدلات مرتفعة من

العنف إلى المناطق الأمنة، إلا أنّ تطور معدل العنف الذي مسّ أغلب المحافظات السّوريّة، عجل بتطور الحركة من النّزوح الدّاخلي إلى النّزوح الخارجي، أو ما يعرف بطلب اللّجوء.

_ أما فيما يخص الفرضية الثالثة القائلة بـ: **استجابة البيئة الخارجية (الاقليمية والدّوليّة)، ساهم في رفع عدد اللّاجئين السّوريين،** يمكن اعتبارها صحيحة ذلك أن في السنوات الأولى للّجوء، ذلك أنّ الإستجابة اختلفت من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة للإرتفاع في عدد اللّاجئين مرتبط بشكل كبير بتطور الأوضاع في سوريا، وغياب الحلول بالنسبة للشّعب السّوري الذي لم يبقى أمامه سوى خيار اللّجوء.

_ فيما يخص الفرضية الرّابعة الذي جاءت على شكل: **مُستقبل اللّاجئين السّوريين مُرتبط بالإرادات الدّوليّة والاقليميّة ومصّالحها في المنطقة،** لا يمكن القول بصحتها من عدمها، لأنها مرتبطة بمستقبل الأزمة السّوريّة، إلا أنه يمكن القول، بعد تطور الأزمة ودخول الأطراف الخارجيّة فإن مستقبل اللّاجئين السّوريين مرتبط بمدى إرادة هذه الأطراف في حل الأزمة السّوريّة.

من خلال هذا تكون الإجابة على الإشكّالية الأساسيّة لموضوع دراستنا كالأتي: **إلى أيّ مدى استجابت السّياسّات الدّوليّة عبر خُططها الإقليميّة لأوضاع اللّاجئين السّوريين ؟.** نقول أنّ الإستجابة الدّوليّة والإقليميّة لأوضاع اللّاجئين السّوريين تختلف من دولة إلى أخرى، لإعتبارات سيّاسيّة، أمنيّة، إقتصاديّة ومجتمعيّة، ففي كثير من الأحيان توجهت سيّاسات دول المقصد للّاجئين السّوريين حسب مواقف هذه الدّول من الأزمة السّوريّة، فسعي المجتمع الدّولي مرفوقاً بالمنّظمات الدّوليّة الحكوميّة وغير الحكوميّة لم يرقى إلى مستوى تطلّعات اللّاجئين، كما أنّ شح الموارد من طرف الدوّل المانحة ألقى بظلاله على تدبدب الإستجابة الدّوليّة والإقليمية للّاجئين السّوريين.

فهرس الخرائط والجداول.

أولا: الخرائط.

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
الخريطة رقم 01	خريطة سوريا السياسيّة	**27**
الخريطة رقم 02	خريطة سوريا في الشرق الأوسط	**29**
الخريطة رقم 03	خريطة نظرية قلب الارض، "ماكيندر	**30**
الخريطة رقم 04	خريطة نظرية قلب الأرض، "سبيكمان	**31**
الخريطة رقم 05	مناطق السيطرة للأطراف المتحاربة في سوريا	**43**
الخريطة رقم 06	خريطة النزوح الداخلي، 2013	**59**
الخريطة رقم 07	الطرق الرئيسية للنازحين داخليا، 2014	**63**
الخريطة رقم 08	توزُع اللاّجئين السّوريين في لبنان، 2015	**73**
الخريطة رقم 09	عدد اللّاجئين السّوريين في دول الجوار،2015	**77**
الخريطة رقم 10	طلبات اللّجوء السوري لدى الإتحاد الأوربي،2015	**79**
الخريطة رقم 11	اجراءات الدول الاوربية لوقف تدفق اللّاجئين	**80**

ثانيا: الجداول.

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي السوري،2011	**32**
الجدول رقم 02	معدّلات المشاركة في العمل في سوريا،2010/2001	**33**
الجدول رقم 03	معدل النّمو الاقتصادي السوري،2015/2011	**41**
الجدول رقم 04	الأطراف المتحاربة في سوريا حتى 2016	**42**
الجدول رقم 05	عدد النازحين حسب المناطق الأكثر ضرر	**60**
الجدول رقم 06	أكثر المدن التركيّة إيواءً للاّجئين السّوريين،2015	**70**
الجدول رقم 07	عدد اللّاجئين السّوريين في مخيمات الأردن،2015	**75**

ثالثا: الاشكال.

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	الوضع العام للإقتصاد السّوري،2015/2011	**39**
الشكل رقم 02	النسبة المئوية لطالبي اللجوء في العالم	**66**
الشكل رقم 03	اِرتفاع عدد طلبات اللّجوء السّوري،2014/2012	**67**
الشكل رقم 04	معاناة اللّاجئين السوريين في لبنان	**74**
الشكل رقم 05	نسبة اللّاجئين السّوريين في ألمانيا،2014	**84**
الشكل رقم 06	نسبة اللّاجئين السّوريين في ألمانيا،2015	**86**

رابعا: الصور.

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
الصورة رقم 01	مأساة النازحين السّوريين	**61**
الصورة رقم 02	معاناة اللّاجئين السّوريين	**65**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

اولا: المصادر:

1_ القرارات.

1. منظمة الامم المتحدة، **القرار**: 2043/ 2012
2. منظمة الامم المتحدة، **تقرير** الامين العام في تنفيد قرار مجلس الامن 2034، (2012).
3. جامعة الدول العربية، **القرار** رقم: 7460،الدورة العادية 23، بغداد، العراق، 29آذار/مارس 2012.

ثانيا: المراجع باللغة العربية.

_القواميس والموسوعات:

4. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، بيروت: دار الهدى للنشر و التوزيع، ج 3.
5. ايفانز غراهام، جيفري نوينهام، **قاموس بانغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للابحاث،ط1، 2004.
6. بيلي فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، الامارات: مركز الخليج للأبحاث والترجمة، ط1، 2004).

_ الكتب.

7. البهجي محمد ايناس، **الاسس الدولية لحق اللجوء السياسي والانساني بين الدول**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،ط1، 2013.
8. ابراهيم قيسون، **سياسة الاتحاد الاوربي تجاه الازمة السورية: الثوابت والمتغيرات**، طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 2016.
9. أحمد سعيد ابراهيم، **الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، وزراة الثقافة.
10. احمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

11. الحنكاوي ثروث، **الاطماع الاجنبية في بلاد الشام سوريا تحت الانتداب الفرنسي**، الاردن: دار دجلة، ط1، 2014.
12. ارس بولنت وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، عمان: مركز الدراسات الشرق الاوسط، ط1، 2012.
13. الربيع وليد خالد، **اللجوء السياسي في الفقه الاسلامي والقانوني، دراسة مقارنة**، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
14. الشبكي عمرو واخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، "مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سوريا، الاردن"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014.
15. المالح هيثم، **روسيا والثورة السورية من دعم القاتل الى شريك في القتل**، عمان: مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2014.
16. الزويري محجوب، **إيران"الثورة"و الثورات العربية:** ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومالاتها، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016.
17. الغزالي ناصر، **النازحون في سورية واللاجئون السوريين في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية- واللجنة العربية لحقوق الإنسان.
18. بلقزيز عبد الاله، **رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر-المغرب-سورية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
19. بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2007.
20. بوقارة حسين، **تحليل النزاعات الدولية** (مقاربة نظرية)، سلسلة دراسة دولية 1، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، 2008.
21. بن عبد الله الدعجة حسن، عبدالله بن خالد بن سعود الكبير آل سعود، **اللجوء وابعاده الامنية والسياسية والاجتماعية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2015.
22. جيمس داورتي، روبيرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة و التوزيع، 1985.
23. وضاح محمود الحمود، **اللجوء وابعاده: الامنية والسياسية والاجتماعية، اوضاع اللاجئين في المملكة الاردنية الهاشمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2015.

24. وليد محمود خالد، نيروز ساتيك،"**الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013.

25. حماد كمال، **النزاعات الدولية**، (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 1998.

26. لوبيموفا غالينا، **سيكولوجية النزاع**، ترجمة نزار عيون السود، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2007.

27. محمد الزين حسن، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الاوسط الكبير**، بيروت: ، دار القلم للنشر، ط1، 2013.

28. معن فهد، الثورة السورية، **قصة البداية، قصة البداية**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014_07_22.

29. سليمان خليل عرنوس، **الازمة الدولية و النظام الدولي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.

30. قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة و التحليل**، باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

31. قرني بهجت، **التنمية الانسانية العربية في القرن الحادي و العشرين اولوية التمكين**، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، 2014.

32. قومان مناف محمود، **اسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد 2011**، مركز ادراك للدراسات والاستشارات.

33. رزيق المخادمي عبد القادر، **الهجرة السياسية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2012.

34. شرقي الجبوري، مصلح خضر ، **جذور الإستبداد و الربيع العربي**، عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط 1. 2014.

35. شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والادوات**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

_ المقالات:

36. الخطة الوطنية لمستقبل سورية، **تقرير: التحول نحو الديمقراطية أسس الحوكمة الرشيدة و بناء المؤسسات**، كانون الأول 2012.
37. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، **النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة**، مواجهة التحديات، القاهرة: المركز الاقليمي للإعلام، ماي 2010.
38. **التحديات الاقتصادية في سوريا الثورة**، مركز بحوث الدراسات، 2015.
39. ابو هلال فارس، **ايران والثورات العربية: المواقف والتداعيات**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011.
40. حالة الامة العربية2013/2012 **مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة**، تقرير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
41. **حالة حقوق الانسان في العالم، تقرير**، منظمة العفو الدولية، 2016/2015.
42. بدوي منير محمود، **مفهوم الصراع: دراسة في الاصول النظرية، الاسباب و الانواع**، مجلة دراسات مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة اسيوط، العدد الثالث.
43. بشارة عزمي، روسيا، "**الاستراتيجية فوق الايديولوجيا وفوق كل شيء**"، سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015.
44. بن طلال الحسن، **اوربا ومستقبل سياسة اللاجئين**، نشرة الهجرة القسرية، وجهة الوصول: أوربا، العدد 51، جانفي 2016.
45. وليد محمود خالد، نيروز ساتيك،"**الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة**"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، سبتمبر 2013.
46. كاليس اوليفيا. عرنكي داليا، ، **محدودية الصفة القانونية للاجئين من سوريا في لبنان**، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، العدد 47.
47. منظمة العفو الدولية، **التصدي للأزمة العالمية للاجئين، من التملص من المسؤولية الى تقاسمها**، مطبوعات منظمة العفو الدولية 2016.
48. خير النساء دهالا، **مخيمات منسية: اللاجئون السوريون في البقاع اللبناني**، منظمة العفو الدولية، اللاجئون والاشخاص النازحون داخليا، العدد 21، 2014.

49. **سورية في عيون مراكز الدراسات العالمية**، مركز دمشق للأبحاث و الدراسات، العدد 3، جانفي 2016.

50. **سوريا_ حالة الطوارئ المعقدة**، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، نشرة الوقائع رقم 4، 2013.

_ الاطروحات. (غير المنشورة).

51. بوزيدي عبد الرزاق، **التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط، دراسة حالة سوريا 2010 /2014**، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

52. سهام فتحي سليمان ابو مصطفى ، **الازمة السورية في ظل التوازنات الاقليمية والدولية2013/2011**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في دراسات الشرق الاوسط، جامعة الازهر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2015.

_ المراجع الإلكترونية.

53. **الأزمة في سوريا تدخل عامها الثالث مع تزايد تحمل المدنيين العبء الأكبر**،مجلة النشرة الانسانية، العدد، 5، مارس 2013، في www.unocha.org/crisis/syria

54. أبو مطر أحمد، واقع ومستقبل اللاجئين السوريين في الأردن، في: http://elaph.com/Web/opinion/2014/12/963230.html

55. العلو ساشا، **الدور الصيني في الملف السوري: الأسباب والدوافع**، في https://www.omrandirasat.org/

56. البني أكرم، **عن دوافع هجرة السوريين الى الغرب**، في http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11490633/

57. البلجي هلا، خريطة النزوح الداخلي، في http://rozana.fm/ar/taxonomy/term/10785

58. الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الازمة السورية، مركز سوريا للبحوث والدراسات، في : http://www.syriasc.net/

59. إدمون ملحم الأمين، **الصراع على سوريا، ابعاده الاستراتيجية**، في http://www.ssnpstudents.com/wp/

60. اوتيون اورخان، **وضع اللاجئين السوريين في دول الجوار: الوقائع –النتائج– المقترحات**، في https://www.alsouria.net/content

61. أوروبا: **انتقاء اللاجئين السوريين على أساس الدين.. بلجيكا نموذجا**، في http://www.all4syria.info/Archive/231309

62. أزمة اللجوء السوري الأصعب منذ الحرب العالمية الثانية، **إقرار خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بـ 7.6 مليار دولار**: في http://www.alghad.com/articles/1369162

63. المرهون عبد الجليل، **الامم المتحدة والمسالة السورية**، في http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/4/7/

64. الشعراوي طارق اسماعيل، **الوضع العام للأردن في ظل ازمة اللجوء السوري**، (مركز برق للدراسات والابحاث)، في http://barq-rs.com/barq/1768-2/

65. الوثيقة الأردنية بشأن اللاجئين السوريين بمؤتمر لندن، في: http://alghad.com/articles/918692

66. اللجنة السورية لحقوق الانسان، رحلة اللجوء السوري، انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب، نوفمبر 2014، في www.shcr.org

67. المفوضية الاوربية، أزمة اللاجئين– **المفوضية الاوربية تتخذ مواقف عملية حازمة**، ستراسبورغ، بيان صحفي، 9أيلول 2015، في http://eeas.europa.eu/archives/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2015/eu_package_on_migration_ar.pdf

68. العامري سيف الدين، **صورة تغير المواقف الى نقيضها من ايلان الى هجمات باريس**، في http://www.alarab.co.uk/article/Opinion/67552 /

69. العبدالله محمود، **ماهي التحديات والمشاكل التي تعانيها المرأة السورية في تركيا؟**، في http://www.all4syria.info/Archive/246451

70. اليعقوبي وليد، **الرقبان.. مخيم اللاجئين السوريين بالأردن الذي لا يذكره أحد**، في http://arabi21.com/story/914815/

71. العرسان محمد، **يوم المرأة العالمي..سوريات بمفردهن لمواجهة أعباء اللجوء**، في https://arabi21.com/story/815521/

72. العلاقات التركية–السورية "**البعد التاريخي والرؤية المستقبلية**" **1923–2013**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، في http://scirsr.org/userfiles/files/ /

73. الفضولي إياد، **93% من اللاجئين في الأردن تحت خط الفقر**، في http://www.hala.jo/2016/11/06/93

74. **التحليل الاقليمي في سوريا، نظرة عامة وتحليل القطاعات**، في https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/9_part_b_host_countries_oct_dec_2014_arabic.pdf

75. **التوزيع الجغرافي للاجئين السورين في بعض المدن التركية**، في http://www.turkpress.co/node/18969

76. أ ش أ، **لبنان وتداعيات اللاجئين السوريين**، (لندن، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية)، في http://www.asharqalarabi.org.uk/لبنان-وتدعيات-ازمة-اللاجئين-السوريين-372014

77. باكير علي حسين ، **الابعاد الجيوسياسية للسياستين الايرانية و التركية حيال سوريا**، في : http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0f

78. جاويش أوغلو مولود، **تركيا وأزمة اللاجئين السوريين: مثال للإنسانية 2-2**، في: http://www.turkpress.co/node/29286

79. دير مارك فابيان فون، " **ألمانيا: خلية يمينية إرهابية تستهدف اللاجئين**"، في http://dw.com/p/1IYrq

80. دراسة، **70% من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر**، في http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=27908#.WQSS2tyqmCo

81. **هتافات بمكبرات الصوت في اربد تطالب بطرد السوريون من الاردن**، في http://swtmowatn.com/news.php?nid=52755

82. وعد سنا، **حقوق السوريين في الأردن.. تحديات بين مخاوف الحكومة ومعاناة اللاجئين**، في https://www.enabbaladi.net/archives/14144

83. زوزانه شبروئر، **حين كان الالمان انفسهم لاجئين**، في http://www.dw.com/ara-/18595723

84. زيات محمود، النزوح السوري : **انتشار عشوائي.. وأزمات وتداعيات طائفيّة وسياسيّة**، في http://www.addiyar.com/article/1012739

85. حوراني جورج، **موجة كراهية وعنف تجاه اللاجئين بفنلندا**، في http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/10/9/

86. حوراني رشيد، **المسألة السورية ما بعد الانقلاب الفاشل في تركيا**، (المؤسسة السورية للدراسات وابحاث الراي العام، 2016). في http://www.syriainside.com/file/20958524252190151254.pdf

87. حمادة عبد الله، ازمة اللاجئين السوريين في تركيا، التحديات وسناريوهات الحل المقترحة، في http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Crisis_of_Syrians_in_Turkey.pdf

88. طروة شوقي، **حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا**، http://orient-news.net/ar/news_show/102904/0/

89. . يتيم غنوة، **لبنان يحدد مهلة زمنية للاجئين السوريين لتسوية أوضاعهم**، في http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/08/01

90. **لمحة عامة عن العمليات الإقليمية للمفوضية لعام 2015** – أوروبا، في: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2742.html

91. محمود عبد الله ياسمين أحمد، **السياسة الالمانية تجاه قضية اللاجئين، دراسة حالة اللاجئين السوريين**، (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، في http://democraticac.de/?p=33804

92. منشاوي ابراهيم، سؤال المستقبل: **جامعة الدول العربية الى اين؟**،www.acrseg.org

93. منظمة رصد حقوق الانسان، **تقرير**: احداث عام 2015، في https://www.hrw.org/ar/world-report/2016?_ga=1.264726031.1426644598.1487000631

94. منظمة الصحة العالمية تدعو إلى تعزيز الدعم للمعونة الصحية في سوريا والبلدان المجاورة المضيفة للاجئين، في:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=28544#.WRBYj9yqmCo

95. مركز انباء الامم المتحدة، مفوضية اللاجئين: **تدهور سريع في الأوضاع المعيشية للاجئين السوريين في الأردن**، في
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=22591#.WQSoC9yqmCp

96. معجم المعاني الجامع، **معجم عربي عربي**، في: www.almaany.com/ar/dict/ar

97. نبيل أيمن، **أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية**، في
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14

98. نزار عبد القادر، **تداعيات أزمة اللاجئين السوريين قد تؤدي الى توطين يهدد النظام اللبناني**، في **/http://www.alhayat.com/Articles/16195890**

99. **نظرة عامة على الاوضاع الانسانية في العالم 2015**، في
www.humanitariamresponse.info

100. سارة فايز، **أين يذهب اللاجئون السوريون في لبنان**، (الشرق الاوسط، جريدة العرب الدولية، فبراير 2015، العدد رقم، 13214). في /http://aawsat.com/home/article/279001

101. سليمان هاني، **السياسات الاوربية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية، والقيم الانسانية**، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 اغسطس 2016)، في www.acrseg.com/40345

102. سوريا: الافاق الاقتصادية "ربيع2016"، في
http://pubdocs.worldbank.org/en/624291460468958149/Syria-MEM-ara.pdf

103. عبد العزيز حسين، **هجمات باريس، هل تغير سياسة اوربا تجاه اللاجئين؟**، في**http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/22**

104. علمي منى، تجنب ازمة: **اللاجئون السوريون في لبنان**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، في
http://carnegie-mec.org/2013/05/28/ar-pub-51910

105. عمال المفوضية في الاردن، في: http://www.unhcr.**org/ar/4be7cc278c8.html**

106. عمال المفوضية في لبنان، في: http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html
عمال المفوضية في الجمهورية العربية السورية، في:
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278fe.html
108. فليمنغ ميليسا، **المفوضية تتعهد بتقديم المزيد من الدعم لاستجابة تركيا للاجئين**، في:
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/9/57cbf3bc4.html
109. فرانسيس الكسندرا، **ازمة اللاجئين في الاردن**، (مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 21 سبتمبر 2015)، في http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296
110. صهيوني سامية، **اتفاقية تركية اوربية للحد من الهجرة غير الشرعية للسورين**، في
http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2014/7/30/turkish-european-agreement-to-reduce-illegal-immigration-to-the-syrians
111. قبيسي كمال، **اوربا تنقلب على السوريين**، في https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2015/09/14
112. رشوان علاء الدين، **مأساة النزوح الداخلي في سوريا، في** www.aminestymena.org
113. راشد عامر، اساليب نازية في التعامل مع اللاجئين في بريطانيا، في
https://arabic.sputniknews.com/analysis/201601261017209117/
114. شوقي أحمد، **أزمة اللاجئين السوريين الى اوربا**، قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، (منتدى العلاقات العربية الدولية، 2016/12/8)، في http://fairforum.org/wp-content/uploads/2015/12/Syrian-refugees-in-Europe.pdf
115. شوفان نبيل، **سوريون يتحدثون عن تجارب مؤلمة في أوروبا**: استثناء أم مصير؟، في
http://www.orient-news.net/ar/news_show/84840
116. شمت خالد، **انتقاد لسياسة أوروبا تجاه اللاجئين السوريين**، في http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/21/
117. تفاصيل خطة تركيا لمنح الجنسية للاجئين السوريين، في: https://www.arabdia.com/
118. تصدي منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن، في:
http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/jordan/lang--ar/index.htm

119. تصدي منظمة العمل الدولية لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، في: http://www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lebanon/lang--ar/index.htm

120. خادم الأربعين أيهم، الاثار الاقتصادية للانفاق التركي الاوربي بشأن اللاجئين، (الباحثون السوريون)، في https://www.syr-res.com/pdf.php?id=9704&token

121. خيارات تركيا الصعبة في شمال سوريا، سلسلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، في: http://www.dohainstitute.org/file/Get/646e8d79-0d4d-4e87-973c-b914d4dd9ad7.pdf

122. **خريطة النازحين داخليا في سوريا**، في https://s-media.cach-/ak0.pinimg.com/originals

123. **خريطة النزوح الداخلي**، في /www.al-akhbar.com/site/default

124. غياث بلال، **السياسة الالمانية وازمة اللاجئين**، (2015/09/13)، في /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/13

125. غياث بلال، **اللاجئون السوريون في المانيا وسياسات اللجوء الحكومية**، في http://alaalam.org/ar/politics-ar/item/358

126. Omar Kadkoy،Timur Kaymaz ، ازمة اللاجئين السوريين في تركيا ومراحل الاندماج الاقتصادي داخل المجتمع التركي، في http://sharqforum.org/2016/09/26/

ثالثا: المراجع باللغات الأجنبية:

_ المقالات:

127. Benvenuti Bianca. Toygür İlke, **The European Response to The Refugee Crisis**: Angela Merkel On The move, Istanbul Policy Center 2016.

128. Bidinger Sarah and Othres, **Protecting Syrian Refugees: Laws, Policies, and Global Responsibility Sharing** , Boston University Law Students Lys Runnerstrom.

129. Connable Ben, **Form Negative to Positive**, How the Syrian Refugee Crisis Can Improve Jordan's Outlook, Rand Corporation, 2015.

130. Dionigi Filippo, **The Syrian Refugee Crisis In Lebanon State Fragility and Social Resilience**, LSE Middle East Centre Paper Series 15, February 2016.

131. Ece Joint**. Is the Measurement Of international migration flows Improving in Europe**. Statistical office of the un economic commission for Europe european Communities (EUROSTAT). Working Paper No.12. 16 May 2001.

132. Joint Agency Briefing Paper, **Right to A future**, Empowering Refugees From Syria and host Governments to face a long-term crisis, 9 NOVEMBER 2015.

133. Jordan**: Syria Crisis, Humanitarian Aid and Civil Protection**, European Commission.

134. Jsen Amanda, **The Government of Turkey and Syrian Refugees**: A Gender Assessment of Humanitarian Assistance Programming, Georgetown Institute for Women, Peace & Security 2013.

135. Hamdan Kamal, Bou Khater Lea, **Strategies Of Response to The SYRIAN Refugee Crisis In Lebanon**, Consultation and Research Institute 2015.

136. Griesse Jorn, Lorenza Errrighi, **The syrian crisis** : Labour Market Implication In Jordan and Lebanon, European commission, discussion paper.

137. Kirişci Kemal, **Syrian Refugees and Turkey'S Challenges**, Brooking's , May 2014.

138. Mikael S. Wassmann. Nikolas L.P Swanston**, Conflict, Conflict prevention. Conflict Mangament and Beyond**, Summer. Concept Peper 2005

139. Ostrand Nicole, **The Syrian Refugee Crisis**: A Comparison of Responses by Germany, Sweden, the United Kingdom, and the United States, Journal on Migration and Human Security.

140. Sergio Carrera and Others, **The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities**, Centre for European Policy Studies 2015.

141.**Syrian Arab Republic, Jordan, Lebanon, Iraq Monthly Situation Report**, World Health Organization 2013.

142. **Turky, Regional Refugee & Resilience** (Plan 2015-16).

من الأنترنيت:

143. Arcos Pedro Gonzalez, **Rafael Castro Delgado and Zeinab Cherri**, The Lebanese–Syrian crisis: impact of influx of Syrian refugees to an already weak state, En **https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4948691/**

144. Devranoglu Nevzat, Fridges and flour : **Syrian refugees boost Turkish economy,** En **http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-turkey-economy-idUSKCN0VS1XR**

145. Feller Erika. **The Evolution of the international refugee protection regime**. En. **http://law.wastl.edu**

146. **Legal Challenges faced by Refugees from Syria IN Lebanon**, En **http://www.rightsobserver.org/files/Legal_challenges_for_refugees_from_Syria_2016_-_web.pdf**

147. Meiritz Annett, **How Germany became Europe's moral leader on the refugee crisis, date of publication**, En **http://www.vox.com/2015/9/11/9307209/q-a-germanys-leadership-role-in-the-european-migrant-crisis**

148. Memişoğlu Fulya, **Report on the current situation of Syrian refugees in Adana** Turkey, En **http://private.soroptimisteurope.org/uploads/files/files/Events**

149. Newby Vanessa, **The Future of Syrian Refugees in Lebanon**, En : **https://protectiongateway.com/2017/01/10/the-future-of-syrian-refugees-in-lebanon/**

150. Reisenauer Peter, **Implications of the EU Turkish refugee deal**, (15 March 2016), **http://globalriskinsights.com/2016/03/implications-eu-turkish-refugee-deal/**

151. Şimşek Doğus, **Situation of Syrian Refugees in Turkey**, en **www.bpb.de/gesellschaft/migration/laenderprofile/229982**

152. **Women Refugees In Lebanon and The Consequences Of Limited Legal Status ON Their Housing**, Land and Property Rights, en **https://www.flyktninghjelpen.no/globalassets/pdf/reports/women-refugees-in-lebanon.pdf**

153. **2014 Syria Regional Response Plan**, en
http://www.unhcr.org/syriarrp6/docs/Syria-rrp6-full-report.pdf

الفهرس

فهرس المحتويات

البسملة	
الشكر	
الإهداء	
المقدمة	
الاطار المنهجي والمفاهيمي للدرّاسة	13
الفصل الأول: تطوّرات الأزمة السّورية،2016/2011	23
المبحث الأول: الأوضاع السياسيّة، الإقتصادية، والإجتماعية في سوريا ما قبل الأزمة	25
المبحث الثاني: الرّبيع العربي و الأزمة السّورية	35
المبحث الثالث: المواقف الدّولية من الأزمة في سوريا	43
الفصل الثاني: تداعيات اللاجئين السوريين على دول المقصد، (لبنان، الاردن، تركيا، المانيا)،2016/2011	54
المبحث الأول: بروز ظاهرة اللاجئين السوريين وتداعياتها	56
المبحث الثاني: تأثير حركة اللاجئين السوريين على دول الجوار	67
المبحث الثالث: تأثير اللّاجئين السّوريين على دول الاتحاد الأوربي	76
الفصل الثالث: الاستجابة الاقليمية والدوّلية ومستقبل اللّاجئين السّوريين	88
المبحث الأول: اوضاع اللّاجئين السّوريين في دول المقصد	90
المبحث الثاني: الاستجابة الاقليمية والدوّلية لأزمة اللّاجئين السّوريين	100
الخاتمة	112
قائمة الأشكال والخرائط	117
قائمة المراجع	119
فهرس المحتويات	134
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدّراسة إحدى القضايا النّاتجة عن ظاهرة النّزاعات الدّوليّة، وبالضبط ملف اللّجوء السّوري، الذي يعتبر من أهم الملفات الساخنة على الساحة السّيّاسيّة الدوّلية منذ إندلاع الأزمة السّوريةّ في مارس 2011، ما يبرز صعوبة التّحكم في المتغيرات النّاجمة عن النّزاع في سوريا، وتتمثّل أزمة اللاجئين السّوريين في سوء تقدير المراقبين الدوّليين من جهة، والمختصين الحكوميين من جهة أخرى خاصةً في دول المقصد للّاجئين، ذلك أنّ الإستجابة الأولية للّاجئين السّوريين كانت مرتبطة بتلك التّقديرات التي تحدثت عن قرب نهاية الأزمة السّوريّة، إلا أ الواقع عكس كل تلك التوّقعات بتطوّرات جديدة للأزمة بعد إستعمال السّلاح الكيمياوي، ثم التدخل العسكري الرّوسي، الذي ألقى بظلاله على التّدفق الكبير للّاجئين نحو دول الجوار وأوربا، غير أنّ التباين في السّيّاسات التّفاعليّة مع اللّاجئين السّوريين في مختلف دول المقصد ودول العبور تفرض على المجتمع الدّولي بالإضافة إلى المفوضيّة العليا لشؤون اللّاجئين إعادة النظر في القوانين التي تضمن الحماية الدّوليّة للّاجئين في مختلف أصقاع العالم، والعمل على تبني إستراتيجيّة إستباقيّة وقائية من النّزاعات الدّوليّة، وإستراتيجيّة الحماية الدّولية وقت الأزمات وبروز أزمة اللّاجئين.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الدولية، سوريا، الأزمة، اللجوء، المفوضية، المجتمع الدولي.

Summary of The study

This study addresses one of the issues arising from international conflicts and sheds light on yhe Syrian asylum Phenomena. Which is considered one of the major debatable issues on the international political arena since the beginning of the Syrian crisis in March 2016 highlighting the difficulty of controlling the variables arising from the conflict in Syria. The crisis of Syrian refugees is a misappropriation of international observers on one hand and Government specialists on the other hand especially for countries of destination for refugees. The initial response of the Syrian refugees was linked to those estimates that are closely related to the end of the Syrian crisis.

However, the reality reflected all these expectations of new developments of the crisis after the use of chemical weapons and Russian military intervention, which cast a shadow on the large influx of refugees to neighboring countries and Europe. However, the divergence in interactive policies with Syrian refugees in different countries of

destination and transit states imposes on the international community, in addition to the UNHCR, a review of laws guaranteeing the international protection of refugees in different parts of the world and the adoption of a proactive and viable strategy of international conflicts, The strategy of international protection in times of crisis and the emergence of the refugee crisis

However, the divergence in interactive policies with Syrian refugees in different countries of destination and transit states imposes on the international community, in addition to the UNHCR, a review of laws guaranteeing the international protection of refugees in different parts of the world and the adoption of a proactive and viable strategy of international conflicts, The strategy of international protection in times of crisis and the emergence of the refugee crisis.

Keywords: International conflicts. Syria. Crisis. Refuge. Commission. The International community